التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص

بين التنظير والواقع – مع رؤية مستقبلية

دكتور

السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

١٩٩٣

دار النهضة العربية

٣٢ ش عبدالخالق ثروت

القاهرة

مقدمه ...

تزايد فى الخمس عشرة سنه الأخيره الاتجاه الى تحويل المشروعات المملوكه للدوله ملكيه كامله أو جزئيه الى ملكيه خاصه . والواقع ان هذا الاتجاه، انما جاء فى ظل اتجاه أعم وأشمل يدعو الى تقليص دور الدولـه المتدخلـه interventionist state فى المجال الاقتصادى بمختلف حقوله ومجالاته . هذا لكى تفسح المجال أكثر فأكثر للقطاع الخاص والمبادرات الفرديه وقوى وآليات السوق لتلعب الدور الرئيسى والرائد فى التصدى للمشكلة الاقتصاديه بجوانبها المختلفة ولتحقق التنمية الاقتصاديه المنشوده . وهذا التغير فى نوعيه التنظيم الاقتصادى انما يحدث تحت شعار " قليل من الدولة ، مزيد من قوى السوق " " moins d'Etal,plus de marche " ، على المستوى الكلى وعلى المستوى القطاعى .

أكثر من هذا عملية التحول عن الاعتماد بصفه أساسيه على القطاع العام كنوع من التنظيم الاقتصادى تزامنت مع ازدياد المطالبه بالحريـة السياسيـه والديمقراطيه وحقوق الانسان وتزايد الربط بين الحريه السياسة والديمقراطيه والحريه الاقتصاديه والنظر الأخيره على أنها أحد أركان الحريه بوجه عام .

ولقد أكتسب الاتجاه نحوالتحول اهتماما متزايدا من الأفراد والساسه والاعلام وكذلك الهيئات والمنظمات الدوليه . وتفاوت الاهتمام بين مؤيد أخذ يسوق الحجج والبراهين ليدلل على سلامه وجهة نظره ، ومعارض أخذ يعدد من جانبه الأدله والأسانيد لتسجيل تحفظاته على ذات الاتجاه . لكن أيا كانت الحجج والأدله التي يبديها هذا الفريق أو ذاك ، اكتسب الاتجاه المذكور بعداً عملياً ، تمثل فى اقدام العديد من الدول على تحويل العام الى الخاص بشكل أو بآخر حسب ظروف كل

منها وأخذ عدد هذه الدول يتزايد مع مرور الوقت لتبلغ العشرات ، كما امتد نطاقها ليشمل دولاً متقدمه راسماليه ، ودولاً كانت تُعرف بالاشتراكيه ، هذا فضلاً عن بعض الدول الناميه .

والحقيقه أن الاهتمام بمسأله التحول فى التنظيم الاقتصادى نحو مزيد من التركيز على القطاع الخاص يعودالى ما يحمله ذلك من مضامين وأبعاد سياسيه ، اقتصاديه واجتماعيه على الاجلين القصير والطويل . فالتحول الاقتصادى له تأثير على الانتاج والانتاجيه والكفاءه الاقتصاديه ، كذلك على العماله ، البطاله ومستويات التشغيل ، على توزيع الدخول والعداله الاجتماعيه ، على طبيعة السوق وهيكله ، على مصالح بعض الفئات والشرائح الاجتماعيه ... الخ . ويعود الاهتمام كذلك الى طول الفتره الزمنيه التى تغلغلت خلالها الدوله بواسطة القطاع العام الى كافه اركان الاقتصاد فى الكثير من الدول ، خاصة النامية منها ، ومن ثم الى الأهميه النسبيه المؤثره لهذا القطاع فى الكثير من الاقتصادات متقدمه وناميه.

ان التحول فى استراتيجيات التنميه من العام الى الخاص كمحرك لتحقيق التنميه لم ينشأ من فراغ ، بل أنه يستند الى اسس ودوافع عديده . بعض هذه الأسس عقدى dogmatic ذات طبيعة أيدولوچيه ويضرب بجذوره فى أعماق الفكر الاقتصادى والاجتماعى . إلا أننا يجب أن نسجل أن هذا الفكر شهد تطورا وتحولا هو الآخر متأثرا باعتبارات تتعلق بعنصرى الزمان والمكان . كما أنه أخذ المبادءة فى أحايين كثيره لتغيير الواقع خلال فتره ما . كما أن التحول نحو الخاص كان بفعل دوافع ذات مضمون ومحتوى عملى . هذا المضمون تمثل فى عدم قدره القطاع العام ومشروعات الدولة أن تحقق الأهداف التى أنيط بها تحقيقها . وكذلك لتضخم وتراكم المشاكل الاقتصاديه والاجتماعيه خلال الحقبه التى مثّل القطاع

العام فيها ثقلا اقتصاديا ضخما في كثير من الاقتصادات . كما أنه ليس من الممكن تجاهل المؤثرات الخارجيه التى تضغط نحو التوجه صوب قوى وآليات السوق . ومن أهم تلك المؤثرات التحولات التى تشهدها بعض الاقتصادات المتقدمه ، خاصة الاقتصادات المتعديه التأثير على الاقتصادات العالميه مثل الاقتصاد الأمريكى والبريطانى وغيرهما . ولقد حدث ذلك فى ظل اتجاه الاقتصاد العالمى نحو التكامل والاعتماد على بعضه البعض . كما ساعد على انتقال هذه المؤثرات بعض الوساطاء الدوليين من هيئات ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنميه . ناهيك عن آليات أخرى عديده سنتعرض لها فى حينها ان شاء الله .

نطاق البحث وأهدافه :

يدور هذا البحث أساساً حول دراسة وتحليل الأسس والدوافع لعملية التحول من العام والخاص . وفى هذا الخصوص نحاول ابراز اهم النظريات والأراء التى تقدم تفسيرا لهذا الاتجاه من مختلف جوانبها واتجاهاتها . كما نتناول بالشرح والتحليل الاسانيد والدوافع العمليه الناشئه من اداء القطاع اعام وكذلك من اداء القطاع الخاص مستشهدين بالأدله والتجارب كلما كان ذلك ممكنا ونافعاً . وفى نهاية هذا البحث نحاول ابراز رؤيه خاصه للدور الملائم للدولة فى المجال الاقتصادى على ضوء التحليل السابق وكذلك تجارب بعض البلدان التى وضعت تنظيماً اقتصادياً يعتمد على كل من القطاع العان والدولة من جانب والقطاع الخاص على جانب آخر واعتبارهما مكملين لبعضهما البعض ، وليس على طرفى نقيض لايمكن الجمع بينهما فى معادلة واحدة .

والتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص له مفاهيم عديده ، حيث لم

يُستقر على تعريف واحد . اذ تختلف المفاهيم حسب خلفية القائل بها والظروف المحيطه بكل دولة ومدى تطلعاتها والاهداف التي ترمي الى تحقيقها من التحول. فعلى سبيل المثال ، قيد البعض مفهوم التحول بأن يتم نقل الملكيه وسلطة الادارة والرقابة من الدوله الى القطاع الخاص بأكثر من ٥٠٪ وهو المفهوم الذى ساد فى انجلترا ، هذا فى حين رأى البعض الآخر أن التحول يتم حتى ولو تم نقل ملكيه أقل من ٥٠٪ من الأصول . (١) كما يرى البعض الثالث أن التحول يحدث بإدخال رأس المال الخاص أو الخبرات الاداريه الخاصه فى أنشطه القطاع عن طريق ما يعرف بعقود الاداره الخاصه Management contracts للمشروعات العامه ، عن طريق تأجير المشروعات العامه للقطاع الخاص leasing contracts فى مقابل عائد يتفق عليه (٢) . وينظر البعض للتحول على أنه تغير وتحول فى التفكير بحيث يتم التركيز على القطاع الخاص لاشباع الحاجات الاجتماعيه العامه واعادة توزيع الأدوار والمسئوليات بينه وبين الدوله وهو المفهوم الذى ساد فى الولايات المتحده الى غير ذلك من المفاهيم والتعريفات (٣) .

وأمام هذا السيل من التعريفات فإننا فى هذا البحث - وبما يتفق وفكرة التحول - نعتقد أن روح التحول من العام الى الخاص تتم من خلال نقل ملكيه وادارة

---

(1)The Economist . November 8 ,1988 . December 21, 1985 .

(2)R. Bailey " Privtising Electricity in the U.K:problems in store " Natwest, Quarterly Review, November,1988:38. S.K. Jones, 1991:39. Commander & Killick , 1988 91, 110 .

(٣) أذكر فى مفهوم وتعريفات التحول الدراسه القيمه للاستاذ الدكتور / مصطفى رشدى فى " الاقتصاد العام للرفاهيه " . دار المعارف الجامعيه ، الاسكندريه بدون : ٢٥٨ - ٢٦٣ .

المشروعات العامه الى القطاع الخاص بشكل كلى أو جزئى ، بما يسمح بأن تصبح خاضعة لقواعد ونظم السوق وآلياته ، كما يعنى افساح المجال أكثر للقطاع الأخير كلما كان يتمتع بميزه نسبيه عن القطاع العام . وهو مفهوم - نعتقد أنه توفيقى بين التعريف الضيق الذى يقصر التحول على مجرد نقل الملكيه للاصول العامه والتعريف الموسع الذى يدخل كل صور واشكال التغير من العام الى الخاص حتى ولو كانت لاتنطوى على نقل للملكيه مثل عقود الاداره ، الصيانه ، التوريد ، النظافة ، التوظيف ...... الخ .

وبدراسة الأسس والدوافع يهدف هذا البحث الى ابراز المصالح والأهداف التى تقف وراء التحول ، كذلك ابراز المصادر الحقيقة لمثل هذا الاتجاه ومدى مناسبته لمختلف الأنظمه الاقتصاديه على اختلاف درجة تطورها وتباين تنظيماتها ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية . ويهدف كذلك الى تسليط الضوء على بعض المحاذير الواجب مراعاتها عند التحول ، ووجوب مراعاة خصوصية الدول والأنظمة الاقتصاديه وبصفة عامه هذا البحث يحاول التأصيل النظرى والعملى لقضية التحول من العام الى الخاص ، لاستجلاء الحقائق ووضعها كامله أمام متخذى القرار بالتحول .

تقسيم البحث :

من خلال ما سبق ، ينقسم هذا البحث الى المباحث التالية :

مبحث تمهيدى ، يمثل خلفية لهذه الدراسة ، حيث نلقى الضوء فيه على أهم التحولات والتحولات المضاده فى الفكر الاقتصادى والنظم الاقتصاديه .

المبحث الثانى ، وفيه يتم تحليل الأسس النظريه والايدولوجيه لعملية التحول من العام الى الخاص ومن ثم نتعرض لأهم الأفكار المتعلقه بهذا الموضوع لدى

الطبعيين ، الكلاسيك ، الينوكلاسيك ، والكلاسيك المعاصرين . كما نتعرض لتيار فكرى آخر ، يرى ان التحول يتم بدوافع مخالفه لما تراه المدارس السابقه .

وفى المبحث الثالث ، نناقش الدوافع والأسس ذات المضمون والمحتوى العلمى النابع من التجربة المتمثلة فى أداء القطاع العام والخاص وبعض محاولات التنظير المحيطه بذلك .

والمبحث الرابع ، يتعرض لمناقشة وتقدير الدوافع السابقه ومحاذير التحول.

وأمام الجدل والجدل المضاد ينتهى بنا البحث الى عرض رؤيه حول التنظيم الاقتصادى القادر - من وجهة نظر الباحث - على مواجهة المشكله الاقتصاديه من خلال التعايش بين الدوله والقطاع الخاص على نحو متكامل ومناسب فى الخلاصه والتوصيات . لذا فان خطة الدراسة تسير على النحو التالى :

- مبحث تمهيدى .
- مبحث ثان : الأسس النظرية للتحول .
- مبحث ثالث : الأسس العملية للتحول .
- مبحث رابع : رؤى تقديرية للدوافع السابقة .
- الخلاصة والتوصيات .
- المراجع .

***

مبحـــــث أول

،، تمهيــــــدى ،،

" حــول تحــول الأفكـار والأحــوال "

التطــور الاجتماعــي والحاجه الى تنظيــم اقتصــادى :

المجتمع عبارة عن مجموعة من الافراد تجمع بينهم وشائج وروابط مشتركــه . كما توجد لهم تطلعات وغايات بعضها ذو طبيعه فرديه والبعض الآخر ذو طبيعه جماعيه collective ، يفرضها تواجدهم معاً فى مكان واحد . ثـم تمــددت العلاقات الاجتماعية تدريجيا لتتسع مساحتها وتتجاوز حدود المجتمع الواحــد الى المجتمعات المجاوره وهكذا . هذا التطور فرض الحاجه الى وجود تنظيــم ما لينظم ويضبط هذه العلاقات فى الداخل ويحميها ويرعى مصالحها مع الخارج.

وتبعاً لتطور البيئه الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المختلفة ، تطـور معها الدور الذى يجب أن يضطلع به التنظيم المختار والذى عرف فيما بعد فــى مرحلة أكثر تطورا بالدوله ، بمكوناتها التنفيذيه ، التشريعية والقضائيـــة ، لتعمل على تحقيق غايات وتطلعات شعوبها والتى بناءاً عليها تستمد سلطاتها. ولاشك أن هذه الغايات والتطلعات ومدى دور الدولة من ناحية ، والأفراد من ناحية أخرى ، انما تتحدد فى إطار ظروف الزمان والمكان السائده . فعامل المكـــان وما يعنيه من درجة النمو والتطور والتغير من مرحلة الى مرحله أخرى أكثـــر تطورا وتنميه ، وما اذا كانت الدولة خلال هذا التطور عبر الزمن قد انتلقت من عدم الاستقرار والقلاقل الاجتماعية الى التوازن والنضج الاجتماعى و الوفاق بيـــن الأفراد بعضهم البعض ، وكذلك الوفاق السياسى بين الأفراد والحاكم . هنا نجد أن الاولويات تتحدد فى كل مجتمع حسب مدى ودرجة تحوله الى المرحلة الأخيرة . واذا كانت المجتمعات لم تتحول بدرجة واحده ، بل تتفاوق تفاوتا واضحا فى ذلـــك ، فيكون من الطبيعى ان تختلف أهمية الأولويات من مجتمع لآخر ، كما تختلـــف الأولويات فى المجتمع الواحد من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى . هذا بعــد أن

المجتمع تحولا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يتراكم مع الوقت، ليحدث تحـــولا نوعيا ذات طبيعه مختلفه . حينئذ يكون من الطبيعي بل من الواجب ان يختلـــف مدى واهمية الدور الذى يلعبه التنظيم السياسى والاقتصادى السائد والذى يجـب أن يتطور بدوره والتطور والتحول على أرض الواقع بصاحبه تغيرا وتطورا فى الفكـر والرؤى عبر الزمان . كما أنه قد يوجد من المفكرين الرواد فى مجالات عديــــده الذين يبثون أفكارهم ورؤاهم بقصد العمل على توجيه المجتمع وجهه بعينها سعيا الى تحقيــق أهدافـمعينه عن وعـى . من ثم نجد أن الأفكار السائده وما تشهـــــده من تحولات وكذلك التغيرات على أرض الواقع قد يدفعان الى تغيير دور الدولـــة ومن ثم دور العناصر الاقتصاديه والاجتماعيه الأخـرى .

والدوله مع اتساع حجمها كـمـاً ونوعـاً ، وتطور أهدافها داخليا وخارجيـــاً وتعقدها كان يلزم أن توجد التنظيم الذى يعهد اليه بادراة دفة الأمور الاقتصادية والسياسيه وغيرها وهذا هو الحكومه . وهى تشرك الشعب فى ذلك ـ بطريق غيـــر مباشر ـ من خلال ما يعرف بالمجالس النيابيه * .

ولقد لعبت الدولة دوراً محوريـاً فى المجال الاقتصادى منذ نهاية العصـــور الوسطى وبداية عصر التجاريين . اذ اضطلعت الدولة بأداء العديد من المهـــام مثل وضع السياسات التجارية والاقتصادية واخضاعها لاشرافها المباشر وغيــــر المباشر . اذعملت على تحقيق التراكم الرأسمالى ، انشاء الصناعات القويــــــة وحمايتها ضد المنافسة الخارجية ... الخ . ويكمل الدور السابق ، ودعـم الدولـة للقطاع الخاص وتشجيعه فى مجالات الانتاج مثل توفير رأس المال، اتخاذ الاجراءات

(*) لذلك فان الحكومه وهى الهيئه المناط تنفيذ استراتيجية وسياسة الدولـــة، فإننا نستعمل فى هذا البحث لفظ الحكومة government والدولة State كمترادفين ، لأغراض التحليل الاقتصادى .

لخفض نفقة الانتاج مثل أجور العمالة ، حظر تصدير المواد الخام بخفض أثمانها ، العمل على توسيع الأسواق الوطنيه ومن ثم العمل على توسيع نطاقها داخليـاً وخارجيـاً [(١)] .

وفى مرحلة تاريخية لاحقه ، شهد الواقع الاقتصادى تطوراً كبيراً حيث نمت الثروات وتضخمت لدى طبقة التجار . وقام هؤلاء بتحويل جزء منها نحو التصنيع لتصبح الصناعة فى خدمة التجاره . ومع التحولات النوعيه فى الأنشطه الاقتصادية وازدياد الاهتمام بالصناعة ، أصبحت التجارة فى خدمة الصناعة . ومن ثم ظهر المجتمع الصناعى ليحل تدريجيـاً محل المجتمع التجارى ، لكن دون أن يزيحه فالأخير يمثل أهميه حيوية للأول ، لاشك . كما تبلورت فى تلك الظروف العديد من الأفكار العامه التى تدعو الى تقديس الحريه الفرديه بجميع عناصرها ، ومنها الحريه الاقتصاديه . ومن هنا ظهرت الدعوات الى تقليل دور الدوله فى النشاط الاقتصادى ، والتركيز على دورها الادارى والتنظيمى . فى مقابل ذلك يُفسح المجال أمام المشروع الفردى individual project . واستمر الحال على هذا المنوال فترة زمنية طويله نسبيـاً حتى الثلث الأول من هذا القرن تقريبـاً .

إلا اننا يجب أن ننبه الى أن الملكيه العامه ودور الدوله لم يكن مطلقـاً فـى اى وقت من الأوقات أو تحت أى نوع من التنظيم الاقتصادى . كذلك لم تكن الملكيه الخاصه وسيادة المشروع الفردى مطلقة بدورها . ومع استمرار التطور كانت المحاولات تبذل لتحقيق نوع من التوازن بين المصالح العامه والمصالح المجتمعيه societal interests ، الى أن ظهر ما يعرف بالاقتصاد المختلط The Mixed economy ، حيث حدث نوع من التزاوج بين دور الدولـة ودور

---

(١) محمود دويدار " دراسات فى الاقتصاد المالى " . منشأة المعارف . الاسكندرية بدون : ١٠ - ١٩ .

المشروع الخاص من أجل تحقيق التوافق بين المصلحتين العامة والخاصة والمشاركة في اشباع الحاجات الاجتماعية بوجه عام .

ثم أملت التطورات الاقتصاديه في بعض المناطق والدول ، في مرحله زمنيه لاحقه ، حدوث تطور في دور الدولة . كما ساعد على ذلك أيضاً ظهور بعض الأفكار ذات التوجيهات التدخليه . اذ انتصرت الافكار الماركسيه في الاتحاد السوفيتي وانتشرت الى بعض الدول الأخرى ، كما شهد النظام الرأسمالي نفسه بعض المشاكل الاقتصاديه مثل الكساد ، البطاله ونقص التشغيل ... الخ ، هذه وغيرها روجت لضرورة قيام الدولة بدور أكثر اتساعاً وتأثيراً في المجالات الانتاجيه والخدميه في العديد من الاقتصادات ومنها تلك التي ظلت لحين من الدهر ترفض مثل هذا التدخل .

الاتجـاه نحـو العام بعد الحرب العالميه الثانية :

والواقع أن ازدياد تدخل الدولة في الحياه الاقتصاديه ، يعد من أبرز الملامح لفترة ما بعد الحرب العالميه الثانية ، خاصة في عقود الخمسينات ، الستينات وحتى اواسط السبعينات الميلاديه . ولقد شمل هذا التدخل الدول المتقدمه ، و الناميه ، وان كان أكثر حدة في الأخيرة نظرا لاختلاف ظروف المكان وطبيعة المرحله التنموية في كل منها .

فلقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تقدما علمياً هائلاً ، في وسائل الاتصال والمواصلات وغيرها . لهذا اكتسب عامل المكان بعداً دولياً ولم يعد أقليميا أو محلياً فقط . ومن ثم فما تشهده دولة ما من تطور وتحول في الواقع والأفكار حتماً يؤثر على غيرها من الدول في فتره زمنية قصيرة . كما أنها تتأثر هي ذاتها بما يدور في غيرها ، أي أن التحولات والتبدلات في المناهج

والأفكار هي ثمرة تحولات محلية ودولية في ان . والفارق هنا بين دولة وأخرى هي في مدى الحرص والابقاء على سياده ما تتمتع به من خصوصية تابعه من واقع المكان المحلي أو الاقليمي الا أنه على أية حال تكون الدول الأقل تقدما شديده التأثر والحساسيه لما يدور في الدول الاكثر تقدما كما يشهد بذلك ويؤكده الواقع العملي .

كما نمت في فترة ما بعد الحرب العالميه الثانية العديد من السياسات والأفكار الايدولوجية التدخليه dirigiste dogma التي تدعو الى مزيد من تدخل الدولة (١) .

وهذه الآراء تدور حول أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضروره لتحقيق أهداف مثل تعبئه الموارد بغرض التنمية الاقتصاديه ، العدالة الاجتماعية ، عدالة توزيع الدخول والثروات ، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من حدة التقلبات والدورات الاقتصاديه التي تنشأ من ترك الاقتصاد تسيره قوى السوق ، تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم بعض الخدمات الاساسية التي لايقدمها القطاع الخاص . اذ كانوا ينظرون الى هذا الأخير على انه يسعى الى تحقيق صالحه دون أن يعتني كثيرا بالصالح العام " Every body's business is no body's business" (٢) . كما ادت ما خلفته الحرب العالميه الثانية من دمار وتخريب في كثير من الدول الى توليد الاعتقاد بأن الدولة هي الأقدر على اعادة التعمير ، وعضد من الاتجاه السابق تولي بعض الحكومات ذات التوجيهات

(1) J.B.Kinght " The Evolution of Development Economics in "D.E. Balasubrmanyam & Lall (ed)," Current Issues in Development Economics " Macmillan Education, Ltd,London, 1991 : 11 .

(2) P.A. Samuelson " Economics : Mac Grow Hill , London , 1976 : 49 .

التدخلية الحكم فى بعض الدول متعدية التأثير مثل انجلترا (حكومة العمـال)، فرنسا (الحكومات الاشتراكيـة) ....

والدول النامية بعد أن حصلت على استقلالها السياسى اكتشفت عمق الهـوة التى تفصلها عن الدول المتقدمه . وأرادت تقويه الاستقلال السياسى بتحقيـق تنميه اقتصاديه قويه . وتفتقت الأذهان الى أن الدوله هى المرشح القوى لتحقيـق الأهداف المنشوده . ومن ثم وقع الاختيار على انشاء ما يعرف بمشروعات القطـاع العام le Secteur public enterprises على اساس أنها مشروعـات كبيرة الحجم ، تستخدم تكنولوجيا متطوره وقدرات ومهارات إدارية وتنظيميـة اكثر تقدماً وكفـاءة مما يتوافر لدى القطاع الخاص . كما أن هذه المشروعـات يمكن أن تولج الى قطاعات ومجالات لايستطيع أو ربما يتردد القطاع الخاص علـى الدخول فيها .

ويرى البعض أن تدخل الدوله فى الدول النامية أملته ظروف المجان التنمويه المترديه فيها . وفى هذا لاحظ Jones & IL Sakong أن الحاجة للتدخـل تزداد كلما ازداد تخلف الأوضاع الاقتصاديه . اذ تصبح الحاجه ملحه الى عمـل جماعى متناسق ومتناغم على مستوى كبير لكى تخرج من حلقات التخلف والفقـر الخبيثه [1] . ويرى هؤلاء أيضا أن مشروعات الدولة Les enterprises d'Etat هى أكثر انواع التنظيم الاقتصادى قدرة على ادارة وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق صالح الجميع ، The Public good [2]. وهذه الأفكار والتوجهـات

(1) L.p.Jones & IL Sakong " Government, Business and Entrepreneurship in Economic Development: The Korean Case. "Harvarad university Press,Cambridge, Mass, 1980:110 .

(2) J.K,Galbraith " Economic Development " yohan publications, Inc , ToKyo , eighth printing , 1983 .

روج لها ودعمها كثير من مصادر فكريه ، خاصة من الاشتراكيين الغربيين مثـــل Maurice Dobb وكذلــــك Charles Bettelhain وغيرهما كثيرون [١] .

وازداد دور الدولة تدخلا تحت تأثير الادعاء - بالاضافة الى العوامل السابقة - بالحاجة للتغلب على القصور فى آلية السوق Market imperfection ، حيث قد لاتسود المنافسه بالمعنى المفهوم بل يسود السوق الطابع الاحتكارى ، عدم توافر المعلومات أو حريه تداولها ، الحاجه الى نقل ونشر التكنولوچيا وتطويعهـــــا واعادة انتاجها ، التعليم وتطويره ، التدريب ، البحث العلمى والتطوير وتطوير معايير الجوده والنوعيه ، وكذلك الانتقادات التى وجهت الى آلية السوق ولمبدأ Pareto - efficient فيما يتعلق بالاداء التنافسى للسوق ، الافكار السائده للعداله الاجتماعيه والتوزيع [٢] .

كما يجب ألا نغفل حقيقه الدور الذى لعبته الهيئات والمؤسسات الدوليـــة وعلى رأسها البنك الدولى للتعمير والتنمية لتشجيع الدول لتعلب دورا محورياً فى عملية التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه خلال عقدى الخمسينات والستينـــات ، وتعبئة الموارد وحسن توظيفها واستقلالها لتحقيق الهدف المنشود [٣] .

---

(1) D,Weiss " Managing a public sector in a mixed economy within The framework of increasing international cooperation and competition " L'Egypte contemporaine, Juillet 1986 Lxx VII eme Annee, No.405, Le Caire .

(2) S.Lall Explaining Industrial sucess in the Developing world " in Balasubra manyam & Lall " current issues in Development Economico " Macmillan Ltd, London, 1991:148-150

(3) M.Peston " The Nature and significance of the Mixed Economy in Lord Roll of Ipsden " the Mixed Economy, Macmillan Press, London, 1982,19,23-33 .

==

لكل الأسباب السابقة وغيرها ، ازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الانتاجي والخدمي والعام . اذ على سبيل المثال ، في الولايات المتحده الامريكيه ازداد الانفاق الحكومي من حوالي $\frac{١}{١٢}$ من الدخل القومي قبل الحرب العالميــة الأولى ، ليصل الى حوالي ٥٠٪ منه أثناء الحرب العالمين الثانية . وبالارقام بلغ الانفاق الحكومي في أمريكا حوالي ٣ بليون دولار في ١٩١٣ ، ١٠ بليون قبيل الحرب العالميه الثانيه ثم حوالي ٤٠ بليونا في نهاية السبعينات الميلاديه . وهذه الظاهرة تصدق كذلك على دول مثل فرنسا والمانيا وبريطانيا وغيرها (١) .

ولقد مثل القطاع العام الاداة التنفيذية الرئيسية التي اعتمدت عليها الدولة في تنفيذ سياساتها التدخليه وأدى هذا الى التوسع في نشاطه ليشمل العديـد من المجالات ، كما ارتبطت به مصالح فئات اجتماعيه عديده من اداريين ، موظفيين وعمال . وكذلك فئات شعبيه مختلفه أصبح لها مصالح مؤكده في استمرار وبقاء هذا القطاع . ففي انجلترا مثلاً - وهي البلد الرأسمالي - ، بلغ وزن القطاع العام حتى عام ١٩٧٩ - تاريخ مجيء السيده تاتشر الى الحكم والبدء في برنامج التحول الاقتصادي من العام الى الخاص - حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ١٥٪ من الاستثمار الكلي وعمل فيه بشكل مباشر حوالي ١,٥ مليون عامـل (٢) .

==

وأيضـاً أنظر :

- A.B. Atkinson & J.E.stiglitz. "Lectures in public Economics " . Mc Graw - Hill Ltd,London , 1980,pp. 4-9 .
- J.Aylen " Privatization in developing countries " ,llyods Bank Review , no, 183, January 1987 : 17 .

(1) Samuelson , op.cit . 147 - 157 .

(2) The Economist , 21 December 1985 .

وكذلك الحال فى دول أوربيه أخرى عديدة فى دول المجموعة الأوربية مثل ايطاليا، اسبانيا ، البرتغال وفرنسا .... الخ .

ولقد كان دور القطاع العام أكثر توغلا فى كثير من الاقتصادات الناميه التى اتجهت اتجاها اشتراكيا . اذ تجاوز فى فترة الستينات والسبعينات نسبة الـ ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ٨٠٪ من الاستثمار الكلى فى الكثير من هذه الاقتصادات . ففى مصر على سبيل المثال استطاع القطاع العام أن يهيمن على الاقتصاد المصرى فى مجالات عديدة . اذ كان يمثل فى ١٩٧٤ حوالى ٧٧٪ من الانتاج الصناعى ، ٧٢,٦٪ من انتاج البترول ومشتقاته ، ٧٦٪ من قطاع التشييد ، ١٠٠٪ فى الكهرباء ، ٧٦,٨٪ من خدمات النقل والمواصلات ، ١٠٠٪ من قطاع المال ، ٥١٪ من قطاع التجاره ... الخ . وبصفه عامه ساهم هذا القطاع بـ ٥٤,٥٪ من اجمالى الناتج القومى ، ٨٥,٩٪ توليد المدخرات القوميه و ٩٠٪ من حجم الاستثمارات الكلية [1] . واستمر هذا الحال حتى بدأت الدولة تحولا نحو القطاع الخاص والتحرر الاقتصادى منذ النصف الأول من السبعينات .

---

(١) فؤاد مرسى " مصير القطاع العام فى مصر " . مركز البحوث العربية ،القاهرة ١٩٨٧ ، ٢٠ ـ ٢٤ .

ـ وانظر كذلك محمد رضا العدل " نحو تنظيم افضل للقطاع العام فى مصر " مؤتمر الاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع ، القاهرة ٦ ـ ٨ مايو سنة ١٩٨٢ . وانظر فى

ـ صلاح الدين فهمى محمود " القطاع العام بين التصفية والتنمية ـ الحالة المصريه " مجلة تجارة سوهاج ، يناير ١٩٩١ ، ٤٥ ـ ٥٦ .

وكذلك د . جميل أحمد توفيق وآخرون " اقتصاديات الأعمال ، دار المطبوعات الجامعيه ، الاسكندريه ١٩٧٢ : ٤٣١ ـ ٤٧٥ .

ـ ابراهيم العيسوى " نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العام المصرى ، ==

ومع كل ما سبق ، نجد أن أرض الواقع وكذلك الفكر يشهدان تحولاً كبيراً نحو التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ، بل الأكثر جذبا للاهتمـــــام أن رواد التحول اليوم هم ذاتهم الذين روجوا للمشروعات العامة وأكدوا على أهمية دورها في الأمس ، ومن ثم عكف العديد من الدول على تنفيذ برامج طموحه نحو ما يعرف اصطلاحا بالتخصيصية Privatization وهي عكس التأميم nationalization تحـت مظلة ما يعرف بالاصلاح الاقتصادى وامتد نطاق هذه البرامج ليشمل العديد من الدول فى مختلف قارات العالم .

وما يشهده العالم من تحولات فى بناء تنظيمه الاقتصادى نحو الاعتمـــــاد المتزايد على اقتصاد المشروع الخاص Private enterprise economy ، ليس منبت الصلة بجذوره النظريـة التى تمثل الأصول الفكرية له . لذا فاننـــا في المبحث التالى ، سنقوم بدراسة وتحليل أهم الأسس النظرية لهذه العمليـة المتواصلة .

= المؤتمر (١٣) للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٨ ، الجمعية المصريـــة للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة : ٦ - ٢١ ،

- مصطفى رشدى شيحه " الاقتصاد العام للرفاهيه " ، دار المعرفه الجامعيــة الاسكندرية ، بدون .

- عبد الفتاح عبد الرحمن " اقتصاديات الماليه العامه " ، ١٩٨٨ ، ١٨ - ٢٢ .

المبحث الثاني

" الأسس النظرية "

" The oretical and dogmatic Bases "

ما يشهده دور الدولة والقطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة من إعادة رسم الحدود بينهما ، ليس جديداً كليه . اذ مرت الدول فى تاريخها بتحولات مماثلة تجاه هذا القطاع أو ذاك ، حسب ظروف المرحلة التى تمر بها . لذا فان التحولات الأخيرة صوب القطاع الخاص لها جذور فكرية ونظرية تعود الى عشرات بل مئات السنين من تاريخ الدول والفكر الاقتصادي . وان كان هذا لايعنى أن ما يجرى الآن هو تكرار لتجارب سابقة ، إذ من المستحيل اعادة عقارب الساعة الى الوراء ، فلكل عصر رؤيته على ضوء مشاكله وما يتوافر فيه من معطيات . وانما نود ابرازه أن التحول هو أمر طبيعى فى حياة الدول على ضوء المستجدات فى ظروف المكان عبر الزمان . والشروع فى التغيير استجابه للتطور يواجه عادة تياران عامان فى الفكر الاقتصادى . تيار اول ، يحاول أن يبرر الوضع القائم statu - quo ، مع محاولة ايجاد الادلة والبراهين التى تبين محاسنه . أما التيار الثانى ، فيحاول أن يغير هذا الوضع وينتقل الى وضع جديد ومن ثم يهاجم الاوضاع القائمة ويسوق الحجج التى تبرهن على أوجه القصور فيها وابراز الفوائد التى ستعود من التحول .

وفى هذا الصدد نحاول فى هذا المبحث دراسة أهم الأسس التى تمثل أصولاً نظريه للجدل بأهمية وضرورة تحويل التنظيم الاقتصادى القائم من الاعتماد على القطاع العام الى القطاع الخاص والسوق plus de marché . كما ندرس فيه كذلك أهم الدعوات الى التحرر الاقتصادى التى ظهرت منذ السبعينات الميلادية وأخذت طريقها الى التطبيق الفعلى فى العديد من أصقاع العالم . والهدف من ذلك ابراز الدوافع الفكرية والعقديه وكذلك الاعتبارات العمليـة الخاصة وراء تلك الأفكار . لذا سنتعرض لاراء الطبيعيين ، الكلاسيك ،

النيوكلاسيك ، الكلاسيك المعاصرون ، كما نتعرض لبعض الاسهامات الأخرى فى هذا الخصوص .

أولاً الطبيعيون : Les physiocrates

ظهر فكر الطبيعيين وتبلور فى القرن الثامن عشر ، أى فى أعقاب فكر التجاريين . وتعرض الطبيعيون للفكر الأخير بالنقد والتقويم ، مما أدى الى مخالفتهم له فى الكثير من الأصول التى بنى عليها ، خاصة فى السياسة الاقتصادية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، دور الأفراد وحرياتهم ، مصادر الثروة وطبيعتها .... الخ . وتأثر فكر الطبيعيين الاقتصادى كذلك بما ساد من افكار وفلسفات عامة سادت عصرهم والتى كانت تدور حول تقديس الفرد والحريه الفرديه وتأثروا أيضاً بطبيعة المرحلة وماشهدته من تحولات ، وتطورات فى العلوم الطبيعيه مثل الفيزياء ، الكيمياء والفلك وغيرها (1) .

وكان الطبيعيون يؤمنون بفكرة النظام الطبيعى natural order الذى تخضع له كافة الأنشطة الاجتماعية ومن بينها النشاط الاقتصادى . ومقتضى هذا النظام - كما أعتقدوا - أن الله - سبحانه وتعالى - اعطى كل شئ خلقه قانونه الخاص الذى يحركه ويحدد مساره بطريقه ذاتيه ، ومن ثم رتبوا على ذلك ضرورة وجوب ترك الأفراد أحراراً فى ممارسة أنشطتهم الاقتصادية دون تدخل خارجى ، وأن هذه الحريه لا يحدها الا حريه الآخرين الذين تحركهم الرغبة فى تحقيق مصالحهم الشخصية فى ذات الوقت .

ويضيف الطبيعيون أن الأفراد فى سعيهم لتحقيق مصالحهم واشباع رغباتهم انما يعملون - فى ذات الوقت - على تحقيق مصلحة الجماعة ككل . اذ الجماعة

(1) عبد الرحمن يسرى "تطور الفكر الاقتصادى" دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ١٧٠ .

هي عبارة عن مجموع الأفراد ومن ثم لاتعارض بين المصالح . ويلخص " فرنسيس دي لافريير ذلك بقوله : " ان من جوهر النظام الطبيعي أن المصلحة الخاصة لكل فرد لايمكن أن تنفصل عن المصلحة العامة للجميع ، وهذا يتحقق في ظل الحرية "(١) .

وتتميز القوانين التي تحكم النظام الطبيعي بأنها صالحه - في نظرهم - لكل زمان ومكان بغض النظر عن خصوصيات كل مرحلة يمر بها المجتمع في تطوره عبر الزمن . إذ يرون أنها أبدية مطلقة من حيث الزمان وكذلك عالمية التطبيق من حيث المكان .

أكثر من هذا ، كان الطبيعيون يرون أن الأنظمة الطبيعية لايمكن أن تخطئ؟ ومن ثم فهي لاتشوبها شائبه . على هذا فهي كفيله بتحقيق التوازن الطبيعي بين كل المصالح والرغبات دون تعارض . وأن القصور الذي قد يظهر في وقت ما وفي مكان ما ، يعود اما الى الجهل بهذه القوانين والأنظمه وإما تحت تأثير تدخل خارجي أفسد عملها وأخرجه عن طبيعته . وهذا يدعوهم مرة أخرى على تأكيد ضرورة ترك النشاط الاقتصادي ليمارس بحرية من قبل الأفراد .

أما عن رأيهم في دور الدولة في النشاط الاقتصادي - تأسيساً على ماسبق - كانوا يرون - كقاعدة - عدم تدخلها في هذا النشاط . وأنه اذا حدث وتدخلت فيجب أن يكون في أضيق نطاق ممكن ، وأن ينصرف أساساً الى بعض المهام ذات الطبيعيه الادارية مثل الأمن الداخلي ، الأمن الخارجي ، حماية الملكية الفردية ، ضمان تنفيذ الالتزامات التعاقديه ، وفي مجال الاقتصاد ، يمكن للدولة - في أضيق نطاق ممكن - أن تضطلع ببعض المهام مثل تنفيذ بعض الأعمال العامة التي تشبع

---

(١) محمد لبيب شقير ، " تاريخ الفكر الاقتصادي " . دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة ، بدون ، ١٤٣ .

حاجات جماعيه collective wants ، لايستطيع وربما لايقبل عليها الافراد . اذ أن دور الدولة - فى نظرهم - هو دور كاشف عن القوانين الطبيعية وترجمتها فى صورة أنظمة وتشريعات ووضعها موضع التطبيق .

من هذا نخلص الى أن الفكر الطبيعى ، كما ظهر فى القرن ١٨ ، قد وضع البذرة الأولى والاساسية لمذهب الحرية الاقتصادية والفردية ، وفى المقابل عدم تدخل الدولة فى هذا المجال الاّ بالقدر الضرورى والذى تستلزمه مهامها الادارية والتنظيمية ، وبعض الأنشطة العامة التى لاينجذب اليها الأفراد [(١)] .

إلا أنه يمكن ابداء بعض التحفظات بخصوص فكر الطبيعين الاقتصادى ، اذ يؤخذ عليهم القول بأبديه الأنظمة والقوانين الطبيعيه ، فمن المعروف أن النظام الاقتصادى هو نظام اجتماعى يتغير مع تغير وتطور المجتمع وتحوله من مرحلة الى مرحلة أخرى . ويتطلب هذا تغيرا وتحولاً فى القوانين التى تحكمه إذ أن هذه الأخيره نسبيه من حيث الزمان - كما يؤخذ عليهم القول بأنها نظم عالمية التطبيق . هذا نظراً لأن ظروف المجتمعات والاقتصادات تتفاوت من حيث درجة التطور والتغير ، من ناحية وما يسود فيها من افكار وقيم ومعتقدات من ناحية أخرى - لهذا فإن ما يصلح من نظم فى مكان ولاقتصاد ما قد لايصلح لغيره . فهى نظم نسبيه من حيث المكان كذلك - يضاف الى ما سبق - ان الفكر الاقتصادى الطبيعى أهمل أنشطه اقتصاديه هامه مثل الصناعه والتجاره واعتبارها أنشطه عقيمه . ولاشك أن ذلك . يجعل هذا الفكر غير مطابق للواقع من ناحية ، وغير قادر على مسايرة التطور من ناحية أخرى ، وأخيراً ، يمكن القول أن ليس كل ما يوجد فى الطبيعة هو مثالى أو نموذجى ، خاصة فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية اذ

(١) لبيب شقير ، مرجع سابق ، ١٤٠ - ١٥٣ . وأنظر كذلك مصطفى رشدى ، مرجع سابق ، ٧٢ .

تطور الحياة وتعقدها قد يمليان ضرورة التغيير والتطوير والتهذيب ، وهـــذا يتم من خلال الفكر المكتسب من خلال المران والاحتكاك بالغير .... الخ .

ثانيـا : الكلاسيـــك : l'ecole classique

يمثل بناء الفكر الاقتصادى الكلاسيكى The Orthodx Thought ، الـذى تبلور على ايدى مفكرين كبار مثل آدم سميث ، ريكاردو وجون ستيورات ميـــل وغيرهم كثيرون ، الاساس الفكر والعقدى للإيمان بالحريه الاقتصادية واقتصـــاد المشروع الحر ، وأهمية السوق والمنافسة ... الخ . ولقد تأثر هذا الفكر بفكـــر الطبيعين السابق حول الحريـة الاقتصادية إلا أنـه تميز بأن الكلاسيك حاولـــوا اتباع المنهج العلمى فى التفكير لوضع بناء نظرى متماسك حول أهمية الحريـــة الاقتصادية وآليات السوق والمنافسة الكاملة وكيف أنها تؤدى الى نتائج أفضـــل فى استغلال الموارد الاقتصاديه فى الاستخدامات المختلفه .

والواقع ان التغير فى فكر الكلاسيك يرتبط فى جانب منه بالتطور الطبيعى فى فكر ومدارك الانسان نفسه . اذ يصبح صاحب رؤية وقدرة تحليلية أوسع ، خاصة واذا كان أمامه لبنات بعض الأفكار التى يبنى عليها . كذلك يرى البعض أن كثيراً من معتقدات الكلاسيك وخاصة آدم سميث كانت عقدية أكثر منها منطقية .فهى تتفق الى حد كبير مع المعتقدات الدينية التى سادت القرن ١٨ بأن النظـــام الطبيعى سيظل يعمل دون تشويه طالما أن الانسان لم يتدخل فى القوانين الالهيـه Divine Laws .(١)

وتأثر الفكر الكلاسيكى فى مجال الاقتصاد كذلك ، بما ساد المناخ العـام

(1) A.Schotter " Free Market Economics - Acritical Appria-sal " . St. Martin's Press , New york , 1985:11 .

وقتئذ من أفكار عامه كان محورها الحرية الفردية والشخصيه . إذ كان ينظر الى الفرد individual على أنه العنصر الاساسى للمجتمع وأنه هو المرجع النهائى لما يجب أن يسود المجتمع من قيم وحقوق . ومن هنا ظهرت توجهات فلسفية وفكريه تؤكد على النزعه الذاتيه الفرديه والاستقلاليه . ولقد عكست كتابات ديكارت ولوك وروسو وغيرهم مثل تلك الأفكار [(١)] . لذا نجد الكلاسيك نادوا بالحريه فى المجال الاقتصادى وروجوا للمبدأ الشهير دعه يعمل - دعه يمر Laissez passez - laissez faira وظهر كذلك مدرسة المنفعة Utilitarians ، ومن أشهر كتابها بنتام ١٧٤٨ - ١٨٣٢ وكان لآرائها حول الفرد وحكمته وقدرته على تحقيق أكبر قدر من مصالحه بأقل قدر من التضحيه وكيف أن السعادة الفرديه هى أساس سعادة المجتمع ككل ، أثر كبير على الفكر الاقتصادى [(٢)] . ولقد دعم موقف الكلاسيك سيادة روح التفاؤل والتطلع نحو مستقبل أفضل مفعم بالحيويه والنجاح ، بعد ما شهدته أوربا من ظهور المصنع ، والمشروع واستخدام الآله والانتاج الكبير واتسعت الأسواق وأصبحت التجارة تخدم الصناعة . إذ رأى هؤلاء الكتاب أن التنظيم الاقتصادى القائم على المنافسة والملكية الفردية وآليات السوق هو نظام كفء قادر على التجديد والتطوير ذاتيا .

أما عن مصلحة المجتمع فكان الكلاسيك يؤمنون بفكرة التناغم بين مصالح الفرد ومصلحة المجتمع Harmony Noctrine . إذ كانوا يرون الفرد فى سعيه لتحقيق مصلحته الخاصه مدفوعا بالنزعات الطبيعيه مثل حب الذات

---

(١) لبيب شقير ، مرجع سابق ، بدون : ١٦٦ - ١٦٨ .

(٢) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق ، ١٩٨٧ : ١٧١ - ١٧٢ .

الانانيه ، انما تدفعه يد خفيه Invisible hand ، لتحقيق مصلحة المجتمع ، حيث لايوجد تعارض - من وجهة نظرهم - على الاطلاق واكثر من هذا رأى آدم سميث أن الانسان في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، إنما يحقق مصالح المجتمع بدرجه أكبر وافضل مما لو خصص وقته وجهده لخدمة المجتمع متعمداً (١) .

ورتبوا على هذه الرؤيه ، وجوب عدم تدخل الدوله بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي ووضع القوانين وإتخاذ السياسات التي تعرقل اداء وسير القوانين الطبيعيه الثابته التي تسيره على أفضل وجه . اذ أن هذه القوانين تكفل تلقائية أداء النظام الاقتصادي في ظل الحريه الاقتصاديه والمنافسه . على نحو متوازن وكذلك تخلق مناعة طبيعيه ذاتيه تولد الآليات والقوى القادرة على معالجة ما قد يظهر من اختلالات لأسباب خارجية واعادة التوازن للنظام مرة أخرى ، دون حاجة لتدخل الحكومة .

وعلى هذا فان الحكومه يمكن أن تقوم بأداء بعض الأنشطه التقليديه على النحو الذي قال به الطبيعيون سابقاً . فوظيفه الدوله طبقاً للكلاسيلاك هي وظيفه اداريه تنظيميه وليست اقتصاديه . وهو الدور الذي عرفت به في الأدب الاقتصادي بالدوله الحارسه L'Etat guard (٢) . ولقد لخص كينز نظرة التقليدين الى دور الدوله في كتابه 1927 The End of leussez-faire ، بقوله ان نطاق دور الدوله ينصرف أساساً الى ما يشبه الحارس الليلي night watchman كما أن الحكومة عليها اتخاذ القرارات التي لن يتخذها أحد ان لم تتخذها هي (٣) .

(١) جمال الدين محمد سعيد ، " النظرية العامه لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية " ، القاهرة ١٩٦٢ : ٣٩ - ٤٣ .

(٢) لبيب شقير ، مرجع سابق : ١٦٣ .

(3) L.p.Jones IL - Sakong,op.cit,6-7 .

ومن ثم فان النظام الرأسمالي الذي يقوم على الحريه الاقتصاديه ، الفرديه وعدم تدخل الدوله ، التوافق بين العام والخاص والمنافسه الكامله والربح يكون في نظر الكلاسيك هو أفضل النظم وأقربها الى طبيعة الانسان والفطره الانسانيه التي طبعت على حب التملك والاستئثار بناتج الملكية والعمل . كما يرون أن نظاما يقوم على المبادئ السابقة كفيل بتحقيق النمو والتطور . فتزايد الارباح لدى الرأسماليين يدفعهم الى مزيد من الاستثمار وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي بهدف إيجاد اسلوب الانتاج الذي يؤدي الى خلق منتج جيد أوخفض تكلفة الانتاج أو الأثنين معاً ، لكي يكتسب المنافسة . وفي ظل المنافسة الكاملة يكون تحقيق الربح غير العادي مشروط بتحقيق التقدم العلمي والتطوير مما يؤدي في النهاية الى حسن تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة وتحقيق رفاهية المستهلك بالاضافة الى مصلحة المنتج (1) .

ما سبق يمثل جوهر الفكرْ الكلاسيكي حول السياسة الاقتصاديه الواجبه الاتباع ولقد اثار منطوق النظريه الكلاسيكيه العديد من التحفظات والانتقادات بل ان بعض هذه الانتقادات حاول هدم الكثير من الفروض الأساسيه التى تستند عليها وإظهار كيف أنها لاتعكس حقيقة ما يجرى على أرض الواقع الاقتصادى كما أن البعض الآخر ، تعرض بالنقد لمنهجها في التحليل ، وغير ذلك مما تزخر به كتب تاريخ الفكر الاقتصادي المدرسيه . هذا مع التسليم بصحة الكثير من الانتقادات والتحفظات التى وجهت اليها .

إلا أننا نستطيع القول أن الكلاسيك وإن تأثروا بالطبيعين في بعض أفكارهم ، خاصة حول الحرية الاقتصادية . إلا أن اسلوبهم في التحليل إتسم بالعمق

---

(1) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق : ٢٢٦ ، جمال الدين محمد سعيد ، مرجع سابق : ٤٤ .

والمنهجيه والربط بين المقومات واستخلاص النتائج منها من خلال ابراز أهميـة الحرية والمنافسه وآليات السوق والكفاءة الاقتصادية وتوليد الفائض الاقتصـادى وأثر ذلك على النمو والتنمية على المستوى الكلى .

ولكن - مع ما سبق - نجد أن الكثير من الأفكار الكلاسيكية حول القانـون الطبيعى وتلقائيته والمنافسه الكامله والتشغيل الكامل وغيرها هى فروض عكست - ربما - طبيعـة المرحلة فى فترة زمنية معينه . ومن ثم من الصعب ترديدهـا . كما هى فى فترة مختلفة اختلافا كبيـراً لأن حدوث ذلك يعد تجاهل لعنصـرى الزمان والمكان فى التحليل الاقتصادى - كما يتجاهل عامل المؤثرات الخارجيـه وهو عامل له دور كبير فيما تشهده المجتمعات من تحولات فكريه وعمليه (١) .

ثالثـا : النيو كلاسيـك : le nec - classique

شهدت أوربا منذ الثوره الصناعية نموا مستمرا لدرجه أنه كان ينظر اليـه أنه يتم بطريقه ميكانيكيه بفضل النظام والقوى القائمه . مثل هذا التطور يكسب المجتمعات كما يقول عالم الاجتماع هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) أبعـاداً جديدة أكثر تنوعـاً وتعقيداً ، لدرجـة يصبح معها المجتمع بعد فترة زمنيـة معينه مغايرا فى كثير من جوانبه لما كان عليه فى مرحله سابقة . وهذا التطـور يسفر - طبقا لسبنسر - عن أن يصبح المجتمع أكثر نضجـاً واستقرارا ويبـرز التعاون بين الأفراد على أساس الاتفاق المبنى على الارادة الحرة من أجل تحقيـق المصالح المشتركه والمتبادلة وهى ما يطلق عليها - متفقا فى ذلك مع آدم سميث- المجتمعات الصناعية (٢) .

(1) Schotten, op. cit . 28 .

(٢) محمد الجوهرى وآخرون " الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث " كتـاب مترجم ضمن سلسلة علم الاجتماع المعاصر (٤٥)، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٢ ، ٢٣ - ٢٤ .

ولقد أثر هذا التطور فى طبيعة وتركيبه المجتمع الغربى - بالاضافة الى ما شهده من تطور فى العلوم الطبيعيه والرياضيات ، وكذلك الفلسفات والأفكار العديده التى تتمحور حول الفرد ودوره - الى التأثير فى فكر المدرسة الحديثه - النيوكلاسيكيه فيما بعد ، بريادة ليون فالرأس ، كارل منجر ، ستانلى جيفونز وغيرهم .

ولاشك كذلك أن هؤلاء الكتاب قد تأثروا بما سبقهم من افكار المدرسة الكلاسكيه ذاتها ، بل انهم ظلوا يدقون على طبول المقولات الرئيسيه التى قال بها التقليديون مثل الحريه الاقتصاديه ، السوق ، المنافسه ، جهاز الاثمان وأفضليه كل ذلك على غيره من صور التنظيم الاقتصادى .

إلا أن النيوكلاسيك - متأثرين بعامل الزمان وتطور المكان - قد إختلفوا مع الكلاسيك فى منهج التحليل وأسلوبه وأولوياته . إذ تميز تحليلهم بالتركيز على التحليل الوحدى على مستوى المشروع والوحدة الاقتصاديه . وركزوا على دراسة الرشاده الاقتصادية economic rationality لسلوك الفرد واعتباره الوحده الأساسيه fundamental unit فى تحليلهم ، كما أنهم أتبعوا منهج التحليل الجزئى . كما تميز تحيل النيو كلاسيك بالتعمق النسبى . اذ احتل السوق وآليه جهاز الأثمان والمنافسهقدرا كبيرا من تحليلهم وبدأوا فى دراسة آلية عمل كل عنصر واجزائه المختلفه ، مركزين فى ذلك على التحليل الوظيفى لعناصر السوق المختلفه وليس التحليل الطبقى كما كان يفعل الكلاسيك (١) .

والتحليل النيوكلاسيك يرى أن آلية جهاز الاثمان التى تعمل فى ظل المنافسه فى اقتصاد السوق كفيله بتحقيق حسن استغلال وتخصيص allocating

---

(١) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق : ٢٦٣ - ٢٦٥ .

الموارد بين أفضل الاستخدامات الممكنه . وهذا يتحقق من خلال قيام هذه الآليـه بترجمة القرارات الفرديه للمستهلكين ونقلها للمشروعات والعكس بالعكـس . ومن ثم تتجسد تلك القرارات المتقابله فى انتاج السلع والخدمات بما يحقـق مصلحة الجميع فالمجتمع ماهو الا مجموعة من الأفراد . ويؤكد النيوكلاسيك علـى ذلك من اعتقادهم فى فكرة رشادة التفضيلات الفرديه - individual pref - erences كما تعكسها قراراتهم بالتوجه نحو سلعه أو خدمه ما أكثر من غيرهـا . وطالما أن غالبية أفراد المجتمع يكون لديهم هذا التوجه ، كما تجسده آلية الثمن فإن ذلك يؤدى الى حسن تخصيص الموارد ، بما يؤمن التفضيلات المجتمعيـة Societal preferences من ناحية . ويحقق بما يعرف بمبدأ سيـادة المستهلك Consumer sovereignty ، من ناحيـة أخرى . اذ أن المتحكم الفعلى فى كيفية توزيع الموارد هى قرارات المستهلكين الذين يمثلون المجتمع . وبذلك يتحقق مايعرف بمثالية باريتو pareto-optima والذى يرى بالابقاء علـى الوضع الذى ينشأ بالاتفاق الحر للافراد على ما هو عليه ، طالما أنه لايترتب عليه اضرار بوضع الآخرين . واذا حدث نوع من الضرر بأن يحقق البعض مكاسب علـى حساب البعض الآخر فيطبق ما يعرف بمبدأ التعويض - Compensation pri - niciple حيث يعوض الذين تحسنت أحوالهم الذين ساءت مراكزهـم ليعـود التوازن الاجتماعـى مره أخـرى [(١)] .

بناء على ذلك يرى النيوكلاسيك أن الوحدات الاقتصادية علـى جانـب المستهلك وكذلك المنتج التى يتكون منها الاقتصاد تستطيع أن تحقق أكبر منفعة لها ومن ثم للمجتمع ككل . هذا فضلاً عن أنها تعمل على دفع النمو الاقتصـادى من خلال حسن تخصيص الموارد ورفع مستوى الكفاءه والاداء الاقتصـادى والقضـاء

(1) Schottek , op. cit , 8-9 .

على الاحتكارات ، والتصحيح الآلى للاختلالات والاختناقات والبطاله وتحقيق التشغيل الكامل ، على ضوء فعالية وواقعية جهاز الأثمان دون تدخل أومؤثرات خارجيه تفسد اداءه وتشوش على اختيارات المستهلكين وقراراتهم ، كل ذلك في اطار السوق الذى يعمل فى مناخ الحريه الاقتصاديه . وهذا هو المنهج المعروف بـ getting the price right ، أى الأثمان التى تعبر عن النفقة الحقيقية في مواجهة الطلب الحقيقى .

هكذا يرى مارشال - أحد أشهر رواد هذهالمدرسة - أن الحافز الانسانى الذى يولده النظام السابق ، انما يصيبه الضعف والوهن بتدخل الدولة على نطاق كبير فى النشاط الاقتصادى وخاصة المجال الانتاجى ، واذا سادت الملكية العامة لوسائل الانتاج . ومن ثم رتب أنصار هذه المدرسه على ذلك أن هذا النوع من التدخل في الدول الناميه بالذات يعد السبب الرئيسى لانعدام الكفاءه وسوء توزيع الموارد والتشويش على عمل آلية جهاز الاثمان . وعلى الدوله - في نظرهم - أن :

- تقلل تدخلهافى الأنشطة الاقتصادية الى أقل مستوى ممكن .
- كفالة الحرية الاقتصادية والمنافسة فى ظل الاعتماد على نظام السوق وتأمين عمل آلية جهاز الاثمان ويؤكدون على أهمية هذين العنصرين لتحقيق النمو الاقتصادى (١) .

إلا أن النيوكلاسيك وعلى رأسهم مارشال - تمشيا مع التطور فى ظروف المكان والزمان - حاولوا اعطاء وجه انسانى على تحليلهم الحدى ، وذلك من خلال تدخل الدوله للقيام ببعض المهام ذات النفع العام . اذ رأى مارشال أن الدولة بالاضافة الى الوظائف التقليديه يمكن أن تدخل مجال الاحتكارات الطبيعية

---

(١) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق ، ٢٨٤ - ٢٨٩ .

natural monopolies، حيث لايتوقع فيها المنافسة [(١)] ٠

كما نادى مارشال بزيادة نصيب الدولة فى الدخول الموزعة من خلال الضرائب حتى يستطيع ان يستخدمها فى إعادة التوزيع ولكى تحقق بعض الأهداف الاجتماعية ٠

كما ظهرت بعض الكتابات فى الماليه العامه والاقتصاد الجزئى فى اطار المدرسة النيوكلاسيكية حاولت إدخال بعض الأغراض الاجتماعيه ضمن هذا التحليل من خلال الربط بين تحقيق المنافع القصوى للافراد كما تطالب بذلك المدرسة الحدية وكذلك تحقيق الرفاهية الاقتصاديه وبالتالى فإن الحكومات - كا قال بيجو ١٩١٢ - فى النظام الرأسمالى عليها أداء بعض الوظائف العامه وهى تحقيق الكفاءة من خلال التوزيع الأمثل للموارد حسب قاعدة التوازن الحدى ٠ وهذا قد يعنى تدخلا من الحكومه بشكل غير مباشر عن طريق السياسات الماليه والنقديه لتشجيع المشروعات الجيده على حساب غيرها ، وكذلك تحقيق عدالة النظام ، من خلال عدالة التوزيع للدخول واشباع الحاجات الاساسيه ، إتباع سياسة ضريبيه عادله وأخيراً على الحكومات العمل على استقرار النظام والحد من التقلبات الاقتصاديه ٠

والمدرسة الحديه فى اطار الرفاهيه الاقتصاديه ، قد وسعت من نطاق التحليل واكسبته بعض الأبعاد الهامة ٠ إلا أنه يجب لفت الانظار الى ان كل ذلك كان محكوما بأن الفرد هوالغايه والوسيله لتحقيق كل ما سبق ، ومن ثم فمصلحته وحريته هى المعيار ٠ والدوله عليها أن تسهل تحقيق الأفراد للمهام السابقة ٠ والدولة عليها الا تتدخل وتحترم الأوضاع التى ارتضاها الأفراد ، هذا طالما أنها

---

(١) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق ، ٢٨٥ ٠

تحققت بوسيله سليمه . اذ يجب كفالة حرية الاختيار (١) .

تقديـــــر النظريـــــة :

لاشك أن هذه النظرية اكسبت التحليل الاقتصادى ابعاداً اضافيه مما أثـــرى النظريه الاقتصاديه من حيث المنهج والاسلوب والأفكار الجديده . الأأنه يثـــار بشأنها بعض التحفظات منها - بما يتفق وبحثنا - أنها تميل الى التجريد أكثـر من ارتباطها بالواقع . إذ قامت على العديد من الفروض الغير متحققه مثـــل المنافسه الكامله-تلقائية عمل السوق آلية جهاز الاثمان - تجاهلهـا للمؤثـرات الخارجية .... الخ . وبالتالى فقدرتها على التعامل مع المشاكل الواقعية يكـــون محدوداً . فمثلاً غيرها :

- ركزت على فكرة التفضيلات الفرديه والرشاده الاقتصاديه . أى أنها ركزت علـى عقلانية السلوك الانسانى ، هذا فى حين - كما يرى فبلـن - أن هذا السلوك قـد يكون غريزيا أو مدفوعا بمؤثرات خارجيه (٢) .
- كما أن الاعتماد على العقلانيه فقط ، قد ينتهى بإفسادآلية السوق . اذ فى ظـل الرشاده والعقلانيه تكون قرارات المنتج وكذلك المستهلك مدفوعه اساســاً بالرغبه فى تنظيم المنافع التى يود الحصول عليها . وبالتالى فالمنتج لايبالـى سوى بالمقارنه بين النفقه الحديه والعائد الحدى عند كل مرة يقرر فيها زيادة الانتاج ولايعير ما قد يترتب على قراره من آثار بالنسبة للمجتمع فى الحـــال

---

(١) مصطفى رشدى ، مرجع سابق ، ٨٦ - ٨٧ .
- Schotter : 1985 : 13 . 8-9 .

(٢) مصطفى رشدى ، مرجع سابق ، ٩١ ، عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابـــق ، ٢٩٠ - ٢٩١ .

أو المآل أيه اهتمام . لذا يلزم هنا تدخلا من الدولة ووضع التنظيمات المناسبه مثل قوانين حقوق الملكيه ، قوانين الضرائب ، قوانين البيئه وغير ذلك (١) .

- كما يجب أن نلاحظ أن التفضيلات الفرديه قد لاتعبر عن مصلحة المجتمع ككل اذ أنها قد تعبر عن تفضيلات قله ذات تأثير نافذ لما تمتلكه من مقومات مادية واعلاميه . ومن ثم فإن ذلك قد يؤدى الى تشويه واختلال تخصيص الموارد الاقتصادية وغير صالح الأغلبيه .

ولقد عجزت افكار النيوكلاسيك عن مواجهة الازمات العالمية فى حينها وأهمها أزمة الكساد العالمى فى نهاية العشرينات واوائل الثلاثينات من هذا القرن . هذا الوضع أدى الى لاد فعل فى صورة المطالبة بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى التنظيمى والانتاجى وحتى الخدمى ، كما ترجمت ذلك الأفكار الكينزيه ولايقتصر دورها فقط على دور الحارس الليلى ، واستمرت وانتشرت هذه الأفكار فترة الخمسينات والستينات فى أمريكا وانجلترا وبعض الدول الأوربيه .

رابعاً : الكلاسيك المعاصرون : le Contémporaine classique

لقد عاودت الدعوات الى التحرر الاقتصادى وإطلاق قوى السوق والمنافسه الظهور فى أواسط السبعينات الميلاديه تقريباً ، ففجر فريدمان الموقف فى عام ١٩٧٦ ، حينما وقف يخطب فى حشد من الاقتصادين وبعض المسئولين فى معهد الشؤون الاقتصاديه بلندن ، وصار يتحدث عن كيفية علاج المرض البريطانى .وطرح فى حديثه سؤالا ، ماذا نفعل فى الصناعات المؤممه ؟ وطرح كذلك اقتراحا بضرورة التخلص من بعض الصناعات التى تديرها الحكومة مثل صناعة الصلب ،

---

(1) Schotter, 1985 : 57 .

السكك الحديديه وغيرها [1]. هذا بعد أن ظلت أفكاراً تتردد في الكتابات والمقالات والندوات التي ينظمها المؤمنون بها من أمثال F.A.Hyek , 1944, 1948, 1960 وكذلك R.solow, J.Meed, M.Freidman 1963, 1970 وغيرهم ويعود ظهور هذه الأفكار وانتشارها الى ما شهده النظام الرأسمالي من أزمات حادة ، عجز الفكر الكينزي التدخلي ، وكذلك التدخل الفعلي للحكومات عن التوصل الى ايجاد حل لها . اذ على سبيل المثال عاني الاقتصاد الامريكي في أواخر الأربعينات الميلاديه من أزمات تمثلت في نقص معدلات الاستثمار والانتاج وإفلاس العديد من الشركات وارتفاع معدل البطاله ليصل عدد المتعطلين ٣,٤ مليوناً في يناير ١٩٤٩ ، وكذلك ما شهدته دول غربيه أخرى عديده مثل انجلترا . حيث جاءت السيده / تاتشر الى رئاسة الوزراء في اعقاب حكم حزب العمال ذات التوجهات التدخليه - وبريطانيا تعاني من مشاكل حادة ، اذ كان معدل الاستثمار سالبا (- ١,٤٪) ، وارتفاع معدل البطالة وتزاوجها مع التضخم لتنشأ ظاهره التضخم الركودي ، المعروفه بـ stagflation وفشل ما يعرف بمنحنى فليبس في حل أي منهما لأنه قام على تصور المقابله بين المشكلتين ، وعجز ميزان المدفوعات ، وكذلك عجز الموازنه العامه ، وارتفاع معدلات التضخم لتكون عشريه الأرقام .... الخ [2] .

وهذا الفكر سمي كلاسيكيا لأنه ظل يضرب على أوتار الفكر الكلاسيكي

---

(1) J.Williams . A case study in privatizing a major public corporation , in : M. Walker (ed) "Privatization , Tactics and Techniques " . Fraser Institue, Vancouvery, Canada, 1988: 23 .

(٢) رمزي زكي " مأزق النظام الرأسمالي " سلسلةمقالات (٢٥) مقالة نشرت في الأهرام الاقتصادي من اكتوبر ١٩٨٢ حتى مارس ١٩٨٣ .

والنيوكلاسيكى بوجه عام ، من حيث التركيز على ضرورة تخليص الاقتصاد من القيود و العراقيل والمؤثرات الخارجية ومنها تدخل الدولة ، اطلاق العنان لقوى السوق ولطاقات الأفراد والمبادره الفرديه l'initiative individuelle وآليات المنافسه وجهاز الأثمان دون تعطيل أو تشويش .

إلا أننا يجب أن نسجل أن الفكر الكلاسيكى المعاصر يختلف عن الفكر النيوكلاسيكى من حيث اتجاهه الى التركيز على التحليل الكلى . اذ يدور تحليلهم حول كيفية تحقيق النمو والتنمية ، التوازن الكلى فى الاقتصاد ، مستويات الادخار ، الاستثمار ، السياسات المالية والنقديه ، سعر الفائده ، معدلات التشغيل والبطاله وسياسات الأجور ... الخ . كما أنهم يختلفون عن الكلاسيك بالتركيز على التحليل الوظيفى لعناصر الانتاج فى الاطار وليس التحليل الطبقى من ناحية. كما شغلت مسألة كفاءة عناصر الانتاج المختلفة وكيفية زيادة فعاليتها والتقدم الفنى وأهميته حيزاً كبيراً من تفكيرهم (١) .

والكلاسيك المعاصرون يؤمنون بحتمية النظام الرأسمالى الذى يقوم على الحرية الاقتصاديه واطلاق آليات السوق والمنافسه والملكية الخاصة والذى فيه يتقلص دور الدولة الى أكبر حد ممكن . فهذا النظام فى رأيهم يؤدى الى تحقيق التوازن الاقتصادى بطريقة آليه وتلقائيه دون حاجة الى تدخل الحكومة فالتوازن الكلى - فى تقديرهم - يعد من الخصائص اللصيقه بهذا النظام (٢) . ويضيف هؤلاء الى أن الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة فى اطار الحريه الاقتصاديه كفيلان بتحقيق أفضل استخدام واستغلال لموارد المجتمع وخلق الدافع لزيادة

---

(١) رمزى زكى ، مرجع سابق .

(٢) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ١٩ .

الانتاج والانتاجيه والتجديد والابتكار . فهذا النظام يعتمد فى نموه وتطوره على تنميه قوى الانتاج . لذا فإن الرأسماليه - بالمفهوم السابق - إنما هى نظام قادر على تجديد ذاتة وتطويرها باستمرار [(١)] .

كما تعود كفاءة هذا النظام - كما يرى هايك - الى أنه الاقدر على خلق الآليات القادرة على تنسيق المعلومات حول خطط الأشخاص الاقتصادية المختلفة من مستهلكين ومنتجين وتحقيق الالتقاء بينهما دون فرض . اذ فى ظل هذا النظام والتطور فى الحياه وتعقيدها تكتسب قضية توافر المعلومات وحسن توظيفها واستغلالها أهمية كبرى من أجل إتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة . فتوجد حاجه الى معلومات تتعلق بتفضيلات المستهلك ، التكنولوچيا المطلوبه وأنواعها ، مدى توافر الموارد المحليه والأجنبيه ، حجم السوق وحاجاته الحاليه والمستقبله .... الخ . والسوق بما يقوم عليه من مبدأ المقابله بين العائد /النفقه والرغبه فى تعظيم الأول وتقليل الثانى ، يخلق الدافع الذاتى لحث الاشخاص الاقتصاديه للسعى لتوفير المعلومات وسرعة الحصول عليها . ذلك على عكس التكنوقراط والعاملين فى المؤسسات العامه والزمن قد لا تعنيهم كثيراً نتيجة إتخاذ القرارات ومدى سلامتها [(٢)] .

ومما يكسب تحليل الكلاسيك المعاصرين ميزه جعلته مقبولا لدى الكثيرين هو ربطهم ، خاصة " فريدمان " بين الحريه الاقتصاديه والسوق والحريه السياسيه . إذ يقول فى كتابه Capitalism & Freedom , 1962 ، أنه

---

(١) سمير أمين ، " مابعد الرأسمالية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٨ : ٥٥ - ٥٦ .

(2) L.p. Jones & IL Sakong , o;, cit : 9-10 ,Schotter,Op.cit 39 - 40 .

لايوجد مجتمع حر من الناحيه السياسيه دون أن يكون لديه نظام إقتصادى رأسمالى حر (١). لذا فإنه من المصلحه المحافظه والابقاء على هذا النظام . وهم فى ذلك تأثروا بكتابات وأفكار John Lock,1960 حول مفهومه السياسى للفرديه ، وكيف أن الفرد هو مكمن Reservoir لكل الحقوق والالتزامات . وهذا هو التصور الذى يمثل أساس الدولة السياسية لديهم . على هذا فإن الفرد يكون حراً طليقاً من حيث الأصل ويجب على الدولة ألا تغير أى نتيجه تعاقديه تمت بتراضى كامل بين الأفراد . كما أن الآخرين أحرارا فى ممارسة أنشطتهم وكذلك فى الاستئثار بثمرة هذه الأنشطه ، طالما أن تلك الثمره كانت نتيجه لمباراة اتبعت فيها قواعد اللعبه على نحو عادل وسليم . أى أن الوسيله تبرر الغاية فى نظرهم . The means Justify the end and not vice versa (٢)

ويضيف هؤلاء أن مبدأ اليد الخفيه الذى يحقق التوافق - فى نظرهم - بين المصلحه الفردية والمصلحة المجتمعيه على نحو أفضل ، إنما يقود الأفراد الى الى خلق وتطوير مجموعة متنوعة من المؤسسات والتنظيمات التى يكون هدفها تحقيق المصلحة الاجتماعية (٣) .

وبناءاً على ما سبق ، يرى هؤلاء أن السياسات الاقتصادية المثلى تخلص فى افساح المجال امام الحرية الاقتصاديه وطاقات الأفراد وقدراتهم وضرورة تراجع الدور التدخلى للدولة والقطاع العام ، فهم ينسبون كل المصائب التى تعانى ومازالت تعانى منها الاقتصادات المختلفة الى أفكار كينز التدخليه . اذ قال F . Hayek فى تصريح لمجلة The Economist البريطانية فى ١٩٧٥/١١/١

---

(1) Schotter , op,cit , 39 - 40 .

(2) Schotter , op.cit , 6 - 7 , 12 - 13 .

(3) Schotter , op.cit , 6 , 12 .

ان واقعنا المعاصر بما فيه من تجارب هو في الواقع نتاج للورد كينـــز . اذ رأى هايك أن تطبيق الأفكار الكينزيه أدى الى حدوث شلل في عمل آليات السوق وخاصة الأثمان والأجور . كما أدى الى ما يعرف بالكساد التضخمي عجز المزانيـــــة ، البطالة ... الخ . كما يزعم أن ذلك أدى الى التنافس بين الاستثمارات العامـــه والخاصه على الموارد المتاحه ومن ثم لم يؤد الى زيادة الاستثمارات الصافيـــة وزيادة الضرائب عن معدلاتها الطبيعيه ، وقتل الحوافز الفرديه ... الخ [(١)] .

ويردد هؤلاء أن مزايا اليد الخفيه The merits of the invisible hand في ظل قوى السوق والحرية الاقتصادية والمنافسة ، أفضل بكثير من اليد المرئيه أو الظاهره The visible hand للحكومه وهيئاتها من خلال التدخل فـــي قوى السوق والنشاط الاقتصادى . وثم ينادون بضرورة إطلاق قوى الســوق غيـــر المعاقه Untrommelled forces of market كآليه للعمل من ناحيـــة ، وكحكم على نتيجة هذا العمل من ناحية أخرى [(٢)] .

لذلك لاندهش أن نجد هؤلاء الليبراليون أمثال هايك وفريدمان يهاجمون حتى الاقتصاد المختلط The Mixed economy ويطالبون بحتمية العودة الـــى مبدأ اليد الخفيه . إذ أن هذا النظام قد مكن للدولة التدخل من أن تنظم ، تتحكم وتمارس انشطه انتاجيه بشكل مباشر بالشكل الذى أفسد المبادىء الفرديـــة والخاصة ومن ثم حال دون تحقيق مستويات أنتاجيه أفضل prodigious prod-uctivity ويضيف فريدمان أن تدخل الدوله يؤدى الى انحطـاط المستـــوى الاقتصادى للشعوب بدلاً من تحسينها ، وان كل إجراء حكومـى يخلـــف وراءه

---

(١) مشار اليه فى رمزى زكى ، مرجع سابق : ٢٥ .

(2) Jones & IL . Sakong , op.cit , 1980 , p.s .

سحابه من الدخان يصعب معها تحديد الأوضاع بدقه ، ويزيد من تدهورها . ويقول هايك أن الدول التى أفرطت فى التدخل الاقتصادى مثل انجلترا وفرنسا قد تخلفت نسبياً عن غيرها من الدول التى لم تتبع نفس الاسلوب مثل المانيا (١) .

على هذا فإن الدوله - فى نظرهم - يجب أن تقتصر دورها كما يقول هايك على اصدار القوانين The passing of laws، التى تعبر عن قواعد موضوعية تعكس ركائز فكرهم على النحو السابق . والحكومات عليها تنفيذ تلك القوانين بحيده ، وكذلك تقديم بعض الخدمات العامه دون استبعاد امكانية تقديمها من خلال السوق ، وان تكون هده الخدمات موجهة لصالح الجميع وليس لمصلحة طبقة معينة particular group . (٢) كما أن على الدولة - فى نظر النقديين - وهم شريحه رئيسيه فى هذا الفكر - اتباع السياسات النقديه السليمة وتصحيح الأسعار والأجور ، خفض ضرائب الدخل ورأس المال وكل ما من شأنه تهيئة المناخ العام الذى يستطيع أن يعمل فى ظله القطاع الخاص بحريه وانطلاقه ومن أهم ما يترتب على ذلك بالطبع فى مجال الملكية ، نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص .

وكان للأفكار الرئيسية للكلاسيك المعاصرين ، فضلا عن الظروف الواقعية ، تأثير كبير على الفكر الاقتصادى بوجه عام وكذلك السياسات الاقتصاديه لكثير من الحكومات مثلما فى امريكا وانجلترا ، وأثرت أيضاً على بعض الهيئات الدولية ذات النشاط الاقتصادى ، مثل صندوق النقد ، البنك الدولى ، ومنظمة

(1) Hayek , op. cit : 383 - 384 .

(2) F.A, Hayek " Economic Freedom " Basil Black well, the Fourth wincotl Memorial Lecture, Institute of Economic Affaires , London , occasional paper , no,39, 1913 .

التعاون الاقتصادى OECD التى أوصت أعضائها باتباع تعاليم مدرسة فريدمان خلال السبعينات والثمانيات وحتى الآن [1] .

ولقد تمت ترجمت الكثير من أفكار هايك وفريدمان الى سياسات وبرامج على المستويين الوطنى والدولى ، ووجدت العديد من الانصار الذين يدعون ويروجون لها فى مختلف وسائل الاعلام ويحاولون تبسيطها وعرضها بطريقة جذابه تصبح معها أكثر فهماً وقبولاً . ولم يقف الأمر عند حد ابراز أهميه هذه الأفكار وتفوقها على غيرها ، وإنما ابرزت الحملات المروجة لها ، عيوب ومساوىء الأفكار المقابله والسياسات التدخليه الحكوميه والتبعيه للدوله ونحو ذلك من أفكار ظهرت فى ظل ما يعرف بالرأسماليه الديمقراطية الاجتماعية .

ومما ساعد على إنجاح حمله هؤلاء توظيف مواهبهم فى اختيار لغة التخاطب المناسبة والتى تخاطب الوتر الحساس لدى الجماهير ، فنجدها مثلاً تركز على فكرتين هامتين هما الحرية Freedom والاختيار الحر Free choice واستطاعوا بفضل هذه المهاره أن يخلعوا على هاتين الفكرتين وحولهما هالة من القدسيه التى لاتمس . ولم يكن من السهل مقابلة هذه اللغة بلغة أخرى مضاده [2] .

وسوف نتناول بعض الأفكار ذات الصلة بالتحليل ، مثل فكرة الكفاءة ، أهمية الملكيه وذلك بمناسبة دراسة الآسس والدوافع الواقعيه لعملية التحول فى المبحث القادم ان شاء الله . وفى الجزء التالى مباشرة نتعرض لبعض الأفكار

---

(١) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ٤٨ .

(2) Ian Taylor " The concept of social cost " in : I.Taylor (ed) " The social effects of frdd market policies " ., Harvester , London , 1990 : 4 - 6 .

التقدمية التي تفسر محاولة نشر النظام الرأسمالي على أسس أخرى .

خامساً : الراديكاليـــون : The Radicals Views

في الوقت الذي يرى فيه البعض أن الدعوه الى التحول من العام الى الخـــاص يستند الى النظريات التي تعتقد في الليبراليه الاقتصاديه وآليـــات الســـوق والمنافسة وأفضلية جهاز الاثمان في تخصيص الموارد على القرارات الحكوميـــة توجد آراء ترى آن هذا التوجه إنما تحركه بواعث أخرى . فيرى هؤلاء أن النظـــام الرأسمالي هو نظام ذو طبيعه توسعيه على نحو مستمر . كما أنه نظام قادر علـــى التجديد والتطوير في آلياته حسب المتغيرات والتحولات التي تحـدث علـــى الساحه العالميه ، طالما أن ذلك سيحقق له التوسع والانتشار المطلوبين .

لذا نجد أن الدول الرأسمالية تارة تستخدم المساعدات العسكرية ، وتـــارة الاستدانه الدوليه ، والتجاره العالميه ، آلية نقل التكنولوجيا المتطوره وأحدث تلك الآليات هو ما يعرف بالاصلاح أو التكيف الاقتصادى - Economic Adjust ment في الدول النامية لتحقيق هذا الهدف . هذا وكأن التوسع والانتشار فـــى أصقاع عديده من العالم هو قانون بقاء واستمراريه هذا النظام .

ويزعم أصحاب هذه الرؤيه أن الدول الرأسماليه بزعامة الولايات المتحـــده ترمى لرسم دور لكل دوله في إطار النظام الرأسمالي لتحقيق أهداف اقتصاديـــة وسياسية عديدة لاقتصاداتها وشعوبها هي . فما يشهده العالم الثالث من برامج تدعى برامج الاصلاح أو التكيف الاقتصادى إنما هو نوع من الهجوم المشترك مـــن دول الشمال الرأسمالي ضد دول الجنوب ، بما ينتهي بإعادة الكومبرادوريـــه للجنوب مره آخرى ، ولكن هذه المره تحت اشراف صندوق النقد الدولي والبنـــك الدولي ونادى العشره فتعمل هذه الدول على التوصل الى وضع يمكن من خلالـــه

لهذه القوى تعظيم عمليات التراكم الرأسمالي فيها ومعدلات أرباح مرتفعه، وفتح أسواق بقيه العالم أمام منتجاتها [(١)] .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول المدينه هي الدول المرشحه أكثر من غيرها للقيام بهذا الدور . ويستدلون على ذلك بأن انسياب المساعدات الى دول العالم الثالث مرتبط بمدى السير في برامج التكيف الاقتصادي وسواء في ذلك المساعدات المتعددة الأطراف من الهيئات الدولية ، أو الثنائية الحكوميه [(٢)] .

وكأن هؤلاء يريدون القول أن الدول المتقدمه استخدمت المديونية كسلاح لاعادة هيكلة اقتصادات الدول النامية ودمجها الاقتصاد العالمي بما يحقق صالحها.

ومن خلال خلق الآليات الخبيثه لتطويع اقتصادات الدول النامية التي هي في وضع غير متكافيء في اطار الرأسمالية العالميه ، يمكن للأخيره تحميل هذه الاقتصادات بعبء ما تعانيه من مشاكل اقتصاديه مثل مشكلة فائض الانتاج والعرض فيها ، ارتفاع نفقة الانتاج بالنسبة للطلب [(٣)] . كما أن الأقتصادات النامية تستخدم كوسيلة تلجأ اليها الدول الأوروبيه كمخرج من أزمتها التنافسيه مع غيرها مثل الولايات المتحده واليابان [(٤)] .

---

(١) سمير أمين ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ١٩٩ .

(٢) رمزي زكي ، " السياسات التصحيحيه والتنميه في الوطن العربي " بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت تحت نفس العنوان في الفترة من ٢٠ ـ ٢٢ فبراير ، ١٩٨٨ : ٥٢ ، ٦٢ .

(٣) رمزي زكي ، " مأزق النظام الرأسمالي ، الحلقه الثالثة والتاسعة والعشرة والسادسة عشر من سلسلة حلقات نشرت بالأهرام الاقتصادي في الفترة من أكتوبر ١٩٨٠ الى مارس ١٩٨٣ .

(٤) سمير أمين ، مرجع سابق ، ١٩٩ ، وابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ٢٢ .

ويعتقد بعض المحللين السياسيين فى وسائل الاعلام وغيره أن هناك أسباباً سياسية ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية دفعت الدول المتقدمة لأن تنشر دعوة التحول فى الدول النامية . اذ يرى هؤلاء أن هذه الدعوات تهدف الى نشر روح وقيم المشروع الخاص private enterprise فى هذه الدول ، لما يمكن أن يؤدى اليه ذلك من تغيرات فى فكر الأنظمة السياسية القائمة وتحويلها من أنظمة معادية أو شديدة النزعه القومية الى أنظمة صديقه أو على الأقل اضعاف الروح القومية فيها وخلق الاعتقاد بأنه لاغنى عن التعامل مع الدول التى تتبع أنظمة مشابهة ، وهى الآنظمة الرأسمالية الغربية بالطبع . ويستدل على ذلك - مرة أخرى - بأن المساعدات من قروض ومنح لاتسير سوى فى اتجاه مثل هذه الأنظمة وبذلك تصبح السياسه والاقتصاد يسيران يداً فى يد فى هذا الخصوص .

ولاشك أن تمكن ونجاح مثل هذا التوجه وانتشاره فى بعض الدول الأخرى، يؤدى الى تحقيق مكاسب هامة للدول الرأسمالية الرائدة .

- إذ يصبح نموذجها التنموى رائدا ويجب الاقتداء به وكأن لسان حالهم يقول We are the best,Follow us ووقت أن يتم ذلك تستطيع الاقتصادات الرأسمالية ، تحقيق أهدافها على النحو المشار اليه سابقاً . هذا من ناحية .

- ومن ناحية ثانية ، تستطيع الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة نتيجة تقليص الاتجاهات العدائيه أن تخفض من انفاقها على برامج التسليح وتوجيهها وجهه اقتصاديه واجتماعية ، ربما أكثر فائدة لاقتصادها .

- كما أنه من ناحية ثالثة ، يرتبط الاقتصاد بالسياسة برباط المصالح حيث تكسب الدول المتقدمة أصدقاءاً سياسيين يؤيدونها فى المحافل السياسية والأقتصادية العالمية فيما تتخذه من قرارات وتوجهات ، تعكس مصالح شعوبها بالدرجة الأولى .

ولقد استطاعت دول الهيمنه الاقتصادية إستخدام وتوظيف الهيئات الاقتصادية الدولية بما يحقق أغراضها مثل صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى، منظمة الجات شأنها شأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U S A I D . إذ من خلال هذه الهيئات استطاعت أن تنفذ الى الاقتصادات النامية محددة الشروط الموضوعية والهيكل المطلوب والدور المنشود من هذه الاقتصادات فى إطار منظومة الرأسمالية العالميه . أى أن الدول الرأسماليه توصلت الى خلق مايمكن تسميته باستراتيجية لإدارة الاقتصاد العالمى ادارة دولية تنفذها المؤسسات والهيئات العالمية نيابة عنها (1) .

ويلاحظ على هذه الآراء أنها احادية الجانب ، بمعنى أن الكثير منها يميل الى :

أ- نقد عملية التحول من العام الى الخاص ، دون أن يناقشها مناقشه مستفيضه على أسس علميه واقعيه مكتفياً بترديد الاتهامات فى هذا الخصوص . كما أنها تقدم البديل العملى لكيفية حل المشكلة الاقتصادية التى تزداد تفاقماً فى

---

(1) رمزى زكى " مأزق النظام الراسمالى " ، مرجع سابق ، الحلقة ١٨ ، رمزى زكى " نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحيه لصندوق النقد الدولى " . مرجع سابق ١٧ - ١٨، ٤٩ .

أنظر كذلك THE Economist , November, 8th, 1989: 76

ومايكل أوبادان وبرايت اكيوهارى " الاسس النظرية لبرامج الاصلاحات البينوية التى يوصى بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مايو سنة ١٩٨٩ : ٨٩ - ٩٦ .

chang - H & Singh. A " public Enterprise in Developing and economic efficieney. A discussion paper,no.48, M NctA D, 1992:1 .

وانظر كذلك فى الدوافع الايدولوجية وأثر الضغوط الخارجيه :

J. Aylen,privatization in developing conutries "Llyods Bank Revuew , no.163 , January 1987 : 15 .

الدول النامية وخاصة تلك التى تسيطر فيها الدولة على النشاط الاقتصادى .

وأخيرا ، لم يقدم هؤلاء رؤية حول ما يجب أن يكون عليه موقف الدول النامية من التحولات الفكرية والعمليه التى تدور حولها فى الشمال والشرق والغرب واكتفوا بالوقوف عند نقطة البداية فى تحليلهم .

ب - كما يؤخذ على هذه الآراء ، أنها تتجاهل أو لم تفسر ما تشهده الدول المتقدمه ذاتها من تركيز التحول نحو القطاع الخاص وتقليص دور الدولة والقطاع العام .

ولكى نوجز ما سبق يمكن القول أن الاساس النظرى الرئيسى الذى يرتبط بالدعوه الى التحول من العام الى الخاص يخلص فى افساح المجال للحرية الاقتصادية و قوى السوق ، المنافسه وجهاز الاثمان ، فى الوقت الذى يجب فيه انكماش دور القطاع العام والدولة فى المجال الاقتصادى . وهذه الافكار ، إنما نشأت وتبلورت منذ الطبيعين فى القرن ١٨ ومرورا بالعديد من المدارس الفكرية وصولا للكلاسيك المعاصرين الذين خرجت افكارهم لترى النور فى سبعينات هذا القرن . إلا أنه يلاحظ أن فكرة الحرية الاقتصاديه والفرديه بجميع مضامينها قد اكتسبت أبعاداً ومعان عديدة خلال رحلة تطويرها التى تبلغ عشرات العقود من السنين ، تجعلها مغايرة لما كان يقصد بها قديما . إذ تطورت المجتمعات حجما وكيفاً لدرجة أنها ذاتها أصبحت مختلفة تماماً عن المجتمعات القديمه . وبالتالى فلم تعد الفردية لها ذات المعنى ، ولاالحريه هى الحرية فى ظل افكار الكلاسيك والنيوكلاسيك . إذ مع تغير المجتمعات وبروز المصلحة المجتمعيةالى جانب المصلحة الفردية يجعل من غير المقبول سيادة روح الانانيه والأثره وتغليبها على مصلحة المجتمع بل الحرية تحتاج الى

التنظيم والترتيب لكى تراعى مصلحة المجتمع لأنه قد يوجد تعارض وليس كما قيل بالتطابق والتوافق ، بل يجب السعى لتحقيق الأخيره . لذا ظهر العديد من المؤسسات والتنظيمات التى ترعى ذلك .

ونخلص كذلك مما سبق ، أنه يوجد تفاوت فى منهج التفسير للشىء الواحد على ضوء المستجدات فى طبيعة المرحلة عبر الزمان وكذلك فى رؤية الأشخاص وتقييمهم لها ، ومن ثم نجد أن الفكر الاقتصادى هو نسبى من حيث الزمان والمكان ومن ثم فهو ليس أبديا .

وهنا تتأتى أهمية دراسة هذا المبحث ومحاولة ابراز العوامل الدافعه للتطور الفكرى لكى تستخلص منها الدروس والعبر على طريق التحول من العام الى الخاص بوجه عام . ولعلنا نستفيد من قول راجنار نيركسه فى كتابه ١٩٦٩ تعليقا على مجرد تريد أفكار السابقين والتى كانت سائدة فى القرن ١٩ وابراز أهمية عنصرى الزمان والمكان :

" ولكن كلما بعد بنا الزمن عن القرن ١٩ تبين لنا بوضوح يزداد بالتدريج أن هذا النموذج ليس إلا نتاج ظروف خاصة الى حد بعيد . ونحن الاقتصاديون علينا دائما أن نكون على استعداد لتعديل الاطار الذى يجرى فيه تفكيرنا ، إذا كنا نريد لبحثنا أن يكون متمشيا مع ظروف العالم الواقعى المتطور "(١) .

ولما كان التحول - كما قلنا - لايعكس الفكر فقط ، بل يعكس الظروف الواقعية - ظروف المكان - فإننا ننتقل فى المبحث التالى لدراسة أهم الدوافع على أرض الواقع التى تسهم فى تفسير التحول من العام الى الخاص فى كثير من أجزاء ودول المعمورة .

---

(١) راجنا نيركسه ، " أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية " الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع ، ترجمة جلال أمين ، القاهرة ١٩٦٩ : ١٥ .

الـــدوافــــع العمليــــــــة

pragmatic Motives

ترتبط عملية التحول من العام الى الخاص - كما رأينا فى المبحث السابق - بالأفكار والمعتقدات الايدولوجية التى رأت أفضلية وتميز نظام الملكية الخاصة والسوق المنافسة وآلية جهاز الأثمان فى إطار من الحرية الاقتصادية . وتعكس هذه الأفكار والمعتقدات فى جانب منها خصوصية المكان والزمان La specialité d'une époque et d'un lieu فى الاقتصادات التى ينتسب اليها القائلون بها .

ولما كانت السياسات وما يتبعها من تحولات قد لاتكون ذات آثار ممتده يجب الا تعكس فقط التحليلات والآراء النظريه أيا كان مصدرها ، وانما يجب أن تستند الى اعتبارات يشارك الواقع العملى فى صنعها ومن ثم تخرج القرارات لتعكس الأهداف المراد تحقيقها من وراء التحول .

لذلك رأينا أن نحلل فى هذا المبحث الأسس والدوافع العملية التى تمثل الجانب الآخر للدوافع للتحول من القطاع العام نحو التركيز على القطاع الخاص وآليات الحريه الاقتصاديه . والواقع أن هذه الدوافع تتعدد وقد تتباين من اقتصاد لآخر حسب درجة تطوره من ناحيه وكذلك الأهمية النسبية التى يمثلها فيه القطاع العام من ناحية أخرى . الا أنه يمكن القول أنه توجد قواسم مشتركة عامة ، يمكن معها تقسيم الدوافع العملية الى ثلاثة مجموعات رئيسية على النحو التالى :

أولا : الدوافع الاقتصادية . **ثانياً : الدوافع المالية**

ثالثا : الدوافع المرتكزه الى أهمية توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى عملية التنمية من خلال نشر وتوسيع نطاق الملكية الخاصة وقبل البدء فى تحليل هذه الدوافع ، يجب أن ننوه أننا فى كل مجموعة سنبدأها ببعض الجدل الخاص بها والمستمد أساساً من الدراسات العملية الواقعية empirical and pratical

ولذلك يمكن أن يطلق على هذا النوع من الجدل empirical studies Literature

أولاً : الدوافـــع الاقتصاديـــة :

تشمل الدوافع الاقتصادية المتعلقة بالقطاع العام والقطاع الخاص عناصـــر عديده يأتي في طليعتها تلك المتعلقه بحسن استخدام الموارد الاقتصاديـــة وتخصيصها بين أفضل الاستخدامات الممكنة ، مستوى الكفـــاءة الانتاجيـــة والتسويقية ، إصلاح الهيكل الاقتصادي .... الخ . وتحتل قضية الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام مقارنا بالقطاع الخاص أهمية محورية في عملية التحول نحو الأخيـــر بوجه عام . ويزداد التركيز عليها خاصة في الاقتصادات الشديده التأثر بأداء القطاع العام ، حيث يمثل نسبه كبيرة من الاستثمارات الكلية ،الناتج القومـــي، الصادرات ، العمالـة ... الخ .

١- ماهيـــة الكفـــاءة الاقتصاديـــة : Economic Efficiency

الكفاءة الاقتصادية مصطلح ذو أبعاد عديده بعضها كمي مثل حجم الانتاج ، الجوانب المالية ، التشغيلية للمشروع ، وبعضها نوعي مثل جودة المنتـــج أو الكفاءة الاقتصادية تشير بوجه عام الى حجم معين من المنتجات تم الحصـــول عليه باستخدام كمية معينة من المدخلات ذات المواصفات المحدودة .وتكـــون الكفاءة الانتاجية مرتفعة إذ أدت العملية الانتاجية الـــى :

أ- زيادة المخرجات out put مع ثبات المدخلات in put

ب - ثبات المخرجات مـــع خفـــض المدخـــــلات .

ج - زيـــادة المخرجات مـــع خفـــض المدخلات (١) .

---

(١) عبدالوهاب حميد رشيد ، " الانتاجية والتنمية الاقتصادية " دار [illegible]

هذا بالاضافة الى أن الكفاءة الاقتصادية يستدل عليها من خلال ادخال المشروع تحسينات حقيقية على نوعية السلعه أو من خلال التغيير في المواصفات والخصائص والتغليف والتعبئه وهو ما يجعلها متميزة differeniated عن غيرها ومن ثم أكثر قبولا للمستهلكين .

ومن دلائل الكفاءة الاقتصادية كذلك ارتفاع مستوى الفعاليه . والفعاليه تشير الى العلاقة بين ما تم إنجازه فعلاً من انتاج مقارنا بالاهداف المخططه خلال فتره زمنيه محددة . هذا لما لعنصر الزمن من أهمية كبرى فى العملية الانتاجية بالنسبه للتكاليف الثابته والمتغيره ، كما أنه له أهمية بالنظر الى ارتباطاتها بغيرها من المنشآت التي تزودها بالمواد الأولية أوالمعتمده عليها وكذلك بالنسبة لامداد السوق بالسلع المتوقعة .

وفضلاً عن أن هذا المعيار يربط بين الانتاج الفعلى والانتاج المعيارى خلال زمن معين ، نجد أنه يشير أيضاً الى درجة تشغيل عناصر الانتاج المتاحه وما اذا كان هناك توقف أو اعطال ، بحيث يعمل المشروع بأقل من طاقة (٥٠٪ - ٧٠٪ مثلا) .

وتقاس الكفاءة الفعالية أوالتشغيلية هذه ب $\frac{\text{الانتاج الفعلى}}{\text{الانتاج الكامل}}$ (١)

ويرتبط بالمؤشر السابق ، مايعرف بالتشغيل الصحيح . ويصل المشروع الى التشغيل حينما يصل متوسط تكلفة الوحدة المنتجة الى أدنى حد لها . ويتحقق ذلك من خلال وصول المشروع للحجم الأمثل من الانتاج ويعرف من خلال = $\frac{\text{الانتاج الفعلى}}{\text{الانتاج الأمثل}}$.

(١) جميل توفيق وصبحى تادرس قريصه وعلى شريف ، " اقتصاديات الأعمال " . ==

== للنشر والترجمة والتوزيع ، قبرص ، ١٩٨٨ : ٢٧ .

هذا المؤشر والذى يسبقه يعطيان دلاله واضحه على مدى حصافه الادارة ومهارة العاملين فى حسن استخدام الموارد ، مما ينعكس ولاشك على معـــدل الربحيه . ويمكن التأكد من ذلك من خلال ما يعرف بنفقة الفرصه البديله [(١)] .

والمؤشرات السابقه بما تنطوى عليه من دلالات افقيه ورأسيه عن مستوى الانتاج والانتاجيه فإنها تعبر عن مستوى التقدم التقنى ، استخــــدام الآلات والمعدات ، المهارات ومستوى التنظيم والادارة بالنسبه للمنشأة . كما أنهـا من ناحية أخرى تكون ذات أهمية للاقتصاد الوطنى ككل بما لها من علاقـــــة بالأجور ، الاستثمار ، التراكم الرأسمالى ، الادخار ، مدى استخدام المـوارد ... الخ . كل هذا ينعكس ولاشك على عنصر النفقه ومن ثم على ثمن المنتج ، كمــا أنه ينعكس على نوعيه من ناحيه أخرى . وهذان عاملان رئيسيان فى جعل سلعـة ما أكثر قدرة على التنافس أم لا [(٢)] .

٢ـ معـــدل الربحيـــة والكفـــاءة الاقتصاديــــة :

وأكثر المعايير شيوعاً فى الاستعمال للحكم على الكفاءة الاقتصاديـــة للمشروعات ، معيار الربحية profitability ، هذا لأن تحقيق الربـــح الحقيقى فى هذه المشروعات خاصة الخاص منها هو سبب وجودها l'raison d'etre والمبرر لاستمرارها [(٣)] . مع ذلك قد لايشكل الربح هدفا فى الآجـل القصير للمنشأة بل يأتى هدف النمو والانتشار فى هذه المرحلة . كما قـــد

== دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ : ١٣٥ ـ ١٣٧ .

(١) جيمل توفيق وآخرون ، المرجع السابق : ١٣٨ .

(٢) عبد الوهاب رشيد ، مرجع سابق ، ٣١ ـ ٣٨ .

(٣) جميل توفيق وآخرون ، مرجع سابق ٩١ ـ ٩٤ .

لايعد الربح المتحصل من نشاط ما هو المعيار ، بل يعتد بالربح الكلي المتحصل من جميع الفروع وذلك على حسب حجم واستراتيجية المنشأة الأقتصاديه .

وبالنسبه للمنشأت العامه ، فكثيرا ما أدعى أنها لاتستهدف تحقيق الربح . مع هذا يظل هذا المعيار هاما لمقارنة الاداء النسبي لها خلال فترات مختلفة وكذلك للمقارنة بينها وبين المنشأة المماثلة الأخرى . كما أن تحقيق الربح في المنشأت العامه يعد هاما ، وذلك لتوفير الأموال اللازمة للاستثمار الجديد ، التوسع في الاستثمارات القائمة ، التطوير الكمي والكيفي في العملية الانتاجية . كما أن مثل هذه الأرباح تدعم قدرات الاقتصاد الوطني، بدلاً من أن تكون عبئا ثقيلاً على ميزانيته ومغذياً لمديونيته .

وعلى المستوى الوطني ، ومن المنظور الاقتصادي الصحيح ، يجب ألّايعتد بالربح الصوري أو الوهمي ، أو الربح الاحتكاري الناشيء عن مركز قانوني معين ، أو عن تمتع المنشأة بميزه نسبيه أضيفت اليها أو ناشئه عن طبيعة السوق الاحتكاري . فهذه أرباح لاتدل عادة على كفاءة المنشأه . الّا أن الربح الواجب التعويل عليه ، هو ذلك الذى يعود الى إختراع أو إبتكار ما في فن الانتاج وتطبيقه في احدى مراحل العملية الانتاجيه أو التسويقية (١) . وقد تعود الى مهارة الادارة وحسن التنظيم ، إذ أن هذا النوع يعد ترجمة لكفاءة المنشأة كما أنه قد يدفع غيرها من المنشأت للتنافس معها بما يعود على الاقتصاد الوطني بالنفع والفائدة .

مع ذلك قد يمكن القول أن الربحيه الماديه ليست هي المعيار الأمثل للكفاءة . كما يجب أن تضاف اليها الربحية الاجتماعية من ناحية . ومن

---

(١) جميل توفيق وآخرون ، مرجع سابق : ٩٨ .

ناحية ثانية ، فإن الربحية تعكس فضلاً عن العوامل المتعلقة بالمشـــــروع مؤثرات أخرى قد تتعلق بالصناعه التى يعمل فيها ، أو حتى بالسياســـــات الاقتصادية الكليـــة فى الدولـــة .... الـخ [1] .

٣ـ الكفـــــاءة الاقتصاديـــة وأداء القطـــاع العـــام :

وبأخذ المؤشرات السابقة فى الحسبان ، وبالنظر الى واقع شركات القطاع العام فى الغالبية العظمى من الدول ، يتفق معظم الدارسين لهذا الموضـــوع ، على أن أداء شركاته اتسم بضعف الكفاءة والأداء السئ les mauvaises performances ، بوجه عام . لذا ينظر اليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى علقت عليه منذ البداية . بل أكثر من هذا يحمـل البعض [2] سوء اداء هذا القطاع ، كافة المشاكل والأزمات التى تعانى منهـــا الاقتصادات المختلفة ، خاصة تلك التى احتل فيها ثقلا اقتصاديا كبيراً هـــذا العجز أو القصور فى الاداء الاقتصادى لهذه الشركات يمثل أحد العوامـــل الدافعة للتحول من العام الى الخاص pushing factors؛

ومن أهم هذه العوامل كما كشفت عنها الدراسات الواقعية بالنسبة لمصر مثلا :

- انخفاض معدل الربحيه أو العائد على الأصول الماليه المستثمره فى القطـــاع العام بوجه عام . اذ فى دراسة تطبيقيه على مصر وصل العائد على رأس المـــال المستثمر الى ٢٪ فى حالات قليلة وفى معظم الحالات كان العائـد صفـــرا أو بالسالب [3] . ودراسة أخرى تبين أن عدد الشركات الصناعية البالغ عددهـا

---

(1) Ha - joon Chang & A Jit singh 1992 : 19 - 33 .

(٢) سعيد النجار ، " نحو استراتيجية قوميه للاصلاح الاقتصاد " . دار الشـروق. القاهـرة . ، ١٩٩١ : ٣٧ .

(٣) سعيد النجار ، مرجع سابق : ٣٧ .

١١٦ شركة تجاوز صافي خسائرها ٢٦٧ مليونا في ١٩٨٦ و ٢٢٩ مليونا في ١٩٨٧ [١].

وفي دراسة تحليلية للمزانيات الختامية لشركات القطاع العام في مختلف القطاعات ، ثبت أن بعض الشركات التي كانت تحقق أرباحاً انما كانت تحققها من أنشطة ثانوية غير نشاطها الرئيسي أنشئت من أجله ، مثل المتاجره أو أرباح رأسمالية [٢].

كما توجد أمثلة كثيرة لمنشآت في قطاعات عديده مثل شركة مصر للألبان حيث قدرت خسائرها بـ ٣٩ مليونا جنيه خلال ٨٢ - ١٩٨٦ ، الشركة العامة للثروه الداجنه والحيوانيه وخسائر بلغت ٦٥مليونا في ١٩٩٠ ، وهذا قليل من كثير [٣]. ولقد دفع هذا الاداء برئيس وزراء سابق الى القول بأن الاداء المالي والاقتصادي للقطاع العام يتسم بالتدهور المستمر . اذ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧/٨٦ ، زاد العجز الجاري المرحل من ٣٧ مليونا الى ٣٧٣ مليون جنيه ، أي زاد حوالي عشره أضعاف خلال المدة المذكورة . لذا فإن عائد الاستثمار هبط من ١٠,٣٪ الى ٣,٨٪ ، كما هبطت انتاجية الجنيه /الأجر من ٦,٦ الى ٥,٧ جنيه وربحيه الجنيه من ٩٣,٪ الى ٤٤,٪ [٤]. ولقد أدى كل ذلك الى مزيد من اعتماد شركات القطاع العام على الميزانية العامة واثقال كاهلها .

- وكان من الطبيعي أن ينعكس الأداء الضعيف للقطاع العام ، على جوانب أخرى

---

(١) ابراهيم حلمي عبد الرحمن ومحمد سلطان أبو علي ، " دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصصيه - حالة مصر " في سعيد النجار " محرر ، التخصصيه والتخصصات الهيكليه " مرجع سابق : ٢٩٦ - ٢٧٤ .

(٢) حسني حافظ ، الاهرام ، ١٥ / ٦ / ١٩٩٠ .

(٣) صلاح فهمي ، مرجع سابق ، ٨١ .

(٤) د . على لطفي استاذ اقتصاد ، ووزير ماليه - الاهرام في ٥ / ٢ / ١٩٩٠

عديده ، مثل :

١- انخفاض المعدل السنوى المتوسط للتوظيف (٢,٧٪) خلال الفترة ٧٦ - ٨٤ / ١٩٨٥ فى حين بلغ ١٠,٢٪ فى الخدمات الحكومية .

وهذا الانخفاض يفسر - فى جانب منه - باعتماد الاسلوب المكثف لرأس المال، حيث يقدر أن نفقات تكلفة فرص العمل قد ازدادت بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة ٧٥ ، ٧٦- ٨٠ / ٨٤ . كما يمكن تفسيرها بضعف العائد ومن ثم قلة الاستثمارات الجديده وتطوير القائم منها .

٢- ضعف صادرات القطاع العام الصناعى حيث تراوحت النسبه بين ٢ - ٢,٧٪ من اجمالى الانتاج الصناعى المصرى فى ١٩٨٥/٨٤، وظلت الأرقام المطلقة تتراوح حول ٥٠٠ مليون دولار فى العام (١) .

وفى ذات الاتجاه كشفت دراسة لمركز البحوث والدراسات التجارية عن أن شركات القطاع العام المصرى ، تعمل فى ظل طاقات عاطلة تبلغ (٢٥٪) من اجمالى الطاقة المتاحة . وهذا لاشك يخفض من معدل الكفاءة الفعلية والمثلى وكذلك الكفاءة الاقتصاديه بوجه عام . كما أنه ينطوى على هدر للموارد الاقتصادية ويضخم من حدة المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد بالفعل (٢) .

---

(١) انظر الدراسة التفصيلية لخالد شريف ، " التجربة الليبراليه فى مصر وأداء شركات القطاع العام . كتاب الاهرام الاقتصادى ، عدد ٢٩ يوليو ١٩٩٠ : ١٠- ٢٨ ، هبه حندوسه ، " تصورات عن القطاع العام الصناعى فى سنوات الخطة ٨٧ / ١٩٨٨ - ١٩٩٢/٩١ " ، مؤتمر الاقتصاديين المصريين رقم (١١) ، جميعة الاقتصاد ، نوفمبر ١٩٨٦ : ٣-١٢ ، فؤاد مرسى ، مرجع سابق : ٢٣-٥٨ ، كذلك مقالته فى اليقظة العربية ، السنة (٤) عدد (٦) يونيو ١٩٨٨ ، أحمد الغندور فى الأهرام ١٩٩٠/٦/٤ وكذلك فى ندوة سياسات الاستثمار فى البلاد العربية التى عقدت فى الكويت فى ١٩٨٩ .

(٢) ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق : ١٢ ، ٥٠ .

أمام كل ذلك لاعجب أن نرى أن المعدل الحقيقي للانتاج القومي كان منخفضاً ليستقر دون الحد الأدنى للنمو السكاني ، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينات (١) .

ومصر لاتنفرد بالاداء الضعيف للقطاع العام ، بل توجد عشرات النماذج لدول ناميه آخرى مثل كينيا ، تايلاند ، الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك...الخ إذ تبين من دراسة أجريت على (٢٥) بلداً ناميا أنه خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥، بلغ عجز المؤسسات العامة الاجمالي حوالي نصف العجز في القطاع الجكومي ككل (٢) . والواقع توجد نماذج لعشرات بل لمئات الحالات لسوء الاداء ومن ثم لا داعي للتكرار هنا ،و نكتفي بالاشارات السابقة بالنسبة للدول النامية .

وفي دول متقدمه كانجلترا حيث مثل القطاع العام فيها ١٠٪ من الناتج القومي ١٥٪ من الاستثمار الاجمالي ، قدر أن العائد الكلي على رأس المال منذ بدايه السبعينات كان صفرا . كما أن تكلفة العمالة ازدادت في المتوسط بنسبة ٣٨٪ في قطاع الغاز و ٢١٪ في صناعة الفحم دون زيادة تذكر في مستوى الانتاجية التشغيلية (٣) .

ورغم الجدل أن شركات القطاع العام جاءت لتحقيق اهدافا اجتماعيه هامه مثل المساواه ، تكافؤ الفرص والعداله التوزيعيه ، الا أن البعض يقدر

---

(١) سعيد النجار، مرجع سابق : ٣٧ .

(٢) جون فيلبس وسونيتا كوكيرو ، " التخصيصيه والمؤسسات العامة " في سعيد النجار ، " محرر " التخصيصيه والتصحيحات " . مرجع سابق : ٨٤ .

(٣) تقرير وزاره الخزانه البريطانيه :

- Her Magesty's Treaury " guide to the U.K:privatization programme " London, june 1992 : 3 The Economicst, Novembre 8, 1986 : 83; 21 Decembre , 1985 : 83 .

أنها لم تنجح تماماً في ذلك . إذ أن اتباع هذه الشركات لاسلوب الانتاج المكثف لرأس المال ، أدى الى تقليص فرص العمل من ناحيه ، ومن ناحية أخرى ، يتسم التعيين في هذا القطاع بعدم التكافؤ إذ يعمل فيه ذو النفوذ والحظوه ، ومن ناحية ثالثة الوضع الاجتماعي والعيش لهؤلاء من رواتب ومزايا يفوق نظرائهم في القطاع الحكومي وهذا إخلال بمبدأ المساواة . وأخيرا ، كشفت دراسات عديدة أن الدعم الذي يمنح للانتاج وبعض السلع الاستهلاكية لايصل الى مستحقيه ، بل يستفيد منه الاحسن حالاً من خلال مكانتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، وانظر ، مثلاً لدعم الغاز ، الكهرباء ، السلع الغذائية بكافة أشكالها ..... الخ [1] .

٤ـ تفسير القصور في اداء القطاع العام :

ويُرجع اغلبية الكتاب الاقتصاديين وغيرهم القصور في أداء القطاع العام الى أسباب لصيقه بطبيعة الملكيه فيه وكذلك الى الهدف من انشائه وتنظيمه الاداري والفني والتنظيمي ونحو ذلك من الامور التي أدت الى اصابته بالعجز عن تحقيق الأهداف المنوطه به [٢] . إذ أن وضع تركيبة هذا القطاع أدت الى:

---

(1) Cook & Kirkpatrick " privatization in less developed coumtries " . Harvester wheatsheaf , London,1988:18 .

(2) M.Ayub & S.Hegstad " Deferminants of public entrpri-ses performance " Finance and Devlopment Decembre.1987: 26 .

في هذا الصدد يقول تقرير وزارة الخزانه البريطانيه الصادر ١٩٩٢ ، والسابق الاشارة اليه :

" The nature of state ownership itself was to blame, because state ownership inescapably produces poor pergormance " . p. 51 .

- التدخل من قبل الجهات الحكومية وكبار منسوبيها في عمل تحقيقا لأغـــراض سياسيه ، اجتماعيه ، اقتصاديه وأحيانا لخدمة فئه معينه ... الخ . كما ينظـــر بصفه عامه الى وحدات القطاع العام الاقتصاديه كدوائر حكوميه يسرى عليهـــا ما يسرى على تلك الدوائر من نظم خاصة فيما يتعلق بالهرم الوظيفى وإتخـــاذ القرارات والتوغل فى التفضيلات المملة [١] . وتعانى الشركات العامه من وجود جهاز بيروقراطى متضخم يقوم بالاشراف والتنفيذ والرقابه والمتابعه . هـــذا الوضع أدى بدوره الى التدخل والتضارب فى الاختصاصات . كما استلزم هذا الوضع إصدار سيل من التشريعات واللوائح والقرارات الاداريه ، لدرجة أنه يصعـــب على المختصين ملاحقتها . والاداره فى ظل وضع كهذا تصبح مسلوبـــة الارادة والحريـة فى اتخاذ القرارات على ضوء المستجدات التى تواجهها ، ممايـنعكـس ولاشك على نوعيـــة الأداء .

- ولقد تأثرت قيم العمل ومفاهيمه سلبا بالوضع السابق ، حيث تتعـــدد ولاءات العاملين فى شركات هذا القطاع . فيتملكهم شعور بالخضوع للإدارة والسلطـــه الأعلـى دائمـا ووجوب كسب رضائها والتفاهم معها من ناحيه . كما أن فتـــح المجال للتدخلات الخارجيه عن الشركه ، وخاصة فيما يتعلق بقضايـــا هامـــه للعاملين والمديرين ، مثل العلاوات ، الترقيات ، التطلع الى منصب أعلى ... الخ ، يؤدى الى خلق ولاء لتلك المؤثرات الفاعله والتى تقع خارج دائره الشركه . هذا التعدد فى الولاءات حسب موقع منسوبى هذه الشركات يزيح الولاء للشركـة وللعمل والمفاهيم التجاريه الى المرتبه الأخيره . فالحبل السرى لربطهـــم بالعمل وترقياتهم هو الولاء للادارة و / أو الولاء الخارجى . وهنا لاشك تتدهـور

---

(١) آلان والترز ، " التحرير الاقتصادى والتخصيصية " نظره عامة : سعيد النجـار (محرر) ندوة التخصيصية ، مرجع سابق : ٦٢ .

قيم العمل وتفقد الشركة وحدتها وشخصيتها ويضعف كذلك التنسيق والترابط بين أقسامها ، مما يؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها وخدمة المنتفعين بها [(١)] .

- كما أن التدخلات في الادارة ، وتعددجهات الاشراف والمتابعة والرقابة ، يؤدي - فضلاً عما سبق - الى اصابة القرار الاداري بالعقم ويوئد المبادرات الفردية ويكسبها البطء والتعقيد ويفقدها الاحساس بعنصر الزمن وإحترام الوقت من حيث :

أ- **عدم الملاءمة** . فإحلال روح البيروقراطيه واستلزام مرور القرار بدرجات عديدة في الهرم الاداري ، قد يجعله يصدر بعد تغير ظروف السوق أوالعمل التي إستدعت إصداره في البدايه . ولقد عانت الكثير من شركات القطاع العام من كثيراً فيما يتعلق بالتمويل ، التجديد ، التسويق ، نوعية الانتاج ونسب مزج عناصره .... الخ . لذا يقول آلان والترز أن ملكية الدوله هي بمثابة قيد على العاملين بالمؤسسات ولاتسمح لهم بتطوير قدراتهم [(٢)] .

ب - **فقدان التوقيت المناسب للقرار** : يرى Galbraith أن التوقيت Timing element - يعد حيوياً بالنسبة للشركات . وهذه الأهمية تعود - أساسا - الى طبيعه التشابك والاعتماد المتبادل بين مراحل العمل المختلفه داخل الشركة ، وكذلك بين الشركات بعضها البعض . خاصة في الشركات

---

(1) J.K.Galbraith " Economic Development" Yohan publications INC. Tokyo, 8th edition , 1983 : 93 - 94 .

(2) Par Lind " Some Notes on Egyption Industry Related Problems - An external Perspective ". L'Egypte contemporaine . Jan - Avril, Lxxixeme Anee,No.411-412 .Le Caire, pp.153-162 .
وللمزيد أنظر آلان والترز ، مرجع ، سابق : ٦٢ - ٦٣ .

الحديثة . لذا فإن تأخر قرار إداري عن وقته المناسب قد يؤدي الى سلسلة متراكمة من التأخير في المراحل الأخرى ذات الصلة ، ويعوق الشركة عن آداء التزاماتها تجاه غيرها من الشركات الأخرى ، وهكذا الأمر الذي يصيب أداء المجموع بنقص الكفاءة . ويعلق Galbraith على هذا الوضع قائلاً :

" ان القرار السيء الذي يتخذ في التوقيت المناسب ، ربما لايكون مكلفا أو مسببا لمشاكل مثل القرار الجيد الذي يتخذ متأخرا أو في توقيت غير مناسب . إذ قد يصبح مستحيلا تعويض الوقت الذي تأخر عنه القرار الجيد المنتظر "(١) .

- تعدد طبيعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أنشيء القطاع العام من أجلها ، أدى الى تداخلها وتعارضها نظرا لاختلاف أسس العمل والتقدير في كل منها . ولقد أدى ذلك الى عدم وضوح الرؤية أمام العاملين في تلك الشركات مما جعل بعضهم يضل الطريق ، كما أن البعض الآخر حاول التهرب من المحاسبة - في ظل انعدام الشفافيه - بخصوص التحديد الدقيق للمسئولية (٢) .

- ويتهم القطاع العام بالترهل والضعف في الرقابة والمحاسبه على الاداء . فمن المعروف أن السلطة الرقابية هي من الموظفين البيروقراط بحكم وظائفهم في السلم الاداري . لذا فإن درجة حساسية هؤلاء بنوعية الاداء ونتيجته تكون ضعيفه . كيف لا وهم يحصلون على اجورهم ومكافآتهم مقابل العمل وحضور

(1) Galbraith , op.cit : 90 .

(2) D.Weiss " Managing a Public sector in a mixed economy within the framework of increasing interntional cooperation and competition " . L'Egypte contemporaine , Lxx Viieme Annee, No. Juillet 1986 , Glbraith, op.cit : 96 .

الجلسات بغض النظر عن نوعية الأداء ومحصلته ، وكيف لا وهم يحملون نتيجة اعمالهم ورقابتهم غيرهم من دافعي الضرائب والخزينة العامة للدولة بشكل مباشر أو للمستهلكين - الذين هم أيضاً دافعي الضرائب - بشكل غير مباشر عن طريق شراء السلع والخدمات التى تنتجها هذه الشركات (١) .

- يضاف الى ما سبق ، ما يتردد من أن هذا القطاع بتركيبته والتدخلات فيه يفسح المجال الى نشر الفساد . إذ تستخدم شركات هذا القطاع كمنفذ لتوزيع الامتيازات والمنافع داخل الدوائر ذات السطوه والسلطه والأقارب . كمايزعم أن جرائم الرشوه المحسوبيه الاسراف والانفاق غير المرشد تتفشى فى القطاع العام أكثر بالنظر الى القطاع الخاص (٢) .

- ومن المثير للسخرية كذلك أن بعض السياسات التى إتخذتها الدولة لدعم القطاع العام ، أسهمت فى اضعاف أدائه . من بين تلك السياسات : توفير الحمايه له من المنافسه الداخليه ، الافراط فى حمايته من المنافسه الخارجيه ، مما حرمه من الاحتكاك وكذلك وأد الدافع الذاتى للتطوير والتغيير للوقوف أمام هذه المنافسه . كما أن سياسة الحماية لم يتم ربطها بتحقيق أهداف معينة فى الداخل والخارج ، مثل الوصول الى حجم معين من الانتاج من نوعية معينة ، الوصول الى درجة معينة من الجوده أو من تحقيق الاكتفاء الذاتى ..... الخ .

---

(1) Galbraith , op.cit , 98 .

(٢) فيصل باشير ، " الأزمة وسياسات التصحيح فى البلدان العربية " . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، القاهرة ، مايو ١٩٨٩ : ١١٠ ،البنك الدولى ، " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١ - تحديات التنمية " البنك الدولى ، واشنطن . ١٩٩٢ - الفصل السابع - اعادة التفكير فى دور الدولة .

- ويضيف البعض أن الكثير من الدول النامية منحت شركات القطاع العام حصانة ضد الافلاس أو التوقف عن العمل . بدعوى مراعاة الأغراض الأقتصادية والاجتماعية التي تسعى الى انجازها . وهذا لاشك لم يخلق الحافز لمثل تلك الشركات على تحسين الأداء والربحيه . إذ أن بقاءها واستمرارها ليس مرهونا بهذا الاداء وإنما بالحبل السرى الذى يربطها بالموازنة العامة أو الاقتراض الخارجى . ولقد ثبت أن نسبة كبيرة من ديون دول أمريكا الجنوبية تعود الى الشركات المملوكه للدوله [(١)] .

- هذا بالاضافة الى بعض السياسات الأخرى المتعلقة بالتوظيف والفصل، hiring & Firing حيث تم تحصين العمال ضد الفصل وكذلك ضد خفض الأجور ... الخ .

- وبصفة عامه يمكن القول بأن القطاع العام عمل فى معظم الدول بعيداً عن جو ومناخ قواعد العمل الاقتصادى السليم .

أيا كانت ظروف وأسباب تدنى الأداء الاقتصادى للقطاع العام ، فإنه قد اسهم فى إصابة اقتصاداته خاصة النامية منها ، بنقص الاستثمارات ، قصور وضعف القوى الانتاجيه ، مما أثر بالسالب على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وثم وصولها الى أشبه ما تكون بالانيميا الحاده أو تصلب الشرايين . Sclerosis if The economy arteries [(٢)]

---

(١) جون وول ، " كفاءة الاستثمارات العامه - دروس مستفادة من تجربة البنك الدولى . سعيد النجار (محرر) " ندوة سياسات الاستثمار فى البلاد العربية" الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . الكويت : ١٩٨٩ : ٩٤-٩٧ ، وانظر كذلك دراسة الكاتب : السيد أحمد عبد الخالق ، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية ، الجلاء الجديده ، المنصوره : ١٩٨٩.

(2) V . W.,Bhatt. " Structural Adaptation and public Enterprise performance " in : Beyond Adjystement ==

هذا الوضع السيء ، أدى الى تغيير عقيده الشعوب والأفراد حتى الحكومات تجاه دور الدولة ، ليحل محله اعتقاد آخر ، مقادة أن الدولة الكبيرة ليست بالضرورة هى الدولة الأكفأ أو أن تدخلها هو الوسيله المثلى لزيادة الانتاج ورفع الكفاءه وتحقيق أهداف اجتماعية معينة . بل على العكس أدى ذلك الى دولة مترهلـــه بالمفهوم الاقتصادى ، التنظيمى ، الادارى . وهذا كله يدفع مرة أخرى الى التحول من الدولة الأبوية a pateernalistic government الى حكومة تعمل فى اتجاه السوق بقوه وفاعليه دون تراخى أو اهمال (١) .

وتعبيراً عن روح التشاؤم والاحباط التى حلت فى السبعينات والثمانينات محل روح التفاؤل والامل التى سادت فى الخمسينات والستينات حول دور الدولة يقـــول " peter F.Drucke " لـم نعـد نتوقع نتائج من الحكومة ، فلقد تحول العشق بين الشعوب والحكومات الى علاقة مملة ، لانعرف كيف نتخلص منها (٢) .

== The Asion Experience " . (ed) . The I M F . February, 1988 : 181 .

(1) Pedro Aspe & J.A .Gurria " The state and Economic Development : A Mexican perspective " . The World Bank proceedings of the Annual conference on development Economies " . 1992 : 12 .

(٢) جيمس جوارتنى وريتشارد استروب " الاقتصاد الجزئى - الاختيار الخاص والعام " ترجمة محمد عبد الصبور على وآخرين ، دار المريخ ، الرياض السعودية ، ١٩٨٧ : ٦٣٥ ، وأنظر كذلك من ٦١٧ - ٦٤٩ .

وفى ذات الاتجاه يزعم كلا من " بيلا بالاسا " (١٩٨٦) ، " وفرنون " (١٩٨٨) أن انتشار القطاع العام على نطاق واسع فى دول أمريكا الجنوبية هو سبب أزماتها الأقتصادية الاجتماعية . ومن ثم يجادل " فيرون " أن التحول من العام الى الخاص اليوم مدفوع بروح عملية كرد فعل لفشل القطاع العام على مدى ثلاثة عقود متتالية (١) .

٥- التحول الى القطاع الخاص . لمَ ؟

لكن التساؤل ، لم المطالبه بالتحول الى القطاع الخاص كبديل للقطاع العام ؟ وهل يمثل الحل الأمثل ؟ وهل ذلك يمثل مطلباً فى حد ذاته ؟

الواقع أنه لايوجد حل وحيد ولا كذلك حل أمثل فريد لمشاكل القطاع العام . إذ توجد بدائل مختلفة يمكن للدول المختلفه أن تلجأ اليها . ومع هذا يظل التحول صوب القطاع الخاص يمثل اكثر البدائل المطروحه أهميه ، خاصة بالنظر الى الكفاءه الاقتصاديه .

ويمكن أن نطلق على العوامل التى ترجح أهمية القطاع الخاص بعوامل الجذب pulling factors ، وذلك بالمقابله لعوامل الدفع pushing factors على جانب القطاع العام . حيث يزعم البعض أن التحول الاقتصادى وما ينطوى عليه من اضطلاع القطاع الخاص باشباع الحاجات العامه والخاصة على السواء يؤدى الى غرس قيم واخلاقيات السوق market disciplines وخضوع

(1) Ha - Joon chang & Ajit Singh " Public Enterprises in Developing countries and Economic Efficiency " A Discussion paper No.48 , UNCTAD , 1992 .

وأنظر فى ذلك ، جون نيليس وس كوكيرو ، مرجع سابق : ١٩٨٨ : ١٩٨٦ ، سعيد النجار ، مرجع سابق ١٩٩١ : ٧ .

قرارات العناصر الاقتصادية الانتاجية والاستهلاكية للرشادة الاقتصادية يؤدى الى حفز الهمم وتنشيطها . حيث أن السوق لايرحم متراخى أو متكاسل . كما أنه فى ظل أعمال مبادىء المنافسة الحقيقية يكون البقاء للأصلح والأقوى . لذا يصبح القطاع الخاص قادراً على أداء دوره - المشار اليه - على نحو اكفأ من حيث خفض النفقه ، ارتفاع معدلات الانتاجيه وزيادة مستويات الفعاليه (١) .

ففى ظل المنافسة وقوى السوق تسعى العناصر الاقتصادية الخاصة الى كسب ميزه بالنسبه لبعضهم البعض . والتميز قد يكون من خلال إبتكار أسلوب إنتاج جديد ، منتج جديد ، تطور الانتاج القائم . كما يكون التميز فى مرحلة التوزيع وخدمات ما بعد البيع أو حتى فى مرحلة التمويل .... الخ . ولكسب ميزه تنافسيه Competitive edge . يلزم المزيد من البحث والتنمية والتطوير (٢). والواقع أن هذا المناخ يعد أحد القوى التى دفعت الى تطور النظم الرأسماليه .

والتحول الاقتصادى بالمفهوم السابق قد يؤدى الى تحقيق رفاهة المستهلك من خلال رفع مستوى الكفاءه بما يؤدى الى اشباع حاجاته . كما يؤدى الى تحسين نوعية السلعة ورخص ثمنها وتقديم خدمة أفضل، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يصبح مبدأ حرية المستهلك Consumer - Freedom وسيادته Consumer Sovereignty حقيقة ماثله (٣) . حيث تتعدد نوعية السلع

---

(١) مصطفى رشدى ، " الاقتصاد العام للرفاهين " . دار المعرفة الجامعية ، الاسكندريه . بدون ، ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(2) Commander & Killick " Privatization in developing countries- A survey of the Issues " in : Cook & Kirkpatrick , 1988: 102 , Brett " States, Markets and Private power:problems & possibilities"in: Cook & Kirkpatrick,op.cit,: 51 .

(3) J. Williams , op.cit, 1988 : 26 .

ودرجة جودتها ويصبح فى مكنة المستهلك الاختيار فيما بينها بحرية كاملـــه، أخذا فى الاعتبار أثمانها وما يمتلكه من دخل مخصص للانفاق عليها . كمـــا أن قراراتهم تعمل على توجيه قرارات المنتجين .

وتحت تأثير قوى السوق يقوم المنتجون بإنتاج السلع المطلوبه بأفضـــل الطرق وفى الوقت الصحيح . هذا على عكس الحال فى ظل القطاع العام حيث يسود غالبا الاحتكار ، إذ تقل حرية المستهلك ، كما تنعدم قاعدة سيادة المستهـلك، اذ يتم اتخاذ قرارات الاستثمار بناءا على ارادة البيروقراطية المتحكمـه فـــى هذه العملية .

وفى ظل القطاع الخاص والمنافسه ورغبه فى كسب السوق الذى يمثل القانون الحديدى لبقاء ونمو واستمرارية الشركات ، يلجأ المديرون الذين يتمتعـــون بحريه نسبيه أكبر - مقارنة بالحريه المقيده فى ظل القطاع العام - الى المراجعة المستمرة والدؤوبه لسياسة منشآتهم الانتاجيه والتسويقيه على ضوء ما تشهـده السوق من تطور وتحول . لذا نجدهم يقررون توسيع بعض خطوط الانتاج فى حيـن قد يقرروا غلق البعض الآخر الذى لم يعد محل طلب outdated . هذا فـــى الوقت الذى لاتكف فيه محاولاتهم عن البحث عن أسواق جديده وفنون تسويقيـــه مبتكره (1) .

---

(1) C.Frischtak " Competition as a Tool of LDCS Industrial policy ". Finance and Development , I, Septembre 1989: 27 ; S.K.Jones " The Road to privatization " F. & D , march 1991 : 40; J.Craig " Privatisation in Malaysia : present Trends and Future Prospects " in : CooK & Kirkpatrick , op.cit, 1988: 250 ; The Economist 21, Decembre , 1985; Bhatt , op.cit, 187 .

إلا أنه يجب ألا نغفل الدور التأثيري الذي تمارسه الشركات على قرارات المستهلكين من خلال حملات الدعايه والاعلان لحثهم ولاقناعهم لشراء سلعة ما وأنها أفضل من غيرها . كذلك لا تعبر قرارات المستهلكين ومن ثم المنتجين سوى عن رغبة قلة من المجتمع هذه القله التي تمتلك القوه الشرائيه، وتكون ما يعرف بالطلب الفعال effective demand .

كما أنه من المتوقع - بناءا على ماسبق - ونظرا لأن القطاع الخاص يطبق قواعد الحساب الاقتصادي الخاص ، أن يوازن بدقه بين التكلفه / العائد ، وهو في ذلك إنما يحاول تعظيم الربح المحاسبي وكذلك الاقتصادي في آن واحد من خلال خفض النفقه وزيادة العائد . لذا نجد أنه عند اتخاذ القرارات بشراء التكنولوجيا اللازمة للانتاج أو التسويق يتم اتباع الاجراءات السليمه من قبل الادارة ، في ظل الرقابه النشطه من جانب الجمعيه العموميه وممثليها . وفي ظل الخضوع لقواعد السوق الماليه التي تفرض ما يعرف بالقيد المالي الصعب وليس القيد السهل في ظل القطاع العام طبقاً ليانوس كورناي .

على هذا يتم التسوق على نطاق كبير والبحث عن أنسب الأنواع واكثرها ملاءمة من حيث السعر (1) .

وفي ظل هذه المبادىء ، يندر أن يلجأ القطاع الخاص الى شراء تكنولوجيا في صورة آلات أو معدات ويتركها دون استخدام في مخازنه سنوات حتى تتقادم فنياً وزمنياً ، كما يحدث كثيرا في القطاع العام . وهذا يعني ارتفاع مستوى

---

(1) منصور وهيمنج ، " هل التمويل الى القطاع الخاص هو الاجابه ؟ " التمويل والتنمية سبتمبر 1988 : 31 ، آلان والترز " التحرر الاقتصادي والتخصيصية نظره عامة في سعيد النجار " ندوة التخصيصية " - مرجع سابق ٤٩ - ٥٠ .

الكفاءه الاقتصاديه التشغيلية وخفض نسبه الهدر في الموارد . الأمـــر الـــذى ينعكس على مستوى الانتاجيه وحجم التكلفه نحو الأفضل . ولقد عول كثيراً علـــى أهميه التحول من العام الى الخاص بالنسبه لعنصر الإدارة . إذ في القطـاع الخاص يختلف الهيكل الادارى ، نظام الحوافز ، كيفية إتخاذ القرار ، درجة الحرية التى يتمتع بها المديرون في اعمالهم اليوميه ، قواعد المحاسبه ومفاهيم الرقابـــة والمتابعة .... الخ ، عما هو موجود في القطاع العام . ويمكن القول بصفة عامـــة أن هناك تركـزاً في الولاء وتمحوره حول أهداف الشركه ذاتها . وفي نفس الوقـت تعمل الادارة باستقلاليه أكبر في القطاع الخاص عنها في القطاع العام .

ويرى Galbraith أن الشخصيه المعنوية للشركه تحقق ذاتها في ظل مناخ الحريه وما تتمتع به من استقلال في سبيل متابعتها تحقيق أهدافها . ويجـادل أنه كلما ازدادت درجة استقلاليه الشركة وحرية الادارة ، كلما ازدادت كفاءتهـا إلا أن الحرية لاتعنى تخلص الشركة والادارة من المحاسبة والرقابه . إذ أن جوهر الحريه هو تقبل المسئولية والمحاسبة والرقابة: The essence of liberty isTo accept responsibility & accountability أن الرقابـــة والمحاسبه القويه تكون حول مدى تحقيق الشركه لأهدافها و العبره بالنتيجة [(1)] . فالاستقلالية تعنى تخلص الادارة من عيوب التدخل على النحو الذى ذكرنـــاه فيما يتعلق بأداء القطـاع العام .

كما أن التحول يهيىء الفرصه لإيجاد نظام حوافز مرن وفعال ، بالنظر لاداء الشركة وضبط أعمالها على طريق تحقيق النتيجه المرجوة . وهذا يتحقق كمـا يقول N.Stern ، من خلال تطبيق منظومة متكاملة للحوافز ترتكز على مقدار

---

(1) Galbraith , op.cit , 1983 : 91 , 98 .

ونوعية العطاء من العاملين في الشركات ، وليس على اعتبارات خارجه عن موضوع العمل ، كما يجرى في القطاع العام . وفي هذا الخصوص ، لن يبذل المديرون الجهد والوقت والمال لأن يكونوا اكثر كفاءة ، الا اذا حفزوا على ذلك . والتحفيز harnessing وشحذ الهمم لايكون إلا بمكافأة المحسن ومعاقبة السيء أي مبدأ الثواب والعقاب Stick & Carrot policy .

وتعد إمكانية تعرض مديري الشركات ومنسوبيها لفقدان وظائفهم في حالة تدهور الاداء وانخفاض مستوى الكفاءة الاقتصاديه من بين أهم صور المحفزات لهم على حسن الاداء ورفع مستوى الكفاءة (١) . اذ في ظل المنافسة وقوى السوق بالتحول الى الخاص يسود جو ومناخ تسيطر عليه روح العمل والجديه business - like milieu وتركز الولاء بدلاً من ازدواجيته أو تشتته .وفي ظل هذه البيئه يدرك المديرون والعاملون أن ما يربطهم بشركاتهم ويحفظ لهم أعمالهم ويحقق لهم ترقياتهم هو العمل أولاً وأخيراً للشركه .

ويؤدي التحول من العام الى الخاص ، اذا ما أخذ شكل تحويل في الملكية الى تغيير في طبيعه الرقابه والمتابعه ومدى جديتها . إذ أن ذلك ينقل الرقابة

---

(١) للمزيد أنظر :

- N.Stern in : " Proceedings of the World Bank anual con - ference on development economics 1990,supplement to the Workd Bank economic Report & The World Bank observer 1990 S.K. Jones , op.cit : 40 .

وفي هذا يقول :

- Kay & Thompson " The View That privatization contributes to economic efficiency is derived from the belief That private sector managers are subject to incentives and disciplines different from and more demanding than those which apply to their public sector counterparts " in : Commander & Killick , op. cit , 105 .

من قبل موظفين بيروقراطيين متشعبي الولاء والانتماء ، ولايتأثرون بنتيجه أداء الشركة الى الملاك الحقيقيين لها ، الذين يتأثرون بشكل مباشر بنتيجه عملها . هنا تصبح الرقابة فعالة حيث ان هؤلاء ينعكس عليهم الاداء خاصة فى دخولهم وربما حياتهم العملية والاقتصادية بوجه عام ايجابا وسلبا . والاحتجاج هنا ،بأن الرقابة هنا أشبه بالقطاع العام ، نظرا لكبر حجم الشركات الحديثه وانفصال الملكيه عن الادارة وانتشار ظاهرة ما يعرف بالملكية الغائبه لايمكن التسليم به على إطلاقه . إذ أنه بصفه عامه : **أولا** يميل كبار المساهمين لان يكونوا أعضاء فى مجلس ادارة الشركة ، ان لم يكن على رأسها ، **ثانيا** : دافع المصلحة الشخصية يدفع المساهمين لممارسة رقابة فعالة وجديه . **وثالثا** :بالنسبة للدول الناميـة نعتقد أن الشركات لم تصل فيها الملكيه الغائبه لدرجة الظاهره ، وإنما تظل عقول وقلوب المساهمين متعلقه بمصالحهم الشخصيه فى الشركات التى يساهمون فيها . **رابعا** : نظرا لأنه مع ازدهار القطاع الخاص ، تصبح الفرصه مهيأه لازدهار سوق الأوراق الماليه ، ومن ثم ينعكس سوء أو حسن الاداء فى الشركه على أسعار أسهمها فيها . وهو ما يؤدى الى توسيع نطاق الرقابه على أدائها وليس فقط من قبل المساهمين فيها .

ومع التحول يصبح ممكناً طبقاً لـ Cook & Kirk patrick التخلص من التدخلات السياسيه والبيروقراطيه التى تفرض على الادارة . كما يمكن فك الارتباط بين الاهداف المتعدده التى تفرض على شركات القطاع العام . وبتحقق ذلك يتم تركيز الانتباه وتوجيه الجهود الى الاعتبارات الاقتصاديه والتجاريـة فى الادارة والانتاج والتسويق و جعلها تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للشركات ،

مما يؤدى الى رفع كفاءتها [١] .

وبإيجاز تعد الخصوصية عملية تستهدف إفساح المجال أمام قوى السوق والمنافسة وجهاز الأثمان وذلك من خلال الملكية الخاصة ، لكى تعمل بمثابة آليات فى توجيه عناصر الانتاج وعملية الانتاج والتوزيع يهدف الى رفع مستوى الكفاءة الاقتصاديه على المستويان الجزئى والكلى [٢] .

٦- بعض نتائج التحول من الملكية العامه الى الخاصة :

ويدعم التخصصيه ، خاصة فى الدول النامية ، الدوافع السابقه بالاستعانة ببعض النتائج الايجابيه للتخصصيه فى مجالات مختلفه من الدول التى سبقت فى تطبيقها .

فبالنسبه لأن التحول يمنح شعوراً بنشوة الحريه euphoric sense of freedom مع أخذ جميع الاعتبارات السابقة فى الحسبان ، فإنه يؤثر على مستوى الكفاءه بالايجاب . إذ على سبيل المثال :

- شركة الشحن البريطانيه ، تم بيعها للعاملين والادارة فيها أساساً فى عام ١٩٨٢ ومنذ ذلك التاريخ حققت ارباحاً مضاعفه وأصبح لأسهمها قيمه فى سوق الأوراق الماليه تبلغ حوالى ١٢ ضعف قيمتها السابقه .

- شركة الطيران البريطانيه ، كانت تحقق خسائر كليه بلغت ٥٤٤,٨ مليون جنيه استرلينى وقت أن عرضت للبيع فى العام المنتهى ١٩٨٢/٣/٣١ . إلا أنها بعد

(1) Cook & Kirkpatrick " Privatisation in LDCS " Harvester wheatsheaf , London ,1988: 19. see also Commander & Killick , op. cit . 105 . 109 .

(٢) مصطفى رشدى ، مرجع سابق : ٢٨٠ .

ذلك حققت تحولاً جذرياً فى أدائها ، اذ ارتفع معدل الانتاجيه فيها بمعدل ٢٠٪ وأصبحت تحقق أرباحاً كثيرة وتم تخفيض القوة العاملة من ٥٨ ألف عام ١٩٧٩ الى ٣٥ الفا ، وأصبح العمال الآن يستفيدون بالعائدات الناجمة عن المشاركة فى الأرباح بالاضافة الى كونهم عاملين فيها [١] .

- وتكشف الدراسة المقارنة بين شركات تعمل فى نفس الظروف ، أن الخاص أكفأ من العام فيما يتعلق بخفض نفقات التشغيل [٢] .

- تتعدد الأمثلة على ذلك بشكل كبير فى شركات الخدمات الاقتصادية مثل الكهرباء والغاز والتليفونات [٣] . إذ بالنسبة لشركه B . T هبط الفشل فى الأتصال من ١ فى كل ٢٥ حالة الى ١ فى كل ٢٠٠ حاله . كما اختفت تقريباً قائمة الانتظار للتركيب ، وانتشر عدد التليفونات العاملة الصالحة للاستخدام وهبطت اسعارها للمستهلكين بنسبة ٢٧٪ وبالنسبة لشركة الغاز هبطت الأسعار للمستهلك بـ ٢٩٪ خلال الخمس سنوات الأخيره . وتعدد فرص الاختيار أمام مستهلكى الكهرباء حيث ترتب على تحولها الى القطاع الخاص تفكيك احتكارها [٤] .

---

(1) Her Majesty's Tresury , op.cit . 5 . 54 The Economist, December 21, 1985 , pp. 69 - 344 .

آلان والترز ، مرجع سابق : ٤٨ .

(٢) آلان والترز ، مرجع سابق : ٤٧ - ٤٨ .

(٣) للمتابعة وللمزيد أنظر المرجع السابق ، تقرير وزارة الخزانة المشار اليه سابقا : ٥٤ ، والأمثله الحديثه والمعدله من اعداد مختلفه من مجلة The Economist المشار اليها .

(4) Her Majesty's Treausy , op.cit : 5 .

أما فى مجال الانتاج ، فيرى البعض أن شركة الصلب البريطانيه كانت سببا رئيسيا لتعثر الاداء فى الاقتصاد البريطانى ، بسبب ضخامة الخسائر التى كانت تحققها والاعباء التى كانت تحملها للميزانيه العامه . إذ لم تحقق الأهـداف التشغيليه لها فى ظل خضوعها للسيطره الحكوميه . لكن على العكس تحسن أداؤها وأرتفع مستوى الكفاءه الانتاجيه بمقدار خمسة أضعاف بعد تخصيصها وخـلال الفترة ٨٠/١٩٨١ - ٨٦/١٩٨٧ . وتحولت الخسائر الى أرباح ، ونفس التطور يصدق على شركة السيارات البريطانيه الشهيره چاجوار (١) .

وعلى نحو عام نذكر بالنسبه لانجلترا :

عن تقرير لوزارة الخزانه البريطانيه حول برنامج التخصصيه فيها فـى يونيو سنة ١٩٩٢ ويخلص فى أن المشروعات العامه فى انجلترا كانت تحقق خسائر وتحصل على قروض حوالى ٣ بليون جنيه استرلينى سنوياً . ثم منذ التخصيص وحتى عام ٨٩/١٩٩٠ عاد الى الخزينه العامه وفر بلغ ٢ بليون جنيه استرلينـى . هذا عدا العائد المباشر لعملية البيع والتى تجاوز الـ ٢٨ بليون جنيهاً أسترلينياً (٢) .

وبالنسبة لمصر كشفت مقارنه بين أداء بعض شركات القطاع العام والشركات الخاصه الخاضعه لقانون الاستثمار الاجنبى تبين أن الأخيره تحقق أرباحاً تبلـغ ستة أضعاف مثيلتها فى القطاع العام ، نتيجه التميز فى الاداء الاقتصـادى والمالـى (٣) .

---

(١) آلان والترز ، المرجع السابق : ٤٧ .

(2) Her Majesty's , op.cit , 1992 : 49 .

(٣) ابراهيم حلمى عبد الرحمن وسلطان أبو على ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٢٦٩-٢٧٤.

وفى النهاية يجب أن نلاحظ أن هذه الأمثله تعبر عن مجرد مؤشر عام يوجد فى العديد من دول العالم التى تجمع بين القطاعين العام والخاص وليس مقارنة دقيقة نظرا لصعوبة وجود شركات تعمل فى نفس المجال بذات الحجم والظروف وهو أمر مطلوب في المقارنات السليمة to compare like with like وقد يكون مفيدا فى هذا الصدد ذكر قول صاملسون بأنه اذا استمر نظام ما فى الاداء الجيد لفترة زمنيه فإن ذلك قد يؤدى الى اكسابه القبول العام ومن ثم قد تتغير اتجاهات المؤسسات الاجتماعية والسياسية وحتى معتقدات الناس وأفكارهم صوب الاقتناع بذلك النوع من التنظيم الاقتصادى (١)، مما يكسبه دعما وتأييداً .

ثانيا : الدوافع المالية :

تعد الدوافع الماليه بجوانبها المتشعبه من أهم الدوافع فى اتخاذ القرار بالتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص واتباع سياسه الحرية الاقتصادية اذ توجد العديد من القنوات Channels التى تربط بين شركات القطاع العام والميزانية العامه للدولة ، يتم من خلالها التأثير المتبادل ايجاباً وسلباً ، بما ينعكس بقوه على القدرات الماليه للاقتصاد ككل . كما يجب أن نشير هنا الى العلاقة العضوية بين الاداء الاقتصادى لشركات القطاع العام والاداء المالى اذ أن الأولى تنعكس على محصلة الاخيرة ، كما تتأثر بها ولاشك ، كما ظهر من خلال الجزء السابق .

(١) P.Samuelson " Economics " Tenth Edition , Mac Graw - hill Kogakusha Ltd , London, 1976: 149 - 157 .

وتتفاوت الأهميه النسبيه التى تمثلها هذه الدوافع فى مسألة التحول من دولة لأخرى حسب مستوى تطورها وتقدمها وظروفها الاقتصاديه حيث أنه من المعتقد أنها تكون أكثر أهميه وأشد وضوحاً فى تجربة الدول النامية عنها فى الدول المتقدمه . لكن أيا كان الأمر ، يمكن القول أن الدول قد ترمى - فى هذا الخصوص - الى تحقيق بعض الأغراض الماليه من خلال عملية التحول هذه و / أو التخلص من بعض الأعباء والمشاكل الماليه .

أ- فقد تتمثل الدوافع الماليه للدولة فى الرغبة فى الحصول على عائدات نتيجة بيع بعض الشركات العامه المملوكه لها ، لكى تستخدمها لتمويل بعض أوجه الانفاق العام الآخرى ، بسبب وجود عجز دائم فى الميزانية العامه أو صعوبة الاقتراض . كما قد يدفعها الى ذلك ، عدم الرغبه فى اللجوء الى فرض ضرائب أو رسوم جديده أو رفع معدلات القائم منهما ، لاعتبارات سياسيه واقتصاديه واجتماعيه .

وفى هذا الصدد تتوقف المكاسب الناجمة عن بيع على - بالاضافة الى اعتبارات أخرى - مدى حصافة المسؤولين وتقديرهم للمسئولية فى كيفية توظيف واستخدام حصيلة البيع وتوجيهها الوجهه الصائبه ، خاصة فى حالة تنافس وتعدد الاستخدامات التى يمكن أن توجه اليها ، مثل إقامة مشروعات جديده ، استخدامها لأغراض استهلاكية ، سداد جزء من المديونيه العامه الداخليه أو الخارجيه .... الخ (١) .

---

(1) The Economist , November 7 , 1987 : 17, A Mansoor , " The Fiscal impact of privatization " in Cook & Kirkpatrick , op.cit , 1988 : 182 .

إلا أن القضيه ليست بهذه البساطه حيث يجب التمييز بين العائدات فى الأجل القصير والأجل الطويل . إذ فى الأجل القصير ، قد تعتبر الحصيلة عاملاً إيجابيا يضع تحت يد الدوله موارد ماليه يمكنها أن تخصصها حسب الأولويات التى تقدرها فى مجالات أخرى . إلا أن الأمر قد يختلف بالنظر على الأجل الطويل فعمليه التحول قد تعنى حرمان الميزانيه العامه من التحويلات التى إعتادت أن تحصل عليها من الشركات الرابحه ، والتى تفوق العائدات المتحصلة من بيعها . وهنا يحتاج الأمر الى دقة الحساب من ناحية ، وأخذ مختلف الدوافع للتحول فى الحسبان واجراء موازنات بين كل هذه الأمور ككل أو على نحو جزئى على مستوى القطاع أو على مستوى الشركات ذاتها والتفرقة بين الخاسره والرابحه والعبره فى النهايه بصافى التحويلات ، فيما يتعلق بالاعتبارات الماليه . كما يجب ألا تغفل التطور فى مستوى الكفاءة فى الشركات ومعدلات نموها ومن ثم ارتفاع حصيلة الضرائب ، كما حدث فى بعض الشركات البريطانية مثل شركة الغاز ، والتليفونات . وكذلك ملاحظة الأعباء الماليه المباشرة وغير المباشرة الأخرى والتى تم نقلها الى الشركات الممولة بدلاً من تحمليها الموازنه العامة فى صورة نفقات نقديه وعينيه (1) .

ب - ومن بين الأهداف الماليه للتحول من العام الى الخاص ، دعم سوق الأوراق المالية (البورصة) وتنشيطها ، لما تمثله من آليه هامه لتوفير التمويل اللازم للتنميه الاقتصاديه . إذ تساعد على جذب ؤوس الأمول الوطنيه على اختلاف

---

(1) O'Letwin " Inrernatioal Experience in the Politics of privatization in : M.Walker . " privatization : Tactics and Techniques " The Fraser institute , Vancouver, 1988 50 - 52 .

أحجامها ، وكذلك رأس المال الأجنبي للاستثمار في السوق المحلي ، من ثم يصبح في الامكان توفير مصدر تمويل من مصادر حقيقيه ، هذا من ناحيه . ومن ناحيـة ثانيه ، جذب المدخرات الوطنيه وتوسيع قاعدة المستثمرين يخلق إهتمـام العناصر الاقتصاديه الوطنيه بما يدور في اقتصادهم ومن ثم يشكلون سلطه رقابية فاعلة على الشركات لكي ترفع من مستوى كفاءتها وتحسين أدائها . كما أنه من ناحيه ثالثه ، التعامل في سوق الأوراق الماليه ، يولد قوة ضغط أخرى لتحسين أداء الشركات المموله . إذ أن تعريضها لهذه السوق للحصول على التمويل يخضعها لما أسماه الاقتصادي " يانوس كورناي " القيد المالي الصعب بدلا من القيـد السهل في ظل القطاع العام . كما يلزم على الشركة لكي ترفع من قيمة أسهمها أن ترفع من مستوى الأداء الاقتصادي والمالي وتشتهر بالسمعه الطيبه . وأيضـاً لكي تحصل على قروض بالسندات ، فعليها الالتزام بالوفاء وهذا لايتحقق كذلـك الا بتحقيق العاملين السابقين و هكـذا .

جـ - كما قد يكون الهدف من التحول هو إعفاء الدولة من كثير من الأعباء الماليه التي تثقل كاهلها : هذا إذا علمنا أن شركات القطاع العام - كما أثبتت معظم الدراسات التطبيقية - تعاني من إختناقات في السيولة والاختلال في الهياكـل المالية لكثير فيها حيث تبلغ قروضها عدة أضعاف رأسمالها ومواردها الذاتيه . ناهيك عن الخسائر الضخمة في كثير من تلك الشركات ومحاولة سد كل ذلـك من الموازنة العامه أو الاقتراض الخارجي ، مما يعد هدراً واستنزافاً للمـوارد الاقتصادية المحدودة في الكثير من الدول . ولقد قدر أن سوء الاداء المالـي للشركات العامه في الدول الناميه يفوق بكثير مثيله في الدول المتقدمه [(1)] .

---

(1) Bhatt , op. cit , 1988 : 179 - 181 .

وتتعدد الأدلة على سوء الأداء المالى للقطاع العام وكيف أن معدلات الدعم والاعانات وأحجامها وصلت الى مستويات لايمكن التسامح فيها أو التساهل بشأنها . هذا فى الوقت الذى كان ينظر اليه كمضخة قادرة على توليد القوائض الماليه اللازمه لرفع معدلات الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية بوجه عام.

ومن أهم الصور تلك الادلـه :

فى مصر :

أثبتت دراسة تطبيقيه أن الدولة قدمت دعماً لمدخلات شركات القطاع العام الاقتصادية فى الطاقة والمواد الأوليه فقط ، بمل يصل الى ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٨ [١] . كما قدر أن العجز المالى الذى تسببت فيه هذه الشركات يبلغ ٦٪ من العجز المالى على المستوى القومى [٢] .

فى زامبيا :

وصلت نسبة مطالبات الشركات غير الماليه المملوكه للدولة حوالى ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٦٦ - ١٩٦٩ ، ثم ١٠٪ فى عام ١٩٧٨ - ١٩٨٠ . أى ان اداء الشركات العامه فى تدهور مستمر مع ما تلقاه من دعم من الموازنه العامة .

فى تنزانيا :

قدر أن مشروعات الدولة ، إذا استطاعت أن تخفض من نفقاتها وتزيد عائداتها بمقدار ٥٪ فقط ، فإن هذه النسبه كافيه لتمويل كافة أوجه الانفاق العام على قطاع هام مثل قطاع الصحة .

---

(١) خالد شريف ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ : (٣٦ ، ٣٧) .

(٢) خالد شريف ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ ، ١٠ .

فـي تركيـــــا :

قدر أن مشروعات الدوله إذا زادت العائدات وخفضت النفقـات بـ ٥٪ ، فان ذلك كفيل بخفض الضرائب بـ ١٠٪ .

وفي ليبيريـــــا :

قدر أنه اذا خفض الدعم بـ ٥٠٪ لاستطاعت أن تضاعف جهودهـا في التعليم بـ ١٠٠٪ ..... الخ [١] .

وتوجد دراسات أخرى جماعية أجريت في الدول الناميه في تقارير البنـك الدولي وغيره تشير الى ذات الاتجـاه [٢] .

وفـي بعـض الـدول المتقدمـــه :

تدعي بعض المصادر أن حكومة المانيا الاتحاديه لجأت الى تحويل بعض شركاتها الى القطاع الخاص لتخفيض الحاجه الي الاقتراض ، ومـن ثـم خفضـت مساهمتها في شركة الطاقه من ٤٣,٧٪ الى ٣٠٪ في ١٩٨٤ ، ونفس الأمـر فـي شركات مثل لوفتهانزا ، الالمونيوم ، الصلب ، البنوك ، وشركات استخـراج المعادن ... الخ . وذات الاتجاه ساد دولاً مثل ايطاليا في عهد حكومة كراكـس الاشتراكيه ، وفي كندا ، أسبانيا ، فرنسا ، اليابان ونيوزيلاند في عهـد حكومة العمال فيها [٣] .

ومن صور المشاكل الماليه لشركات القطاع العام والتي ترغب الدول فـي الخلاص منها المتأخرات البينيه ، إذ قد تتعثر بعض هذه الشركات فـي الوفـاء

(1) The Economist 21 Decembre , 1985 : 83 .

(٢) تقرير البنك الدولي ، ١٩٨٨ : ١٩٦ ، سعيد النجار ، مرجع سابـق ، ١٩٨٨ : ٢٨ .

(3) The Economist , Novembre 8 , 1986 : 81 - 82 .

بالتزاماتها للحكومه في صورة ضرائب ، تحويلات أرباح (إن وجدت) وخدمة ديون ... الخ . ويعود السبب في ذلك - في هذا الصدد - الى شركات قطاع عام أخرى أو جهات حكومية ، لعدم وفائها بالتزاماتها تجاه الشركات الدائنه في الميعاد . وهكذا تترتب سلسله من الالتزامات المتراكمه والمتقابله ، ناهيك عن إنعدام الشفافيه اللازمه للمتابعه والمراقبه والمحاسبه وإضعاف قدرة الحكومة على النهوض بالتزاماتها . فعلى سبيل المثال ، بلغت مديونية شركة الكهرباء للخزانة العامة في جامبيا ما يساوى ١٦٪ من الايرادات الجارية للدولة في عام ١٩٨٤ . وتبين أن ذلك يعود - في جانب أساسي منه - الى مديونيات شركات عامة أخرى وبلديات للشركه المدينه (١) .

ومن المشاكل المثاره على نطاق واسع أيضاً ، دور شركات القطاع العام في المديونيه الخارجيه للدوله . إذ يشترط الدائنون ضمان الحكومات لكي تقرض شركات القطاع العام فيها . هذا الأمر أسفر في النهاية عن تحمل هذه الحكومات لجزء كبير من تلك المديونيات . إذ قدر البنك الدولي أنه في ٩٩ بلداً يمثل استدانه القطاع العام فيها أكثر من ٢٠٪ من اجمالي ديونها الخارجيه خلال الفتره ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، ولقد تجاوزت هذه النسبة بكثير في أثقل دول العالم مديونيه * ، حيث بلغت أكثر من ٥٪ من الديون الخارجيه في البرازيل ، المكسيك ، البرتغال ، الفلبين وغيرها (٢) .

---

(١) البنك الدولي ، تقرير ١٩٨٨ ، مرجع سابق : ١٩٨٨ : ١٩٧ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير ١٩٨٨ : ١٩٨ .

* قدرت الخسائر المتراكمة لمجمع الصلب sidermex في المكسيك خلال عقد واحد (عقد السبعينات) حوالي ١٠ بليون دولار أمريكي . وتمت تغطية هذه الخسائر في جزء كبير بالاستدانه الدولية ، وكذلك بالاعتماد على عائدات النفط .

كما أنه مما لاشك فيه تسهم شركات القطاع العام في زيادة المديونية الداخليه وهذا لاشك له آثار سيئه :

١- أنه يزيد من إثقال كاهل المديونيه الحكوميه ، ومن ثم قد تضطر الدولة في النهاية الى الاقتراض لسداد تلك المديونيه في مواعيدها . وكأن الديون تلد الديون في ظل عدم كفاءة القطاع العام وعجزه عن سداد جزء منها .

٢- كما قد تضطر الدوله الى اللجوء الى الاصدار النقدى الجديد لسداد هذه الديون أو لتمويل الشركات مباشرة . وهذا له آثار سيئه فيما يتعلق برفع معدلات التضخم الى مستويات ضاره اقتصاديا واجتماعيا ، خاصة الفئات التى قصد القطاع العام حمايتها في بادىء الأمر .

٣- ولجوء الدولة الى الاقتراض الداخلى من السوق النقديه أو المالية قد يؤدى الى مزاحمة القطاع الخاص في ذلك وحرمانه من بعض الأموال التى كان يمكن أن يحصل عليها أو هو ما يعرف بـ Crowding - out effect وفي هذه الحالة يصبح الأثر مضراً بالاقتصاد القوى ككل . وهذا الأثر الضار يعود الى :

<u>أولا</u> : التنافس بين القطاعين في سبيل الحصول على التمويل الداخلى ، قد يؤدى الى اضعاف قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ، الذى ربما يكون أكثر فعالية خاصة اذا كان القطاعان يعملان في نفس المناعة ، وتصبح الصورة أكثر سوءاً اذا كان الاستثمار العام يوجه الى مجالات لايتمتع فيها القطاع العام بخصوصية أو ميزه تذكر ، تجعله مفضلاً على القطاع الخاص .

ثانيا : التنافس بين القطاعين قد يؤدى - في ظل سياسة اقتصادية متحرره - الى رفع سعر الفائده بما يفوق معدل الكفايه الحديه لرأس المال The marginal

---

== P . Aspe & J.A . Gurria , op .cit , 1992 : 11 .

efficiency of capital . وهذا من شأنه تثبيط وإضعاف الحافز على الاستثمار .

ثالثا : هذه المضاعفات تكون - بالاضافة الى ما ورد في التحليل السابق - حُبلى باتجاهات تضخميه تغذى بعضها بعضاً على نحو قد ينتهى بحاله من الكساد العام (١) .

ولاشك أن سوء الاداء المالى والاقتصادى على النحو السابق يمثل هدراً للموارد المالية والاقتصادية من ناحية واخلالا بمبدأ العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى .

وفي هذا الصدد يذكر الدولى فى تقريره ١٩٨٣ :

" ان تحدى البلدان الناميه ، على المدى الطويل ، يكمن فى قدرتها على استخدام مواردها المحدوده استخداما أكثر فاعليه وأكثر عدالة . وكل حكومة تواجه هذا التحدى فمهما كانت الأهداف السياسية ، فإن الهدف الحقيقى هو ايجاد انجح الوسائل لتحقيقها فتكاثر الدلائل على المكاسب الكبيره التى يمكن أن تأتى من الفعالية الاكبر ... وفى أغلب الدول ، نجد أن آثار عدم الكفاية اكثر من يشعر بها هم أولئك الذين يملكون الأقل ، وهم الفقراء " (٢) .

وبوجه عام يؤدى الافراط فى الاقتراض من أجل دعم مشروعات " الفيل الأبيض" فى القطاع العام غير الفعال الى ما أطلق عليه مدير صندوق النقد الدولى فى أوائل الثمانينات " الاسترخاء المالى " وهذا النوع من الاسترخاء لايمكن تحمله

---

(١) محمد عمر شابرا "نحو نظام نقدى عادل : دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية فى ضوء الاسلام " . ترجمة سيد سكر . المعهد العالمى للفكر الاسلامى ، واشنطن ، الطبعة الثانيه ، ١٩٩٠ / ١٤١٠ هـ : ١٨٨ - ١٨٩ .

(٢) البنك الدولى : " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ " واشنطن ١٩٨٣ : ١٢٦ .

قطعاً فى الأجل المتوسط ، ناهيك عن الاجل الطويل ، إذ يؤدى الى الاضرار بالاقتصاد بوجه عام فى صورة تضخم ، إختلال ميزان المدفوعات ، ارتفاع معدلات الفوائد ، سوء تخصيص الموارد ، انخفاض معدل النمو ، ارتفاع معدل البطالة ، خلق التوترات الاجتماعيه (١) .

ومن ناحية أخرى ، تشتت إهتمام الدولة وبعثرة الموارد بين القطاع العام الاقتصادى وغيره من أوجه الانفاق العام الاساسيه قد يكون على حساب الأخير الذى قد يكون أكثر اهميه والحاحاً من وجهة نظر المصلحة العامة (٢) .

على الجانب المقابل يمكن للتحول من العام الى الخاص أن يفيد الموازنه العامه ، بما ينعكس على الالتزامات والاعباء المالية على دافعى الضرائب ، كما قد يؤدى الى تركيز نفقات الدولة فى المجالات التى تستوجب ضرورة إضطلاعها بها . ففى انجلترا تقدر وزارة الخزانه البريطانيه أن دافعى الضرائب سوف يستفيدون من نواحى عدة :

١- حصيلة البيع للقطاع العام والتى تقدر ب ٥٠ مليار جنيه استرلينى بنهاية السنه المالية ١٩٩٣/٩٢ .

٢- خفض التمويل المقدم لشركات القطاع العام بما يؤدى الى خفض المطالبات على الخزانه العامه بما يقدر ب ٣,٥ مليار جنيه استرلينى فى ٩١ / ١٩٩٢ بالاسعار الحقيقية مقارنة بعام ١٩٧٩ .

---

(١) محمد عمر شابرا ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ : ١٨٥ : ١٨٦

(2) Beesley & S.Little child " Privatization : principles, problems and Priorites " Llyods Bank Review, July 1983 pp: 1 - 20 .

٣- العائدات للخزينه العامه ، حيث تلقت في ١٩٩٢/٩١ ضريبة شركات corporation tax بلغت قيمتها حوالى ٢ بليون جنيه استرليني (١) .

وفي النهاية نؤكد ما سبق ذكره في بداية هذا الجزء من أن التحول يجب ألاّ ينظر اليه فقط من الناحيه الماليه . فهذه وإن كانت مهمه من حيث توفير الموارد ، وخفض الضرائب والحد من الانفاق .... الخ ، الا أن ذلك لن يدوم على الأجل الطويل مالم تتحقق الكفاءه الاقتصاديه بالنسبه لتلك الشركات (٢) .

ويلخص ساملسون ذلك بقوله أنه لتخفيض الانفاق الحكومي والهدر في الموارد العامة يمكن أن يتحقق من خلال :

أ- جعل الانشطه الاقتصاديه أكثر كفاءة وفعاليه من حيث التنظيم والادارة... الخ.

ب - كما أن الشعب عليه أن يعمل على تقليص الانشطه الحكوميه التي تضطلع بها (٣) .

ثالثا : توسيع نطاق الملكية الخاصة :

يعد توسيع نطاق الملكية الخاصة أحد أهم الدوافع التي يكثر ترديدها بمناسبة عمليه التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ، في الدول المتقدمه والناميه على السواء . إذ في الواقع أن تحويل الملكيه من القطاع العام الى الخاص ، أيا كانت الوسيله ، يمثل لب وجوهر essence عملية التحول بصفة عامة ، فطبيعة الملكيه وبما يترتب عليها من آثار وعلاقات والتزامات قانونية واقتصاديه بين الافراد بعضهم البعض وبينهم وبين السلطة الحاكمة تمثل جوهر وروح النظام الاقتصادي ، وتعد العامل الحاسم في التفرقة بين نظام وآخر . هذا مع

(1) Her Majesty's Treasury , op . cit , 1992 : 4

(٢) للمزيد أنظر : آلان والترز ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٤١ - ٤٢ .

(3) P.Samuelson , op . cit , 157 .

العلم أنها لاتمثل الشكل الوحيد للتحول لكنها تمثل الشكل المقصود عند الحديث عن هذه المسأله دون تحديد .

وتوسيع نطاق الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة ، يرمى الى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسيه . هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن الكثير من تلك الأهداف يتداخل مع المجموعات السابقه من الدوافع الاقتصاديه والماليه وما ثار بشأنها من جدل على المستوى النظرى والتطبيقى . لذا فإننا فى هذا الجزء سنقتصر على هدف توسيع نطاق الملكية الخاصة كهدف مقصود فى حد ذاته ولذا فهو يندرج ضمن الدوافع لعملية التحول . وتنقسم الأهداف من وراء توسيع نطاق الملكية الى :

أولا ... أهداف اقتصادية :

تحول الملكية يعمل على نشر روح المشروع الخاص وثقافته فى الاقتصاد .وفى ظل هذا الوضع يصبح من الأيسر العمل طبقاً لقواعد السوق والمنافسه . إذ أن المنافسه وجهاز الاثمان وقوى السوق يعدون رفقاء طبيعيين للملكية الخاصة ، حيث يجب أن تُعطى هذه الملكيه فرصتها الكامله فى العمل بما يمكن أن يؤدى الى رفع الكفاءه الاقتصاديه كما سبق شرحه فى الاسس النظريه والعملية السابقه.

كما أن توسيع نطاق الملكية الخاصة هو أمر يتفق مع ما طبعت عليه النفس البشريه من حب التملك ، وتوقد الروح الحافز للعمل والنجاح من أجل جنى ثمرة كل ذلك فى نهاية الأمر . هذا فى ظل ما يعرف بخصوصيه العائد الذى يعد أحد أهم الدوافع النفسيه للعمل الجاد والمثمر . ولنا أن نتخيل الوضع العكسى ،حيث ينعدم الدافع فى ظل وضع لايتحمل الانسان فيهمسئولية عمله كما لايجنى ثمرته كلها أو بعضها . وهنا يعتقد أن تسود روح شريره يغلب عليها الاحباط والتكاسل .

توسيع نطاق التملك الخاص تهيىء الفرصة للمشاركة الشعبيه الفعلية فى عملية التنمية إذ يتحول الكثيرون الى شركاء فى التنمية بالتملك وليس فقط بكونهم موظفين بيروقراط يتلقون تعليمات وعليهم مجرد التنفيذ أى يصبح الكثيرون لهم مصلحة خاصة self-interest and stake فى تنمية الاقتصاد وانجاح هذه التنميه . ومن ثم يعملون ويشاركون فى زيادة وتحسين نوعية الانتاج لان كل هذا عائد عليهم ، وفى الحالة العكسيه هم المتحملون للنتيجه . هذا الوضع الجديد يخلق ، بل يعمق الشعور بالانتماء الاقتصادى - أى انتماء المصالح ويتزاوج بذلك هذا الانتماء الجوهرى مع الانتماء السياسى والاجتماعى ومن ثم يشعر المواطن أنه ذات قيمه ويعول عليه اقتصادياً واجتماعياً . هذا ، بدلاً من الاعتماد على الملكيه العامه كقاعدة ، حيث يسود نوع من الاغتراب أو التغريب alienating لكثير من العناصر الاقتصاديه لشعورهم أنهم على هامش المجتمع والاقتصاد . هذا الاغتراب يخلق بدوره ظاهرة أخرى تعرف "بالامتناع" . أى الامتناع عن المشاركة فى عملية التنمية ، وخلق روح التواكل واذا استمر هذا الامر فقد يؤدى الى تشوه وضعف فى شخصية الانسان وتركيبته النفسيه والمعنويه (١) .

ويرتبط بما سبق ، أن توسيع نطاق الملكية الخاصة وتهيئة المناخ الملائم لها قد يغرس قيم الاقدام على العمل وتحمل المخاطره . هذان الامران ، يساعدان ولاشك على خلق طبقة من جال الأعمال أو المنظمين ، القادره على الاقدام على ولوج مجالات الانتاج والتسويق للقيام بدورها فى اشباع الحاجات الاجتماعية العامه والخاصه . ومثل هذه الطبقة ذات العقلية التنظيمية entrepreneurially

---

(١) لمزيد من الاستفادة حول ظاهرتى الاغتراب والامتناع . انظر التحليل القيم للاستاذ الدكتور / مصطفى رشدى ، المرجع السابق ، ١١٠ - ١١٢ .

minded ، هى التى تفتقر اليها الكثير من الدول النامية . إذ يوجد فرق كبير بين الثراء وبين القدره على اتخاذ القرار بإقامه منشأه أو مشروع وتحمل نتائج عمله .

كما أن توسيع نطاق الملكيه الخاصة يمكن أن يعمل على الحد من التقلبات فى أسعار الأسهم ، فى حالة ما اذا تم تحويل الملكية على نطاق ضيق بحيث تستطيع بعض العناصر الاقتصادية الكبيرة مثل شركات التأمين أو الشركات الاحتكارية شراء أكبر نسبه من أسهم الشركات المموله . فهذه الأخيره قد ترغب فى تحقيق أرباح رأسماليه فى الأجل القصير . لذا هى تكون على استعداد دائم لبيع صكوكها الماليه وقد تلجأ الى البيع بكميات كبيره عند مواجهة الشركات أية مشكلة مثل نقص السيولة .

ومع ما فى هذا التكتيك الأخير من مآخذ ، الا أننا نلاحظ أنه فى ظل التحول يتم نقل المخاصر ومشاكل الشركات الى السوق بدلاً من تحميلها للخزانه العامه أو لدافعى الضرائب فى حالة الشركات العامة . كما أن التحول وتوسيع نطاق الملكية يخفف من احتكار الشركات العامه للسوق المحليه وما قد يترتب على ذلك من مساوىء (١) .

ثانيا ... أهداف اجتماعية :

يحقق توسيع نطاق الملكيه بعض الاغراض الاجتماعية مثل تقريب الفوارق بين العمال والملاك ، خاصة فى الشركات التى يشترى العاملون والادارة نسبة كبيرة من أسهمها حيث يتم خلق مصادر دخل اضافيه لهم بجوار الرواتب والاجور

(1) R. Seth " Distributional issues in privatization " Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review , Summer 1989 : pp. 29 - 30 .

كما أن خلق مجتمع من الملاك يخلق شعور عام بالاطمئنان والاستقرار الاجتماعي .

وهذا الوضع هو ما يمكن أن يطلق عليه تحقيق غايات اجتماعية بوسائل اقتصادية رأسماليه تتمثل في قوى السوق والملكية الخاصة Attaining socialist goals by using capitalist means.

ثالثاً ... أهداف سياسية :

يؤدي توسيع نطاق الملكية الخاصة - بالاضافة الى الاهداف السابقة - الى احداث تغييرات في خريطة التركيبه الاجتماعيه والسياسيه الداخليه في وقع الدول التى تقطع شوطاً كبيراً في عملية التحول . اذ تؤدى هذه العملية ، الى احداث نوع من اعادة التوازنات السياسيه لصالح الحزب الذى يشجعها ويلتقى في أفكاره معها ، مثل الاحزاب اليمينيه المحافظه في كثير من الدول المتقدمه . كما أن عملية توسيع نطاق الملكيه ، تجعل امكانيه اعادة تأميم المشروعات المحوله عمليه ذات ثمن باهظ اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، إن لم تكن مستحيله (1) .

إلا أنه يجب أن نشير أنه بعد فترة واستقرار عملية التحول هذه ، يصبح الحكم على صلاحية حزب أو آخر بمدى فاعلية ونجاح سياساته الاقتصادية والمالية وتلك المتعلقة بالبطالة والتشغيل . وليس فقط من نشر الملكية الخاصة .

وبصفة عامه يمكن القول بأن سياسة توسيع نطاق الملكية قد حققت أهدافها أم لا تعتمد على عدة معايير هامه :

١- الزياده في العدد الاجمالي للمساهمين .

---

(1) The Economist , Novembre 8 , 1986 : 81 , Decembre 21, 1985 : 83 , R.Seth , Op.cit :30 .

٢- عدد المساهمين من المستخدمين ، ومن الاداريين والعمال .

٣- نسبة الاسهم التى يملكها الأفراد مقارنة بتلك التى تملكتها المؤسسات الكبيرة فى الدولة .

وأيا كان الأمر فإن مدى مناسبة المعايير ، انما يعتمد على الهدف من توسيع نطاق الملكيه . فاذا كان ذلك هو كسر الاحتكار ، ونشر المنافسه ،وكذلك ملكية الثروة على اكبر عدد ممكن من المواطنين وعدم تركيز القرار الاقتصادى يكون المعيار المناسب هو رقم (١) . اما اذا كانت الاولويه لازالة التفرقه بين العمال والملاك بالاضافة الى خلق الدافع والحرص لدى الاداره والعمال يكون المعيار رقم (٢) هو المناسب . هذا بينما يكون المعيار رقم (٣) هو الأكثر ملاءمة فى حالة ما اذا كان الهدف هو خلق الاستقرار فى السوق الماليه [١] .

وتطبيقاً لذلك نجد أن بعض الدول مثل شيلى عملت على خلق ما يعرف بالرأسماليه الشعبيه popular Capitalism ، وكذلك رأسمالية العمال Labor Capitalism ، لذا إتخذت اجراءات واتبعت أساليب تحقق الهدفين [٢] . كما نجد فى بريطانيا أفرادا ينتمون الى مختلف الفئات والطبقات اشتروا أسهماً فى الـ ٤٦ شركه العملاقة التى تم تحويل الملكية فيها حتى نهاية ١٩٩١ ، كما تم تحويل ثلثى شركات القطاع العام الى القطاع الخاص والمستهدف الاستمرار فى ذلك حتى تقتصر ملكية الدولة على ٦,٥٪ فقط . ولقد أسفرت هذه الاجراءات عن ارتفاع نسبة الأفراد الملاك بشكل مباشر من ١:١٤ فى

---

(1) R . Seth , op . cit : 31 .

(2) Nankan , op . cit : 44 .

عام ١٩٧٩م الى ١ : ٤ في عام ١٩٩١م أي ٢٥٪ من الشعب البريطاني . هذا بالاضافة الى ملكية المؤسسات والهيئات الأخرى مثل صندوق المعاشات والتمويل (١) .

وقد يكون مفيداً أن نذكر في هذا الخصوص أنهم في بريطانيا يربطون بين الهبوط في اداء الاقتصاد وانخفاض نسبة ملكيه الافراد للاصول الانتاجيه من ٥٤٪ عام ١٩٦٣ الى ٢٨٪ عام ١٩٨١م ، هذا في الوقت الذي بلغت فيه النسبه المماثله ٦٠٪ في الولايات المتحده الامريكيه (٢) .

رابعا ... دوافع وأهداف أخرى : Other Motives

وقد ترمى سياسة التحول الى تحقيق بعض الأهداف الهامه الأخرى ذات الطابع السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الداخلي والخارجي. هذا مع الأخذ في الحسبان التداخل بين هذه الدوافع المختلفه لكن نرى مع ذلك أنه لابأس من الاشاره اليها ، مع العلم بأن بعضها يستحق أن يكون موضع بحث خاص .
إذ قد يرى أن التحول يفيد في حل مشكله المديونيه من خلال ما يعرف بنظام المقاصه ، وكذلك باستخدام بعض الايرادات من عمليه البيع لسداد الديون، وتحلل الدولة من بعض أعباء هذا القطاع ومن ثم تخفيف وترشيد الحاجة الى الاقتراض ... الخ . كما قد يزعم أن التحول يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما يربط الكثيرون بين الحرية الاقتصاديه والحريه السياسية وأنهما يسيران يداً في يد . فالحريه السياسيه تدعم وتقود الى تحقيق الحريه الاقتصاديه ، وهذه الأخيره ، تقوى من أركان الديمقراطية السياسية لتصبح ديمقراطية حقيقية قائمة

---

(1)Her Majesty's Treasury , op. cit,1992:4 , 62.

(2)The Economist Novembre 8 1986 : 83 .

على الملكية الخاصة Property Owning democracy . وهذا هو مايطلق[1] برأسمالية people's democracy . مما يزيد من المشاركة الشعبية في عملية التنمية . ومن ثم تصبح القرارات الاقتصادية أكثر تعبيرا عن مطالب المستهلكين والمنتجين . وهذا عامل هام لانجاح الكثير من هذه القرارات ، إذ أن اقتناع هؤلاء بسلامتها ضرورة في هذا الخصوص . وفي هذا الاطار يقول أن غياب الديمقراطيه يكمن خلف فشل الكثير من استراتيجيات التنمية ، كما يرى البعض أن التحول يخفف من حدة الفساد الاقتصادى ... الخ[2] .

---

(1) Her Majesty's Treasury , op. cit , 1992 : 63 .

(2) A.Sen et al " Development strategies : The Roles of the state and the private sector : Round table Discussion ". The World Bank observer , 1990 : 424 .

المبحـــث الرابـــع

" رؤى تقديريـــه للدوافـــــع السابقـــــه "

أظهرت دراسة الدوافع السابقة الكثير من سواء الاداء فى القطاع العـــام وكيف أنها وقفت - بالاضافة الى غيرها من الاسس النظريه - خلف الدعوة للتحـول من القطاع العام الى القطاع الخاص واستمرار المطالبة بالتوسع فيها ، مـن قبـل معظم الكتاب . لكن فى حقيقة الأمر مازال البعض الآخر يقدر أن القطاع العام لاغنى عنه وأن التحول نحو القطاع الخاص لايمثل الحل الامثل أو الانسب لكل الدول وفـى كل الأحـوال .

ويمكن مناقشة بعض الرؤى حول قضية التحول على النحو التالـى :

- يدافع البعض عن تدخل الدولة بواسطة القطاع العام ، ويرى أن الأخير مازال يمثل حجر الأساس فى الكثير من اقتصاديات الدول ويعمل كقاطرة تجر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة فيها ، فى مجالات الصناعة ، الزراعة ، ونحـو ذلك من القطاعات المتعديه الأهمية والتأثير . كما يجادلون أنه ضرورة للحفاظ على المصالح القوميه . ويضيفون الى ذلك أن القطاع الخاص ، ربمـا يتـــردد أو لايقبل على ولوج بعض القطاعات ، رغم أهميتها ، لأنها لاتحقق له الربح الكبير والسريع الذى ينشده (١) .

ومن ناحية ثانية ، يزعم أنصار القطاع العام por-public sector ، أنـه ليست كل شركات القطاع العام خاسرة ، بل توجد شركات رابحة جنبا الى جنـب مع الخاسرة . ويضربون أمثله على ذلك من مصر ، جنوب شرق آسيا خاصة كوريـا الجنوبيه وأمريكا اللاتينية والنسما وغيرها كثير (٢) .

---

(١) اسماعيل العوامرى ، مقال فى الاهرام ١٩٨٧/١٢/٢ ، وانظر ابراهيم العيسـوى مرجع سابق ، فبراير سنة ١٩٨٨ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(2) V.Bhatt " Structural Adaptation and public Enterprise

==

كما أنهم من ناحية ثالثة ، يرون أن القصور في أداء القطاع العــــام ليــس لصيقاً بطبيعته ، وإنما يعذى ذلك - أساساً - الى مؤثرات خارجية عنه ذات جوانب تشريعيه ، اجتماعيه واقتصاديه . هذه المؤثرات وتلك جعلت أيدى الشركـــات مغلوله عن أن تعمل طبقا لقواعد المحاسبة الاقتصادية السليمه (١) .

ويمكن مناقشة أهم الرؤى التى قيل بها بخصوص عملية التحول على النحـو التالـى :

أولا : مع أخذ الموقف السابق فى الحسبان يرى المدافعون عن القطاع العام أنــه لاحاجة الى التحول من العام الى الخاص . بل أن القطاع العام يمكن اصلاحه واعـادة تأهيله ورفع كفاءته من خـلال :

أ- فصل الملكية عن الادارة ، إذ ليس المهم هو طبيعة الملكية ومن يتلقى الربـح فى النهاية . بل المهم هو كيفية ادارة الشركه (٢) . لذا يعتقدون أن تمكـــن

== performance " in : P.Streeten " Beyond Adjustment - The Asian Experience " IMF, Feb ., 1988 : 186 .

وأنظر كذلك H.Chang & A.Singh, op.cit,1992:9 , 34 .

(١) ابراهيم العيسوى " نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العام المصـرى" مؤتمر الاقتصاديين المصريين (١٣) ، القاهره نوفمبر ١٩٨٨ .

- وانظر كذلك لنفس الكاتب : المسار الاقتصادى المصرى وسياسات تصحيحـه " ندوه عقدت بالكويت ١٩٨٨ : ٢٣٦ .

- للمزيد من الايضاح والتفصيل أنظر :

- V.Bhaskar " Privatization and the developing countries: The Issues and The Evidence " Adiscussion paper no . 47 . UNCTAD . 1992 .

- H. chang & A . Singh , op.cit , 1992 : 13 .

(2) Cook & Kirkpatric , op . cit , 1988 : 19 .

شركات القطاع من أن تدار على أسس اقتصادية وتجاريه مثلها مثل شركات القطاع الخاص كفيل بحل مشاكله .

إلا أن الواقع العملي في بعض الدول يثبت عكس الرأى السابق . إذ أثبتت التجربة البريطانية فشل المحاولات التشريعيه المتعدده التى استهدفت فصل الملكية عن الادارة ومحاولة تحسين أداء الشركات المؤممة فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٨ . بل أن الاوضاع تفاقمت سوءا . فعلى سبيل المثال ، حصلت صناعات الفحم والصلب ، والسكك الحديديه فى انجلترا دعماً فى ١٩٨٥/٨٤ ، قدر ب ٤ بليون جنيه استرلينى ، بعد أن كان ١,٨ بليونا فى ١٩٨٠/٧٩ و ٦٨٠ مليونا فى ٧٤ / ١٩٧٥ (١) . كذلك فشلت التجربة المصرية فى تحسين الاداء بفصل الملكية عن الادارة . هذا رغم تعدد المحاولات منذ أوائل الستينات حتى الآن (٢) .

ب - تعريض شركات القطاع العام للمنافسه : ويضيف أصحاب هذا الرأى أن الحل يكمن لا فى تحويل الملكية وانما فى تعريض هذا القطاع للمنافسه واعطائه الفرصة كاملة ليعمل حسب قوى السوق . إذ ان التحويل فى الملكية لايعنى بالضرورة التحول الى المنافسه والخضوع لآليات السوق . فقد يتحول الاحتكار العام الى احتكار خاص . وهذا الأخير يعد أسوأ كثيرا من الاحتكار العام ، لما يترتب عليه من استغلال وتركز الثروات فى أيدى فئه قليله وتعميق التفاوت فى توزيع

---

(١) سعيد النجار ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٢١ .

(2) ThE Economist , December 21 , 1985 . 83 .

وانظر كذلك سعيد النجار ، المرجع السابق ، ١٩٨٨ : ٢٢ .

الدخول . ومن ثم فهم يزعمون أن العلاقة بين الملكية الخاصه والكفاءة غير واضحة [(١)] .

والواقع أن الآراء السابقة تكاد تتفق على أن المنافسه تعد حيويه وجوهريه لرفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات وأن مجرد تحويل شكل الملكية وتغيير الايدى غير كاف في حد ذاته . الا أنه يمكن ابداء بعض الملحوظات هنا :

<u>الأولى</u> : أن الفصل بين التحول من العام الى الخاص والمنافسه وقوى السوق ليس صحيحاً في ظل الاتجاه السائد . إذ التحول المقصود إنما هو جزء من اتجاه عام نحو التحرر الاقتصادى divestiture والتخلص من كثير من القواعد والنظم deregulation التى كبلت الشركات من أن تعمل على اسس اقتصاديه . وبالتالى فإن التحول يستهدف - ضمن أشياء أخرى - إفساح المجال للمنافسه ولقوى السوق لكى تعود مرة أخرى الى العمل .

<u>الثانية</u> : القول بأن إفساح المجال أمام القطاع العام ليعمل على اسس اقتصاديه وتجارية قد يتعارض مع كثير من الأهداف التى أنشىء من أجلها ، خاصة الاهداف السياسية والاجتماعية . إذ أن مراعاة تلك الأهداف تخضع لقواعد حساب عام تختلف عن قواعد الحساب الخاص في القطاع الخاص ، والمراد تطبيقها على القطاع العام .

<u>الثالثة</u> : اذا كان هناك تسليم بأن الكفاءة مرتبطه بالعمل وفقا لقوانين السوق والمنافسه وجهاز الاثمان ، فلم الاصرار على الافراط في التدخل من جانب القطاع

---

(١) جون نيليس ومس كوكيرو ، مرجع سابق - ١٩٨٨ : ٨٧ - ٩٠ .
- A.Mansoor , op.cit : 187 . S.K.Jones, op,cit: 32 , 39 . (J. Aylen , 1987 : 20) P.Mosley , op.cit : 1988 : 127 . C.Frischtak,op.cit :1988 : 27 .

العام ؟ كما يثور التساؤل كذلك ، لم التدخل في مجلات يستطيع القطاع الخاص أن ينهض بها بكفاءة في ظل القواعد والضوابط التي تضعها الدولة وتكفل تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة الوطنية العامة ؟ واذا كان التدخل بغرض الحصول على ايرادات أو تحقيق عائد . فيجب ملاحظة أن التدخل يقابله مزيد من الانفاق العام على الاستثمارات ، العماله ، الاشراف وجهاز بيروقراطي ضخم . كما أثبتت التجربه عكس المقولة السابقة على نحو ما رأينا من قبل . والقطاع الخاص أين تذهب أمواله ؟ اليس لاعادة الاستثمار اذا ما توافر السياسات والمناخ الملائم والمستقر ؟ واليس من الاصوب أن نترك للقطاع الخاص يمتلكها ويديرها ويتحمل المخاطره حسب مبدأ الغرم بالغنم . وتستطيع الدوله أن تحصل الضرائب والرسوم على تلك الأنشطة وتتخفف من جهاز البيروقراطيه الاداريه . كما أن ذلك يعمل على أن تركز الدولة إهتمامها بالقطاعات الأخرى . ذات أهمية محوريه في الاقتصاد لاغنى عن دور الدولة فيها مثل : التعليم ، الصحه .... الخ .

الرابعة : ويمكن الاستفادة هنا من بعض التجارب العملية التي ظهرت في بعض الدول المتقدمة والنامية التي نفذت فعلاً التحول بالنسبة لبعض مشاريعها . فبالنسبه للمنافسه وخشية أن تتحول الشركات من احتكارات عامة الى احتكارات خاصة ، لجأت الحكومة البريطانيه الى تقسيم بعض الشركات - التي تسيطر على ما يعرف باحتكارات طبيعيه ردحاً من الدهر - الى عدة شركات مستقلة وجعلها تتنافس فيما بينها . كما أصبح من الممكن افساح المجال لشركات منافسه جديده لتدخل نفس ميدان العمل سواء في مجالات الخدمات أو الانتاج . وهذا ما حدث في بريطانيا بالنسبه لشركة التليفونات B . T حيث سمح لشركة Mercury وهي فرع من شركة Cable & Wireless أن تعمل بجوار B . T[1] وشركة

(1) The Economist , 27 October , 1990 .

الأتوبيس البريطانية تم تقسيمها الى ٧٠ فرع تباع كل على حدة من أجل خلق منافسة جديده ، هذا علماً بأن فروعها الأصليه كان حوالى ٢٧ فقط (١) .

وهذا المثال وغيره إنما يؤكدعلى ادراك أهمية المنافسة فى تحسين ورفع مستوى الكفاءه من ناحية ، وكذلك على أن الحكومات بوسعها التأكيد على ذلك من خلال السماح بدخول شركات منافسه أو تقسيم شركات الاحتكار الطبيعي من ناحية أخرى ، كذلك أن بوسعها اصدار التشريعات اللازمه لمنع الاحتكار ، مثلما هو معمول به فى دول رأسمالية كبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، كما أنه يمكن التغلب على مسألة الخوف من الاحتكار بالتوسع فى نطاق الملكية الخاصة (٢) .

أكثر من هذا يزعم البعض أن الادارة فى القطاع الخاص وحتى ولو كانت فى ظل الاحتكار ستكون أفضل . إذ أن المديرين يعملون ويخططون ويستثمرون بعيداً عن التدخلات السياسيه والادارية المفروضة على القطاع العام . وفى هذا الصدد ذكر السيد / مور - الوزير البريطانى - المسئول عن التخصيصيه أن الدولة يمكن أن تسيء الوضع الاحتكارى شأنها شأن المالك الخاص ويضرب مثلاً على ذلك أن وزارة الخزانة البريطانية كانت تطلب من شركات الكهرباء والغاز والمياه أثماناً مرتفعة أكثر مما كانت تعتقد الاداره أنه مناسب (٣) .

<u>الخامسة</u> : يرى البعض أنه فى ظل ملكية الدولة وحتى لو توافرت المنافسة لايتوافر الحافز spur الكافى لشركات القطاع العام لمجاراة المنافسين الآخرين

(1) The Economist , May.23 , 1987 .

(2) O. Letwin , 1988 : 56 .

(3) The Economist , Dec. 21 , 1985

في مستوى الاداء والانتاجيه ويستشهدون على ذلك بما يحدث في بعض شركات السيارات في أوروبا . إذ رغم توافر المنافسه الداخليه أمامها إلا أنها لم تستطيع أن تحسن من أدائها وظلت تعتمد على دافعي الضرائب كما كان هو الحال في شركة جاجوار وليلاند البريطانيتين ورينو الفرنسيه [١] .

ثانيا : كما يحتج البعض ضد التحول بالقول أنه لاضمان بأن يعود ارتفاع مستوى الكفاءه بالفائده على المستهلكين [٢] .

إلا أنه يمكن الزعم أن الكفاءه الاقتصاديه التي يمكن أن تنشأ من التحول تؤدي الى خفض تكلفة الانتاج وتحسين نوعيته وكذلك تحسين مستوى الخدمة أثناء البيع وبعده . كذلك زيادة المنافسة والمعروض من السلع يزيد من فرص الاختيار أمام المستهلكين مما يرفع مستوى رفاهيتهم ، هذا من ناحية . ومن ناحيه أخرى أنه يمكن التغلب على استغلال القطاع الخاص الذي قد ينشأ من التحول من خلال خلق آليات تنظيميه تكفل حماية المستهلكين فيما يتعلق بالسعر والنوعية. ولبريطانيا تجربة في هذا المجال ، اذ أنشأت هيئة تنظيمية لمتابعة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركات المحوله وفرضت ما يعرف بنظام " الحد الأقصى للاسعار " حيث لايجوز أن تتجاوز الأسعار في ارتفاعها معدل التضخم كما أنه في الولايات المتحده طُبق نظام يطلق عليه " المعدل الأقصى للعائد " [٣]

---

(١) للمزيد من الأمثله والتفصيل ، أنظر , The Economist, February 23 1985 ، الآن والترز ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٤٩ ـ ٥٣ ، وسعيد النجار ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٢٩ ـ ٣٠ .

(2) P. Mosley , op .cit , 1988 : 127 .

(٣) الآن والترز : مرجع سابق ١٩٨٨ : ٥٢ ، ٥٣ .

وأنظر في استفادة المستهلكين والرفاهية الاقتصادية , M.Becesly etal ==

ثالثا : اعتبارات العدالة الاجتماعية :

تعد هذه الاعتبارات واحده من أهم الحجج التى يسوقها أنصار القطاع العام ضد عملية التحول ، إذ يتخوفون من :

أ- ان التحول قد يؤدى الى تركيز الثروات فى أيدى شريحه اجتماعية محدوده ومن ثم يتعمق التفاوت فى توزيع الدخل بين الذين يملكون والذين لايملكون The haves and The have nots

ب - تعميق التفاوت بين الرأسماليين والعمال ومحاولة الطبقة الأولى تركيم أرباحها على حساب الأخيره ، خاصة فى ظل التحلل من كثير من التشريعات العمالية المتعلقة بالأجور والفصل من العمل وشروطه .

جـ - ومن أخطر المحازير المتعلقة بعملية التحول خشيه أن تؤدى الى تفاقم مشكلة البطالة الكلية والجزئية .

الواقع أن الجوانب السابقة وغيرها هى على درجة كبيره من الأهميه بما لايمكن التغافل عنه أو اهماله . لكن يمكن القول أن مثل هذه المحازير يجب ألا تكون مجرد عثرة Stumbling block على طريق التحول الاقتصادى بل يجب البحث على حلول لها من خلال ايجار السياسات المناسبة على الأمد القصير والطويل .*

== 4 : op.cit , 1988 ، وانظر كذلك الجزء الأخير من الدوافع الاقتصادية السابقة J . Williams , 1988 : op. cit : 25

* نعتقد أن الجوانب الاجتماعية المذكوره سابقاً وغيرها تستأهل أن تكون محل دراسات خاصة لكى تنال حقها من البحث والتحليل والمعالجة المتعمقة بدلاً من التعرض لها على نحو هامشى .

،، الخلاصـــة ورؤيـــة مستقبليـــة لـــدور الدولـــة ،،

***

أ- الخلاصـــة ...

تكشف لنا هذه الدراسة أن الأمم والشعوب تحاول دائمـاً وأبداً اعـادة اكتشاف نفسهـا فى ظل ما تشهده مجتمعاتهـا من تغيرات وتحولات جديـــده، وهذا هو ما يطلق عليه الاستدعاء المكانى ، كما تتم هذه المحاولات تحت تأثير الاستدعاء الزمنى ، اذ تختلف الظروف والاحوال وتتراكم التغيرات من فتـــرة زمنية الى فترة أخرى . لكن هذا لايعنى أن كل فتره أو كل تغير نقطع الصلـــة بما سبقه من أزمنه أو أحوال ، بل أن التغير أو التحول هو عملية متصلة ، تعطى تحديثا وتطويرا فى الكثير من النظم على ضوء مستجدات ومتطلبات العصـر . فلكل عصر رؤيته فى ضوء واقعه ومشكلاته .

لذا ، تطور الفكر الاقتصادى - على النحو السابق - منذ التجاريين حتـــى الكلاسيك المعاصرين ، تحت تأثير العاملين السابقين وهما الاستدعا المكانـى والاستدعاء الزمانـى . وهو فى تطوره ، إنما كان ومازال يعكس مصالح ومعطيـات الدول والاقتصادات التى قيل به فيهاوالرغبة فى الحفاظ على مكاسبها وتنميتها أى يعكس خصوصية الزمان والمكان .

والفكر الاقتصادى فى تطوره عبر الأزمنه يربط بين مراحله المختلفـــه قاسم مشترك أعظم هو مراعاه المصالح العليا لموطنه - كما يراها أو يقدرها - والتى تظل ماثله أمامه وتعد مصدر الهامه . على هذا فان التعديل والتغيير فى الفكر الاقتصادى - كما رأينا فى المبحث الثانى - هو اختلاف فى الاسلـــوب أو الطريقة وليس خلافا على النتيجه . ولكن المشكله بالنسبه له أنـــه يرى أن وسيله ما دون غيرها هى الكفيلة بتحقيق النتيجه المنشوده دون غيرها .ولهذا غلب على هذا النوع من التفكير الطابع الايديولوجى .

أيا كان الأمر ، نجد أن أفكار الطبيعيين والكلاسيك والنيوكلاسيك ، وحتى الكلاسيك المعاصرين حول الحريه الاقتصاديه وأفضلية جهاز السوق والاثمان وفعالية المنافسة ، تمثل الاساس الفكري والنظري لما يشهده العالم الآن من تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص . هذا رغم الاختلاف بين هذه المدارس المختلفة في نطاق واسلوب ومنهج تحليها . الا أن هذا الاختلاف يجد - مرة أخرى - اختلاف المرحلة الزمنية وطبيعة المرحلة التى تمر بها كل مدرسة والخلفية الفكرية لأقطابها .

يقابل ذلك ، بعض الآراء الراديكاليه - التى تفسر عمليات التحويل هذه بأنها راجعه الي ضغوط من الدول الرأسمالية الكبرى لتحقيق مصالحها على حساب بقية دول العالم ، من خلال دمجه فى السوق العالميه وايقاعه تحت هيمنتها . ويرون فى المنظمات والهيئات الدوليه الحكوميه والمتعددة الأطراف وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وأيا كانت الرؤى والتفسيرات النظريه ، يأتى دور الدوافع العملية التى كشفت عنها الدراسات التطبيقية لتقول كلمتها فى هذا الخصوص . اذ تخلص هذه الدراسات - على نحو ما بينا - أن أداء شركات القطاع العام يشوبه التدنى والقصور بمختلف المقاييس . أي منظورا اليه من ناحيه الكفاءه الاقتصاديه ، القدره على توليد الادخار والاستثمار ، خلق فرص العمل ، حسن تخصيص واستغلال الموارد المتاحة ، تحقيق العدالة الاجتماعية ... الخ ، أى لم يستطع هذا أن يكون بمثابة المضخه الفعالة لضخ الدماء فى جسم الاقتصادات خاصة النامية منها لتدب فيها الحياة وتنمو لتعتمد على ذاتها أساساً . بل على العكس زاد وهنها وضعف عودها ومن ثم ازداد اعتمادها على الاقتصادات الأخرى.

أمام هذا أصبحت البيئه مهيأه لتنفذ فيها الأفكار الليبراليه الاقتصاديـــه المطالبة بضرورة التحويل من العام الى الخاص وتحجيم الدور الاقتصادى للدوله الى حـــد بعيد ،

ب ـ التوصيـــات :

الواقع أننا نرى أن قضية تحويل العام الى خاص وافساح المجال أمـــام الأخير مسألة طبيعية اقتضتها ظروف المرحلة التى تمر بها بعض الاقتصادات فى الكثير من دول العالم . فالدولة فى كثير من الاقتصادات قد لعبت دورا غير منكور فى مجالات عديدة واساسية بل وحيويه حيث أقامت مشروعات البنيـــه الاساسية ، ووضعت القواعد والأطر الرئيسية لكثير من الأنشطة فى الصناعـــة والزراعة ، كما باشرت الكثير منها بشكل مباشر سعياً للاشباع العام والخـاص على السواء ، وحققت نتائج طيبة وضرورية . الا أنه مع مرور الوقـت وتغيـــر الظروف فى المجتمع وتعقد المصالح وتشابكها اداريا واقتصاديا واجتماعيـا ، لم تعد مشروعات الدولة تستجيب بفعالية وكفاءه للنهوض بكافة مسئولياتها وتبعثرت جهودها لدرجة انها توهلت وتشتت على جوانب عديده . مما أثـــر بالسالب على مهامها اللصيقة بها مثل الادارة والتشريع وتنفيذ القوانيـــن ، وظهر ما يعرف بالدوله الرخوه ، الضعيفه ناهيك عما حدث فى عالم الاقتصاد . ومن ثم فما المانع من أن تتخلى عن الكثير من الأنشطه الأقتصادية للقطـــاع الخاص طالما أن هذا الأخير لديه المقدره والكفاءه على النهوض بها . هـــذا على نحو عام . لكن يجـب :

١ـ ألا تقع الدول أسرى الافكار والمعتقدات التى ورثتها عـن مرحلة ماضيـــة أو انحدرت اليها من دول اخرى ، مما يؤدى الى حجب الرؤية وانكماش الفكر

والتخبط . لاننا رأينا أن لكل فكر دوافعه ولكل مرحلة ظروفها . وعلى هذا فالدوله في سعيها للتحول يجب أن تضع نصب عينيها ما تتميز به من خصوصيه تميزها عن غيرها من الدول ، وكذلك عن مرحلة سابقة مرت بها ، ولاتظل تجتر الماضي ومترددة دون وعى . والخصوصية قد تتعلق بطبيعة ودرجة المرحلة التنموية التى تمر بها ، ومستويات النضج الاجتماعى والاقتصادى لافرادها ، ومستويات الدخول فيها ، وتأثير العوامل والمعتقدات الدينية وكذلك الظروف النفسيه والمجتمعيه لأن كل ذلك يعد ضروريا لانجاح برامج التحول .

٢- يرتبط بذلك ضرورة أن تدرك الدولة أنه لايوجد شكل واحد للتحول من العام الى الخاص ، بل يجب أن تختار الاسلوب والشكل وكذلك الجرعة المناسبه لها في ضوء خصوصيه المرحله التي تمر بها وتطلعاتها ويكمل هذا - بالطبع - عدم النقل الاعمى لتجارب الآخرين الذين قد يختلفون عنها كثيرا . وما اكثر التجارب الفاشله في مجال التنميه . ويعود فشلها اساساً في تقليد ونقل أفكار وأراء الغير لزرعها في بيئة ومناخ غير ملائمين .

٣- يجب ألا تبالغ الدولة فى التركيز على اسلوبٍ ما كغاية فى حد ذاته فى سعيها للتحول والتعامل مع مشكلتها الاقتصاديه . وانما يجب - بدلا من ذلك - أن تركز على الأهداف المراد تحقيقها واختيار أفضل السبل للوصول الى ذلك . أى وضع وتطبيق شعار : التنمية لا الايدولوچيا . ومن ثم نعتقد أنه ليس من الصواب تصوير كلا من القطاعين العام والخاص على أنهما متضادان غير قابلين للتعايش كما يروج البعض ووسائل الاعلام . وانما يجب تصحيح النظرة لهما على أنهما مجرد وسيلتين للتعامل مع المشكلة الاقتصادية وتحقيق التنمية ، وليس أيهما مقصوداً فى ذاته . وعلى هذا يمكن الاعتماد عليهما على نحو متكامل ومتساند بمرونة واقتدار .

فالقطاع العام الذى تديره الدولة يمكن أن يتدخل حينما يفشل القطاع الخاص ويتخلى عن بعض مهامه ، اذا استطاع الأخير أن ينهض بها فى اطار القواعد والنظم التى تضعها الدولة .

٤ـ والتحول من العام الى الخاص ، لايعنى ـ فى مفهومنا ـ أن تتراجع الدولة وتتخلى عن مسئولياتها فى مجال الاقتصاد . اذ ان هذا لم يحدث على مر التاريخ . بل نرى على العكس أن دور الدولة أثناء وبعد التحول وافساح المجال للقطاع الخاص ، يصبح أكثر اهمية وضرورة بل لانبالغ اذا قلنا يصبح أكثر صعوبة وتزعم أن القطاع الخاص لايستطيع أن ينمو ويتطور ويؤدى دوره فى اشباع الحاجات الاجتماعية العامة والخاصة ويساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، الا فى ظل دولة قوية واعية ،تسن التشريعات والقواعد وتضعها موضع التطبيق وتحمى الملكية وتصونها ، وتكافى المصيب وتجازى المسىء . حينئذ تكسب احترام الجميع وتعاونهم لا اذدرائهم وتهاونهم . والدولة الضعيفه ـ ويشهد الواقع بذلك ـ لايعيش فيها الا قطاع عام ضعيف وكذلك قطاع خاص متعثر . ونحن نتفق فى ذلك مع Alkinson & Stigilitz فيما يقرران أنه من المستحيل تصور تحقيق الاقتصاد الحر والسوق فى ظل غياب الدولة ليصبح The non government economy . وأن دور الدولة هو جزء أساسى من النظام الاقتصادى مهما اختلفت النظم .

٥ـ والدولة عليها القيام ببعض الانشطة الهامة والتى نطلق عليها الانشطة المتعديه والممتدة التأثير . أى التى يتجاوز تأثيرها نطاقها الضيق أوالمحدود لتؤثر فى غيرها من الأنشطة الأخرى ، من أهمها التعليم ، التدريب والصحه ..الخ كما أن عليها القيام بشكل مباشر ببعض المشروعات الاقتصادية التى ترى أنها

استراتيجية الأهمية ، مثل مشروعات البنيه الأساسية ومشروعات الاحتكار الطبيعي . ودورها في ذلك يرتبط كذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها . اذ يزداد هذا الدور اذا اتسم القطاع الخاص بالتردد والضعف وعدم القدره على النهوض بها . ومن ثم لايعني سحب بعض الأنشطة من الدوله إضعافا لدورها . لكن على العكس يعني مزيداً من التركيز على الأهداف الجوهرية والحيوية وتخلصها من الشحوم المعوقه لها . ويصف ساملسون ذلك بقوله : "Cutting out fat , wilhout cutting muscle ".(1)

٦- أكثر من هذا ، نعتقد أنه من الصائب أن تلعب الدولة دورا هاما في دعم وتقوية القطاع الخاص من خلال اتخاذ السياسات الماليه والنقديه المناسبه . وذلك من خلال منح الحوافز والتسهيلات والاعانات ، كما يمكن اتخاذ مثل هذه السياسات لتوجيه هذا القطاع الوجهه التي تتفق والأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدرها الدوله . وهذا هو ما يطلق عليه ادارة الاقتصاد بالحوافز وليس بالاوامر .

وهذا التوجيه يتطلب تغيير النظرة والتقدير الى القطاع الخاص ويجب التخلص من نظرة الريبه والشك التي تحيط به وان تحل محلها نظرة التقدير لمشاركته في البناء الاقتصادي وان هذا الدور البناء لاغنى عنه لتحقيق الأهداف المنشودة من تحقيق تنمية ونحو ذلك . والمسألة في كل هذا ليست امكانية تخلي الدولة عن دورها وانما هو البحث دائماً عن الدور المناسب لها The proper role of The state

---

(1) Samuelson , op . cit : 157 .

٧- كذلك نوصي بعدم التقاعس في عملية التحول ، تحت تأثير بعض الأفكار التي ترى أن ذلك انما يخدم فقط مصالح الدول الكبري المهيمنه اقتصاديا . والا أسقطنا من دائرة التحول التي يشهدها العالم . بل يجب على العكس المضي في التحول والاستفادة من الأفكار الدولية ، طالما أن ذلك يتم في ضوء مراعاة خصوصية الاقتصاد والمجتمع والمصلحة الوطنية . كما يجب المضي فيها وعدم التقاعس تحت تأثير بعض المشكلات المتعلقة بعملية التحول ، بل يجب العمل على خلق الحلول لهذه المشكلات والتعامل معها بجديه وكفاءة .

٨- يجب الاستفادة من تجارب الكثير من الدول التي نهجت نهجاً براجماتيا في عملية التنمية والعلاقه بين الدولة والقطاع الخاص فيها ونستعين في ذلك بالتجربة الكورية الجنوبية ، اذ رغم ان اقتصاد الأخيره هو اقتصاد حر يسوده المشروع الخاص private enterprise economy . إلا ان هناك دورا راشدا للدوله وكذلك للقطاع الخاص في سبيل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية. ويعزى البعض نجاح هذه التجربة الى تعاون وتساند القطاعين العام والخاص والثقه المتبادلة بينهما . ففي الوقت الذي تركت فيه الدولة الكثير من المسائل الاقتصادية تتحدد حسب قوى السوق وآلياته مثل الاثمان ، الأجور ، تدخلت في مسائل أخرى مثل انشاء مشروعات جديده في مجالات حيويه ، ونقل التكنولوچيا ووضع عقوده تحت اشرافها واستلزام تحقيق أهداف معينة بما يضمن نقلا حقيقيا للتكنولوچيا لا نقلا لمنتجاتها ، لعبت دورا في الحصول على معلومات حول الأسواق الدولية ، تقليل المخاطر ، دعم الصادرات ... الخ ، كما استخدمت الدولة توليفة من سياسة العصا والجزرة Corrat and stick policy لتحقيق الأهداف والأولويات التي رسمتها.

والدولة في كوريا الجنوبية خلقت وعددت قنوات الاتصال بينهـا وبيـــن القطاع الخاص لتبادل المعلومات حول كافة المسائل السابقة ، وغيرها كما تعقـد اجتماعات شهرية كلما دعت الحاجة لمناقشة أهمية بعض المشروعات التـــي يقيمها القطاع الخاص ، وأهم المشاكل التي تواجهها وكيفيه تذليلها ، هــذا في الوقت التي تربط فيه دعمها واستمرار تعاونها معه بتحقيق أهداف معينـة بكل دقة ، اذن الدور الرئيسي في وضع قواعد اللعبة يتم على نحو مشتـرك بيـن الدولـة والقطـاع الخاص (١) .

ولقد لخص L.P. Jones & IL . Sakong ذلك بقولهما :

- The Korean miracle is not a triumph of laissez faire , but of pragmatic non - ideological mixture of market and non - marker forces . where the marker works fine , where it does not , the government shoes no hesitation in intervening by means that range from a friendly call to public ownership .(2)

---

(1) M.S. Alam " The South Korean "Miraclé : Examining the Mix of government and Market " The Journal of Developing Areas23 , January 1989 . pp. 233 - 258 .

(2) Jonse & IL Sakong , op,cit , 1980 . 3 - 5 .
وأنظر كذلك Hyung - KiKim " Institutional Frame work for decision making in Korean public enterprises : some implication for developing countries in p.streeten , op.cit , 1988 : 213 .
بول صمويل " التحويل الى القطاع الخاص والقطاع العام " التحويل والتنميـة ، السنة (٢٢) عدد (٤) ديسمبر ١٩٨٥ : ٤٣ .

اذ تم الجمع فى كوريا الجنوبية بين ما يعرف باليد الخفيفه واليد المرئيـه للحكومة عن قرب وعلى نحو وثيق لاشباع الحاجات العامة والخاصة على السـواء . ونظرا لأن هذا النوع من التعاون ضرورى ولاغنى عنه لانجاح السياسات الاقتصاديـة فى الدولـة .

وفى دراسة حول الاقتصاد الكورى يعلق M.Shaie Alam قائلا :

- " It would appear that the government - business partnership has been a productive one , based as it is , on the private sector's dependence on government support and the governments realization that the sucess of its policies dependes on a vigorous response from private enterises (1989 : 247) .

ومن التجارب الهامة فى عملية التحول والتى تشهد بأهمية توصياتنـا السابقة ، من ضرورة الاستمرار فى التحول : والاستفادة من الخبرة والأفكـار الدولية ، واتباع سياسة براجماتيه ووضع التنمية قبل الايدولوجيا ،كل ذلك فى اطار مراعاة خصوصية كل دولة ، تأتى التجربة الصينية فى الاصلاح الاقتصادى . اذ دون الدخول فى تفاصيل هذه التجربة ، نجد أن أهم ما يميزها هو مراعاة ظـروف الصين واتباع المنهج البراجماتى بشكل تدريجى ، اذ بدأت ارهاصات ودعـوات الاصلاح فى الصين منذ الخمسينات ولكنها كانت تجهض كل مرة . ولكن فى ١٩٧٩ بدأت على نطاق كبير فى الزراعة ، التعاونيات الريفية ، كما وصلـت الـى الصناعة وخلق الادارة الذاتيه للمشروعات وايجاد نظام الحوافز والمشاركـة فى الربح بين الدولـه والمشروع .... الخ . ولقد شملت هذه الاصلاحات حوالـى

٦٦٠٠ مشروعاً مثلت ٦٠٪ من القيمه الانتاجيه و ٧٠٪ من الارباح الاجمالية في الدولة - ثم اكتسبت هذه الاصلاحات قوة دفع في ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ بإصدار تشريعات من مجلس الدولة لدعمها والتركيز على التوجه نحو نظام الاسعار ليعطى اشارات صحيحه لتخصيص الموارد .... الخ . كل هذا أسفر في نهاية الأمر عن زيادة في الانتاج الصناعي بمعدل ١٠٪ ، ١٤٪ ، ١٨٪ في السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ .

وما يميز هذه التجربة أنها تحقق الاصلاحات على الطريقة الصينية (١) .

---

(1) Jinglian Wu & B.L.Reunolds " Choosing a strategy for china's economic Reform " American Economic papers and proceedings , vol . 78 no. 2 May , 1988 ,pp:461-464 .

وحول هذا الموضوع أنظر :

- T.K.Bauer " Economic Reform wthin and Beyond the state sector " . American Economic Association , papers and proceedings , vol.78, No2 , May 1988 : 455 .

وانظر حول التجربة الصينية :

- D.H. Perkins " China's gradual Approach to market " . A discussion paper , No.52 . 1992 , UNCTAD .

،، المراجـــــــع ،،

***

١ـ ابراهيــم العيســوى : " المسار الاقتصادى المصرى وسياسات تصحيحيــــه "
بحوث ومناقشات ، ندوة عقدت بالكويت ٢٠ـ٢٢فبراير /١٩٨٨ .

٢ـ ابراهيـــم العيســوى : " نظرة تنموية لمسألـة بيع القطـاع العام المصـرى "
مؤتمر الاقتصاديين المصريين (١٣) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ .

٣ـ ابراهيم حلمى عبد الرحمن ومحمد سلطان أو على : " دور القطاعيـن العـام
والخاص مع التركيز على التخصيصيه : حالة مصر " ، سعيد النجـار
ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية صنـدوق
النقد العربى ، أبو ظبى ٥ ـ ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨ .

٤ـ آلان والتـــــرز : " التحرير الاقتصادى والتخصيصيه : نظرة عامـه "
ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق
النقد العربى ، أبو ظبى ٥ ـ ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨ .

٥ـ برهـــان الدجانـــى : " الحاجة الى تحديد دور الدولة فى الحياة الاقتصادية "
المستقبل العربـى (١٣٧) فى ٧ / ١٩٩٠م .

٦ـ بـــول صمويـــــــل : " التحـويـل الى القطـاع الخاص والقطـاع العـــام "
التمويل والتنمية ، السنه (٢٢م) ، عدد (٤) ديسمبر ١٩٨٥ .

٧ـ بيتـر هيلر وكريستيان شيلر : " الآثار المالية للتخصيصية مع الاشارة للبـــلاد
العربية " ، ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكليه فى البـــــلاد
العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ٥ ـ ٧ كانون أول (ديسمبر)
١٩٨٨ .

٨- جمال الدين محمد سعيد : " النظرية العامه لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية "
القاهرة ، ١٩٦٢ .

٩- جميل أحمد توفيق وآخرون : " اقتصاديات الاعمال "
دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

١٠- جون نيليس وسونيتا كوكيرو : " التخصيصية والمؤسسات العامه "
ندوه التخصيصية والتصحيحات الهيكليه فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ٥ - ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨ .

١١- جون وول : " كفاءة الاستثمارات العامه - دروس مستفاده من تجربة البنك الدولى " ، فى سعيد النجار " سياسات الاستثمار فى البلاد العربية "
صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ١٩٨٩ م .

١٢- خالد شريف : " التجربة الليبراليه فى مصر وأداء شركات القطاع العام "
كتاب الأهرام الاقتصادى عدد ٢٩ يوليو ، سنة ١٩٩٠م .

١٣- رمزى زكى : " نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحيه لصندوق النقد الدولى فى ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى " فى : " السياسات التصحيحيه والتنمية فى الوطن العربى " رمزى زكى (محرر) بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت فى الفترة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨ .

١٤- رمزى زكى : " مأزق النظام الرأسمالى "
سلسلة مقالات (٢٥) حلقة نشرت فى الاهرام الاقتصادى من اكتوبر ١٩٨٢ الى مارس ١٩٨٣ .

١٥- رمزى زكى : " فكر الازمة - دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى العربى " مدبولى ، القاهره ، ١٩٨٧ .

١٦- رمزى زكى : " السياسات التصحيحه والتنمية فى الوطن العربى "
بحوث ندوة الكويت ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨ .

١٧- ريشارد هيمنج وعلى . م . منصور : " هل التحويل الى القطاع الخاص هو الاجابة؟"
التمويل والتنمية - سبتمبر ١٩٨٨ .

١٨- سباستيان ادواردز : " مسلسل تحرير الاقتصاد فى البلدان النامية "
مجلة التمويل والتنمية ، مجلد ٢٤ ، عدد (١) ، مارس ١٩٨٧ .

١٩- سعد حافظ محمود : " عدة مقالات فى الاهرام الاقتصادى حول القطاع العام
ودوره التنموى والتحول من الملكيه العامه الى الملكيه الخاصة ،
٢ ، ٩ ، ١٦ / ٧ / ١٩٩٠م .

٢٠- سعيد النجار (محرر) : " سياسات واستراتيجيات التصحيح والتنمية فى
البلدان العربية " صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ١٩٨٧ .

٢١- سعيد النجار (محرر) : " التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد
العربية " صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ١٩٨٨ .

٢٢- سعيد النجار (محرر) : " سياسات الاستثمار فى البلاد العربية "
الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ١١ - ١٣
ديسمبر ١٩٨٩ .

٢٣- سعيد النجار : " نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادى "
دار الشروق ، القاهرة (١٩٩١) .

٢٤- صلاح الدين فهمى محمود : " القطاع العام بين التصفيه والتنمية - الحالة
المصرية " ، تجارة سوهاج ، يناير ١٩٩١م .

٢٥- عبد الرحمن يسرى أحمد : " تطور الفكر الاقتصادى "
دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، بدون : ١٧١ - ١٧٢ .

٢٦- عبدالفتاح عبد الرحمن : " اقتصاديات الماليه العامه " ١٩٨٨ ، ص١٨ -٢٢ .

٢٧- عبدالوهاب حميد رشيد : " الانتاجية والتنمية الاقتصادية "
دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، قبرص ١٩٨٨ : ٢٧ .

٢٨- فؤاد سلطان : " الانتاج والملكية العامة والملكية الخاصة "
ندوة سياسات التصحيح الهيكلى وازالة القيود الاقتصادية ، مركز
البحوث والدراسات الاقتصادية ، كلية السياسه والاقتصاد ، جامعة
القاهرة ١ - ٣ فبراير ١٩٨٨م .

٢٩- د . فؤاد مرسى : " مصير القطاع العام فى مصر "
مركز البحوث العربية ،القاهرة ، ١٩٨٧ .

٣٠- فيصل باشير : " الازمة وسياسات التصحيح فى البلدان
العربية " ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو (القاهرة)
مايو ١٩٨٩ م .

٣١- لبيب شقير : " تاريخ الفكر الاقتصادى "
دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

٣٢- ماجد عطيه : " معركة بيع القطاع العام فى مصر "المنار -العدد ٣٤ .

٣٣- مارى شيرلى : " خبرة التحويل الى القطاع الخاص "
التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٨م .

٣٤- مايكل اوبادان وبرايت ى . اكيوهارى : " الاسس النظرية لبرامج الاصلاحات
البنيوية التى يوصى بها صندوق النقد والبنك الدولى " المجلة
الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو ،عدد (٢٢٠)مايو ١٩٨٩م .

٣٥- محمد الجوهري وآخرون : " الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث " كتاب مترجم ضمن سلسلة علم الاجتماع المعاصر (٤٥) ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٢ .

٣٦- محمد رضا العدل : " نحو تنظيم أفضل للقطاع العام في مصر " مؤتمر الاقتصاديين المصريين ، ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢م .

٣٧- محمد رضا العدل : " توجهات السياسة الاقتصادية والاستثمار الخاص " مؤتمر الاقتصاديين المصريين رقم (١٣) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨م .

٣٨- محمد عمر شابرا : " نحو نظام نقدي عادل : دراسة للنقود والمصارف والسياسه النقديه في ضوء الاسلام " ، ترجمة سيد سكر ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي واشنطن ، الطبعه الثانيه ١٩٩٠ / ١٤١٠هـ .

٣٩- محمد محمود الامام : " محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي " ، المستقبل العربي (١٣٧) في ١٩٩٠/٧م

٤٠- مصطفى السعيد : " تحرير الاقتصاد المصري : مضمونة وأولويات وضوابطه" مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والماليه ، جامعة القاهرة ١١-١٣ مايو ، ١٩٩١م .

٤١- مصطفى رشدي : " الاقتصاد العام للرفاهية " دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بدون .

٤٢- هناء خير الدين : " مفوم التحرير الاقتصادي " ورقه مقدمه الى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصري ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والماليه ، جامعة القاهرة ١١ - ١٣ ، مايو ١٩٩١م ..

٤٣- هبـــه حندوسـه : " تصورات عن القطاع العام الصناعى فى سنوات الخطـة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ : مؤتمر الاقتصاديين المصريين رقـم (١١) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

٤٤ - هدى محمد صبحى مصطفى : " القطاع العام والقطاع الخاص - من يوفـر ومن يستثمر " مؤتمر الاقتصاديين المصريين (١٣) ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٨ .

٤٥ - يمن أحمد حافظ الحماقى : " دور المتغيرات الدولية فى التأثير علـى مستقبل السياسه الاقتصاديه المصريـه " . مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس عشر حول السياسات الاقتصادية لمصر فـى التسعينات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - القاهره - ١ - ٣ ديسمبر ١٩٩٠ .

***

" دوريـات ومجـلات "

١- الأهرام ١٩٨٧/١٢/٢ .

٢- الأهرام ١٩٨٩/١١/٣٠ .

٣- الأهرام ١٩٨٩/١٢/١٥ .

٤- الأهرام ٥ / ٢ / ١٩٩٠.

٥- الأهرام ٢٠ / ٥ / ١٩٩٠.

٦- الأهرام ١٥ / ٦ / ١٩٩٠ .

٧- الأهرام ١٢ / ٦ / ١٩٩١.

٨ - الأهـرام الاقتصـادى ٢٣ / ٤ / ١٩٩٠ .

٩ - الأهـرام الاقتصـادى ٤ / ٦ / ١٩٩٠ .

١٠- الأهـرام الاقتصـادى ٩ / ٧ / ١٩٩٠ .

١١- الأهـرام الاقتصـادى ١٦ / ٧ / ١٩٩٠ .

١٢- البنـك الدولـى : " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ ، واشنطن ، ١٩٨٣ .

١٣- البنـك الدولـى : " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ ، البنك الدولـى، واشنطـن ١٩٨٨ .

١٤- البنـك الدولـى : " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١ - تحديات التنميـة " البنك الدولـى ، واشنطن ١٩٩٢ .

١٥- السياسـه الدوليه (١٠١) يوليـو ١٩٩٠ .

***

1- **Alam , S.**:" The South Koreau ' Miracle ' : Examining the Mix of Government and Markets " . The journal of developing ares 23, January 1989 .

2- **Aspe . P & J . A Gurria** : " The state and Economic Development : A Mexican Persective" The world Bank proceedings of The W . B conference on Development Economics 1992 .

3- **Atkinson & J. E . Stigtiz** : " Lecturds in public Economics " Mc Graw Hill Book Company Ltd , Englan, 1980 .

4- **Aylen , J** . " privatization in developing countries " LLyods Bank Review , n. 163, January 1987.

5- **Ayub , M . A & SO Hegstad** : " Determinants of public enterprises performance " F & D . Decem.1987 .

6 Bailey , R . " Privatising elecrticity in the U.K- problems in store " . National westminster Bank , Quarterly Review , November 1988 .

7- **Bauer . T , K** : " Economic Reforms within and Beyond the state sector " American Economic Association (A E A) , papers and proceedings, vol.78,No.2 May 1988 .

8- **Beesley , M & S . Littlechild** : " privatization " principles , problems and priorities ".Lioyds Bank Review , July 1983, pp: 1- 20 .

9 - **Bhaskar . V.** : " Privatization and the Developing countries : The Issues and The Evidence " A Discussion paper no , 47, MNCTAD , 1992 .

10- **Bhatt , V.V** : " Structural Adaptation and public Enterprise performance in : Beyond Adjustment - the Asian Experience " (ed) by paul streeten ,IMF, February , 1988 .

11- **Brett , E . A** : " States , Markets and private power : problems and possibilities " in : Cook & Kirkpatrick (1988) .

12- **Chang . H. & A. Singh** : " public Enterprises in Developing countries and Economic Efficiency " A Discussion paper No. 48 , UNCTAD , 1992 .

13- **Commander , S. and T.Killick** : " Privatisation in developing countries : A survey of the issues " in CooK & Kirkpatrick , 1988 .

14- **Cook , P. & C. Kirkpatrick** : " Privatization in less developed countries " Harvester Wheat sheaf , London , 1988 .

15- **Craig , J :** " Privatization in Malaysia : present Trends and Future prospects " in : Cook & Kirk - patrick . 1988 .

16- **De Bandt , J:** " Peut - on se passer du sectour public, dans Le processus d'industrialisation ? " Revue Tiers Monde, I . XXIX, no.115, Juillet- Septembre 1988 .

17- **Dennis , G .& G. Janathan N. (ed) :** " privatization and Deregulation in Global perspective " . pinten publishers , in London , 1990 .

18- **Fontaine , J.M :** " Diagnostic et Remedes proposes par le TMI pour L'A frique Quelques points critiques. Colloque politiques d'A Justement et Deregulation , LE Caire , 1-2 et 3 Fevrier 1988 .

19- **Frischtak , C :** " Competition as a Tool of LDC industrial policu " . F & D I September 1988 .

20- **Gralbraith , J. K :** " Economic Development " Yohan publications , WC , Tokyo, eightedition ,1983.

21- **George , Y :** " Privatization in theory and practice " " Economic policy , Nr .2 April 1986 .

22- **Hawkins** , R.A : " Privatization in Western Germany , 1957 to 1990 ". Nat west Bank , Quarterly Review , November1991 .

23- **Hayek** , F . A : " Economic Freedom " Basil Black well . (The Fourth Winco TL Memorial Lecture) London, Institute of Econmic Affairs , Occassional puper , No. 39, 1973 .

24- **Heald** , D : " The relevance of U.K privatization for LDCS " in :Cook & Kirkpatrick 1988 .

25- **Her Majesty's Treasury** : " Guide to the U.K privatization programme " London, June , 1992 .

26- **Israel** . A : " The changing Role of the state -Institutional dimensions " . A working paper , no . 495. The World Bank August 1990 .

27- **Jackson** , P.M & A . J . Palmer : " The Economics of Internal organisation : The Efficiency of parastatals in LDcs " in : Cook & Kirkpatrick 1988 .

28- **Jac Quemot** , P.: " A djustement , Desengagement de L'Etal et Deregulation . quelques considerations out our du Cas Africain " .

Colloque : politiques d'Ajustement et Deregu-
lation " , Le Cair 1-2 Février 1988 .

29- Jinglion , W . U. & B. L . Reynolds : " Choosing a str-
ategy for china's Economic Reform " in :
AEA papers and prodceedings , vol . 78 No .2,
May 1988 .

30- Jones , L.p & IL- Sakong : " government , Business and
Entre preneurship in Economic Development :
The Korean Case " Harvard university press ,
Cambridge , 1980 .

31- Jones , S . K . :" The Road to privatization "
Finance and Development March 1991 .

32- Katter , E. & H. E Khor : " Mexico's Experience with
Adjustment " F & D . I september 1990 .

33- Knight , J . B : " The Evolution of Development Econo-
mics " in Current Issues in Development Econo-
mics , N.N.Balasubra manyam & S. Lall, Macmi -
llan Education Ltd , London 1991 .

34- Kikim , H. : " Instituional Framewrk for Decision
making in Korean public Enterprises : Some
Implications for Developing countries " in :
Beyond A djudtment the Asian Experience , ed
by paul streeten , IMF February 1988 .

35- **Kornay , J.** : " The Road to a free economy : Shifting from a socialist system : the Example of Hungray , New York , London (1990).

36- Lall, S. : " Explaining Industrial success in the Developing World " in : Current Issues in Development Economics , N.N Balasubramanyam & S . Lall . Macmillan Education Ltd , London , 1991 .

37- **Letwin , O.** : " International Experience in the polit - ies of privatization " in M. Walken " privat - ization Tactics & Techniques " . The Fraser Istitute Vancouver , 1988 , 50 - 52 .

38- **Lord Roll of Ips den** : " The Mixed Economy " . Macmillan press , London . 1982 . (ed) .

39- Low , L . : " privatisation in Singapore " in : Cook & Kirkpatrick . 1988 .

40- **Madsen , p.** : " privatisation " Wild wood House Ltd Acder hot , Hans , London , 1988 .

41- **Mansoor , A.**: " The Fiscal Impact of privatization " in : Cook & Kirkpatrick , 1988 .

42- **Marshall , J & F. Montt** : " privatization in chile " in. Cook & Krikpatrick 1988 .

43- **Mill Ward** , R .: " The comparative per formance of public and private ownership " . in Lord Roll of Ipsden (ed) . OP,cit , 1982 .

44- **Mill Ward** , R. : " Measured Sources of inefficiency in The performance of private and public enterprises in LDSs " . Cook & Kirkpatrick 1988 .

45- **Mosley** , R.: " pribatization , policy- Based Lending and World Bank Behavior " in : Cook & Krikpatrick 1988 .

46- **Mosley** , p.: " Structural Adjustment : A General Over View , 1980 - 89 . in : Current Issues in Development Economics , N.N Balasubramanyam & S.Lall Macmillan Education Ltd , London ,1991 .

47- **Nankani** , H.B : " Lessons of privatization in Developing Countries " Finance & Development , I March1990.

48- **Par Lind** : " Some Notes on Egyptian Industry and Related problem - An external perspective " L'Egypte Contemporaine , Jan - Avril , L xxix eme Annee No S . 411 - 412 , 1988 , Le Caire , PP. 153-162.

49- **Perkins** , D . H. :" China's gardual Approach to Market Reforms " A Discussion paper no.52, UNcTAD , 1992 .

50- **Peston , M. :** " The Nature and sigificance of the Mixed Economey " in : Lord Roll of Ipsden , op,cit . Macmillan , London , 1982 .

51- Ram , R .: " Government size and Economic growth : A New Framework and some Evidence from Cross - section and tim series Data . The American Economic Review " March , 1986 , pp.191-203.

52- **Rowley , C. :** " Industrial policy in The Mixed Economy " in : Lord Roll of Ipsden (ed) op.cit .

53- **Samuelson , P.A :** " Economics " Tenth edition , Mac Grawhill Kogakusha , Ltd , London , 1976 .

54- **Schotter , A.:** " Free MarkeT Economics , A Critical Appraisal " St. Martin's press , New York , 1985 .

55- Sen , A. , N. Stern , **J.stiglit and S. Fisher :** " World Bank , Development strategies : the Roles of the state and the private Sector : Round table Discussion " . proceedings of the W.B Annual conference on Development Economics 1990 . published supplement to The W.B.E.R & The W . B . R . O .

56- **Serven , L. & A.Solimano :** " Economic Adjustment and private Investment " . " Finance and Development , September 1992 .

57- **Seth , R . :** " Distributional Issues in privatization ". FRBNY , Quarterly Review , Summer 1989 .

58- **Solow , R.M :** " Growth Theroy and After " , AER , vol. 78 , No, 3 June 1988 .

59- **Taylor , I :** " The concept of social cost in free market theory and the social effects of free marker policies " . in : I.Tayler(ed), the social effects of free market policies " , Harvester, wheat sheaft , London , 1990 .

60- **Vicker , J . & G . Arrow :** " privatization and the natural monopolies " London , public policy center , 1985 .

61- **Vuylsteke , C.** " Techniques of privatization of state - Owned enterprises " World Bank , Washington , paper No. 88 , 1988 .

62- **Wapen hans , w. :** " The challenge of Economic Reforms in Eastern Europe ", Finance & Development - December 1990 .

63- **Wiess , D . :** " Managing a public sector in a mixed economy within the framework of increasing international Cooperation and competition" . L'Egypte contemporaine , Juillet 1986 Lxxv Il emé Annee No. 405 le Caire ,

64- **Williams , J. :** " A Case study in privatizing a Major public Corporation" in : M.Walker privatiazt-ion Tactics and Techniques . The Frasen Institute , Vancouver , 1988 : 23 .

65- **Wright , M.,S Thompson and K. Robbie :** " Management Buy - outs : Achievements, Limitations and prospects " . Nat west , Quarterly Review , August 1990 .

*****

Magazines :

1- The Economist August . 18 , 1984 .

2- The Economist February 23 , 1985 .

3- The Economist December 21 , 1985 .

4- The Economist Novembre 8 , 1985 .

5- The Economist Feb . , 23 , 1987 .

6- The Economist Novem . 7 , 1987 .

7- The Economist Decem . 19 , 1987 .

8- The Economist October 27 , 1990 .

رقم الايداع بدار الكتب

٩٤/٩٢٣٦